



تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام

مهمتنا

من نحن؟

- **نؤمن** بأنّ من حق جميع الناس أن يعيشوا بكرامة وفي ازدهار، وبأن رعاية النمو الاقتصادي هي أفضل سبيل إلى التخلص من الفقر.
- **نرؤد** الناس بما يمكنهم من النهوض بتقدمهم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، وننشئ البنى التحتية لمساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم.
- **نقيم** شراكات تعاونية بين المجتمعات والبلدان عن طريق القطاعين العام والخاص.
- **نعزز** طولاً مبتكرة ومستدامة لأكثر معوقات التنمية في العالم، ونحن نعمل في سبيل تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" التي وضعتها الأمم المتحدة.

البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدّد الأطراف، يعمل على تحسين حياة من يخدمهم بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، ويحدث التأثير على نطاق واسع.

هذا التقرير هو المجلد الأوّل من مجلدين يتألّف منهما التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية. ويحتوي المجلد الثاني على القوائم المالية المراجعة، وينشر في مجلد مستقل بعنوان "القوائم المالية". وهذان المجلدان متاحان على شبكة الإنترنت: www.isdb.org

لقد أدرجت الأرقام المتعلقة بباقي الكيانات هنا في شكل اعتمادات طافية، ولكنها ترد في تقاريرها السنوية في شكل اعتمادات إجمالية.

ISSN 0466-1319





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

إنشائه

"البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") مؤسسة مالية دولية أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974 بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية). وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975). وبدأ "البنك" أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975).

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتألف "مجموعة البنك" من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلامي للتنمية"، و"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة".

مقره ومراكزه الإقليمية

يُتخذ "البنك" مدينة جدة (المملكة العربية السعودية) مقراً له. وله أحد عشر مركزاً إقليمياً في أوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، وداكا (بنغلاديش)، ودبي (الإمارات العربية المتحدة)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب).

رؤيته

يتطلع "البنك" إلى أن يكون، بحلول سنة 1440هـ، بنكاً إنمائياً عالمياً الطراز، إسلامياً المبادئ، قد ساهم إلى حد كبير في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

رسالته

تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضائه

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالم، والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكون البلد المرشّح لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلامي" ("منظمة المؤتمر الإسلامي" سابقاً)، ويسدّد القسط الأوّل من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال "البنك"، ويقبل ما قرّره مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله

وافق مجلس محافظي "البنك الإسلامي للتنمية" - في اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين (38) - على قرار الزيادة العاثة الخامسة في رأس المال. وبموجب هذا القرار، زُفِع رأس المال المحرّج به إلى 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب) إلى 50 مليار دينار إسلامي. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (تقدياً) من الزيادة العاثة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 2018، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 50.2 مليار دينار إسلامي.

سنته المالية

كانت سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القمرية. غير أنها طارت - اعتباراً من 1 يناير 2016 - سنة هجرية شمسية، تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق ليوم 31 ديسمبر) من كل سنة.

وحدته الحسابية

وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في "صندوق النقد الدولي".

اللغة

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك". أما اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما أيضاً لغتان للعمل.



التقرير السنوي 2018

التحول في عالم سريع التغير:
الطريق لأهداف التنمية المستدامة



Early Learning (EL)

Activity	Duration	Subject
Play	10 Minutes	Math & Science
Guided play	10 Minutes	Math & Science
Guided play	10 Minutes	Math & Science
Free play	10 Minutes	Health & Hygiene
Free play	10 Minutes	Health & Hygiene
Free play	10 Minutes	Health & Hygiene

ကျောင်းဆင်းခါနီး

- ကျောင်းဆင်းခါနီး
- နှုတ်ခမ်း
- သာယာဝိသေသ
- သမီးဝိသေသ
- ချစ်တမ်း
- ချစ်တမ်း
- နောက်

DHYMES

Shift: ABL-1

P.G ÷ 10

P.B ÷ 20

T.P ÷ 30

Addition

$$\begin{array}{r} 258 \\ + 31 \\ \hline 289 \end{array}$$

Weekly Class Routine

Day	English	Math	Science	Health & Hygiene	Arts & Crafts	Music	Physical Education
Monday	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes
Tuesday	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes
Wednesday	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes
Thursday	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes
Friday	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes
Saturday	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes
Sunday	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes	30 Minutes



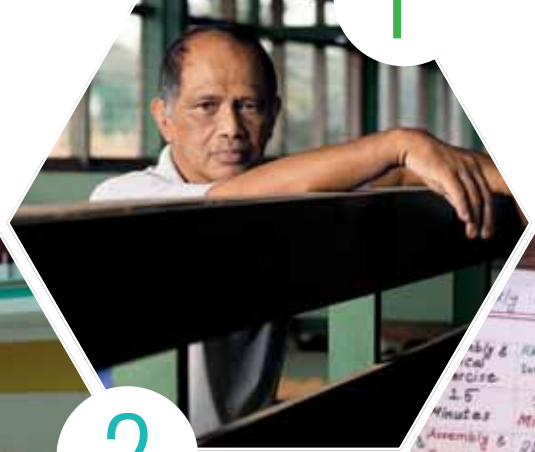
التقرير السنوي 2018



3



2



1



الفصل 3

74	تعزيز الفعالية المؤسسية	
76	مجلس المحافظين	1.3
77	مجلس المديرين التنفيذيين	2.3
78	إدارة المخاطر	3.3
78	أنشطة المراجعة	4.3
79	التصنيف الائتماني	5.3
79	استراتيجية الشراكة الفُطريّة	6.3
81	تقييم العمليات	7.3
82	الفعالية الإنمائية	8.3
	إدارة المعلومات والطول	9.3
85	التكنولوجية لمجموعة البنك	
85	إدارة الموارد البشرية	10.3

الملاحق

86	الملاحق 1-5
107	الملاحق 6-9

الفصل 2

40	أهم تدخلات "البنك" الإنمائية	
42	العلوم والتكنولوجيا والابتكار	1.2
45	تمويل البنى التحتية الاقتصادية	2.2
47	تعزيز البنى التحتية الاجتماعية	3.2
51	تمويل البنى التحتية الزراعية	4.2
	مبادرات التنمية الاجتماعية	5.2
53	الشاملة	
56	دعم تطوير المالية الإسلامية	6.2
	مدّ الجسور بين البلدان الأعضاء	7.2
59	بفضل "تبادل المعارف والخبرات"	
	تعزيز الشراكات من أجل التنمية	8.2
62	المستدامة	
	النهوض بالتعاون والتكامل	9.2
69	الإقليميين بين البلدان الأعضاء	
	تسخير لحوم الهدى والأضاحي	10.2
72	لمساعدة المحتاجين	

التقرير السنوي 2018

06	أهداف التنمية المستدامة
07	شكرو وتقدير
08	خطاب الإحالة
09	رسالة رئيس البنك
10	مجلس المديرين التنفيذيين
12	الموجز: حصيلة سنة

الفصل 1

	مبادرات وبرامج "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"
22	ملخص نتائج "مجموعة البنك" في مجال العمليات
24	أهم مبادرات "مجموعة البنك"
28	منجزات "مجموعة البنك"
31	

أهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة

تلتزم "مجموعة البنك" التزاماً تاماً بأهداف التنمية المستدامة. وهي تدرك أن الأهداف الإنمائية تختلف من بلد لآخر. ولذلك تعتمد في عملها على فهم الاحتياجات الحقيقية لبلدانها الأعضاء، وتكيف تدخلاتها مع تلك الاحتياجات.

شكر وتقدير

هذا التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية عن سنة 2018 أعدته إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي بتوجيه عام من مجلس المديرين التنفيذيين، وبإشراف الدكتور منصور مختار نائب الرئيس (في البرامج القطرية)، المدير العام وكبير الاقتصاديين بالإدارة، وبمساهمة من مختلف إدارات وكيانات "مجموعة البنك".

المشورة بشأن التصميم:

الدكتورة حياة سندي، كبيرة مستشاري الرئيس في العلوم والتكنولوجيا والابتكار / المشرفة على إدارة التواصل والعلاقات الخارجية

منسق التقرير: الدكتور موسى إبراهيم جيفا

فريق البيانات: أبو كمارا ومحمد القوسي وعبد الناصر نور

فريق الترجمة العربية والفرنسية: شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة

فريق المالية: خوندامير نهرثياييف وشاكر جاسات

المبشرون: الدكتور محمد جميل يوشع (التحرير) ومحمد عظام النونو (الطباعة) ومحمد شطوانني (شؤون مجالس إدارة "مجموعة البنك") وسيد عبد الرحمن (السكرتارية)

معالي رئيس
مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أتوب عن مجلس المديرين التنفيذيين في رفع التقرير السنوي عن عمليات البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته خلال سنة 2018 إلى مجلس المحافظين الموقر، وذلك طبقاً للقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والمادة 11 من النظام الداخلي للبنك.

ويتضمن هذا التقرير السنوي أيضاً القوائم المالية المراجعة للبنك وعمليات صندوق الوقف على حدّ سواء، وذلك وفقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخلي للبنك. فأرجو التفضل بالاطلاع.

والله الموفق.



الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة رئيس البنك



إننا لا نزال حريصين كل الحرص على دعم البلدان الأعضاء في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بموازاة تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". فقد بلغ صافي اعتماداتنا 7 مليارات دولار أمريكي خلال سنة 2018، وذلك على رغم انشغالنا بإعادة الهيكلة التنظيمية وإعادة مواءمة رؤيتنا الاستراتيجية الجديدة مع نموذج عملنا الجديد. ونحن بصدد إبرام العديد من الاتفاقيات وتوطيد مختلف الشراكات من أجل زيادة الموارد المالية المتاحة لتمويل المزيد من المشاريع في البلدان الأعضاء، ومن أجل تعزيز فعاليتنا الإنمائية لتحسين تأثيرات تدخلاتنا الإنمائية.

بندر بن محمد حمزة حجار

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

خلال سنة 2018، بذل "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") جهده لتعزيز أنشطته المتعلقة برؤيته الاستراتيجية الجديدة المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس". وقد نُفذت إعادة الهيكلة التنظيمية من أجل مواءمة عمليات "البنك" مع رؤيته الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى جعله شريكاً فعالاً وناجحاً في تنمية بلدانه الأعضاء. وي طرح المشهد الإنمائي العالمي السريع التغير مشاكل خطيرة تتطلب تدابير استراتيجية لزيادة فرص الحصول على الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق التنمية.

وإذا كانت جميع الأطراف المعنية بالتنمية تتفق على أن تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" أولوية حاسمة، فإن مقومات التنمية في البلدان الأعضاء محدودة نسبياً. ولذلك لا بد من اعتماد سياسات طموحة تمكن من رفع القيمة المضافة في اقتصاد هذه البلدان تمهيداً لتحقيق تلك الأهداف. وهذا ما يبرز شعار الاجتماع السنوي لهذه السنة، الذي يحمل عنوان "التحول في عالم سريع التغير: الطريق لأهداف التنمية المستدامة". إذ لا بد لنا من الصمود عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية إلى توفير الظروف الجاذبة للاستثمارات التي من شأنها تعزيز الأهمية المتعاظمة لسلاسل القيمة العالمية. وهو سبيل قوي، إلى تحويل اقتصاد البلدان الأعضاء، ومن ثم، إلى التصدي لمختلف المشاكل الإنمائية التي تواجهها هذه البلدان، ولاسيما بطالة الشباب والفقر.

وقد استطعنا، بفضل تحاورنا مع مختلف الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء، أن نصل إلى فهم مشترك لواقع المشاكل الإنمائية في العالم. ونحن متفقون على ما يتعين فعله من أجل زيادة فرص الارتقاء بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا الأعضاء. ويتمثل عنصر أساسي من عناصر نموذج العمل والاستراتيجية الجديدة في الحرص على الاقتراب من العملاء بتطبيق اللامركزية الفعالة. ولذلك شرع 7 من أصل 11 مركزاً إقليمياً في مزاولة نشاطها خلال السنة قيد النظر. وتكمن أهمية خيارنا الجديد، وأعني تطبيق اللامركزية، في أنه يمكن من حُسن فهم مشاكل البلدان الأعضاء في مجال تحقيق التنمية وتنفيذ المشاريع. وهو خيار سيساعد أيضاً على انتقاء طابغ للاحتياجات الضرورية التي تساهم تليينها في تنفيذ المشاريع الإنمائية تنفيذاً فعالاً وناجحاً، ومن ثم، على تحسين تأثير هذه المشاريع في بلداننا الأعضاء.

مجلس المديرين التنفيذين



الدكتور بندر محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين
التنفيذين



سعادة الأستاذ علي حمدان
أحمد
من: الإمارات العربية المتحدة
يمثل: الإمارات العربية المتحدة



سعادة الأستاذ عبد الرحمن
نديمي بوشهري
من: إيران
يمثل: إيران



سعادة الدكتور عبد الناصر أبو
زكية
من: ليبيا
يمثل: ليبيا



معالي الدكتور حمد بن
سليمان البازعي
من: المملكة العربية السعودية
يمثل: المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ وسام
جاسم العثمان
من: الكويت
يمثل: الكويت



سعادة الدكتور شهاب الدين
مرزبان
من: مصر
يمثل: مصر



سعادة الأستاذ بدر أحمد
القايد
من: قطر
يمثل: قطر



سعادة الأستاذ محمد غامبو
شعيبو
من: نيجيريا
يمثل: نيجيريا



سعادة الأستاذة فوزية زعبول
من: المغرب
يمثل: الجزائر والمغرب وموريتانيا
وتونس



سعادة الأستاذ زهيد الله
همدراد
من: أفغانستان
يمثل: أفغانستان وباكستان
وبنغلاديش والمالديف



سعادة الأستاذ جفري عبد
الرحمن
من: بروناي دار السلام
يمثل: إندونيسيا وماليزيا وبروناي
دار السلام وسورينام وغيانا



سعادة الأستاذ بلند أقسو
من: تركيا
يمثل: تركيا



سعادة الدكتور دياو بالدي
من: غينيا
يمثل: بنين وغينيا وغينيا بيساو
وسيراليون والكاميرون وكوت
ديفوار



سعادة الأستاذة زينة طوقان
من: الأردن
يمثل: الأردن وسوريا والعراق
وفلسطين ولبنان



سعادة الأستاذ عبد الله جالو
من: غامبيا
يمثل: السنغال وبوركينا فاسو
والنيجر ومالي وغامبيا وتوغو



سعادة الأستاذ سامي محمد
حميد
من: البحرين
يمثل: اليمن والسودان وسلطنة
عمان والبحرين



سعادة الأستاذ فريدريك
توبيسيومي
من: أوغندا
يمثل: أوغندا وتشاد والغابون
وجيبوتي والاتحاد القمري
وموزمبيق والصومال



سعادة الأستاذ باخودير
عليخانوف
من: أوزبكستان
يمثل: أذربيجان وألبانيا
وأوزبكستان وتركمانستان
وطاجيكستان وقازاقستان
وقرقيزستان

الموجز

حصيلة سنة 2018

وواصل "البنك" تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، وتقديم التمويل للبلدان الأعضاء من أجل دعم تطلعاتها الإنمائية، وذلك وعياً منه بما تواجهه هذه البلدان من صعوبات في سياق المشهد الإنمائي العالمي التنافسي. وفيما يلي ملخص لما أحرز من تقدم في المبادرات الكبرى وما تحقّق من إنجازات أساسية في إطار هذين النشاطين خلال سنة 2018.

المبادرات الكبرى خلال سنة 2018

البرنامج الخماسي للرئيس: خلال سنة 2018، عمّم نموذج العمل. ويتمثل عنصر أساسي من عناصر نموذج العمل والاستراتيجية الجديدين في الحرص على الاقتراب من العملاء بتطبيق اللامركزية الفعالة، وتعظيم تنمية رأس المال البشري، واتخاذ المالية الإسلامية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك شرع 7، من أصل 11 مركزاً إقليمياً مستحدثاً، في مواصلة نشاطها خلال السنة قيد النظر.

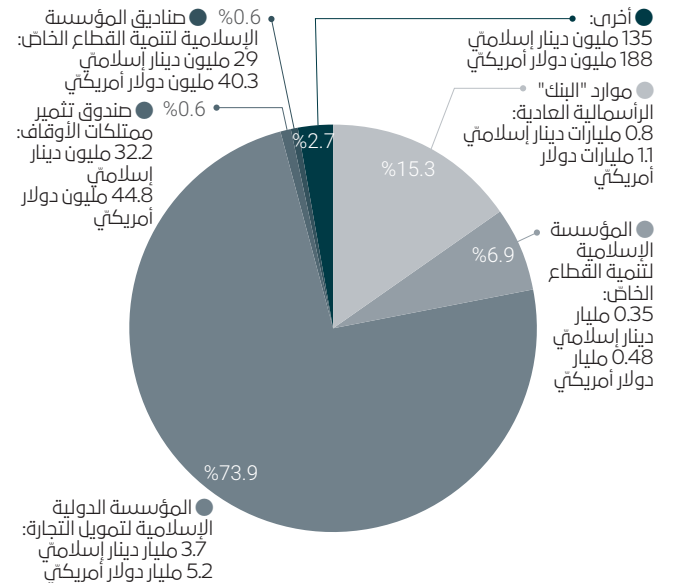
في السنوات الأخيرة، ظلّ المشهد الاقتصادي والإنمائي العالمي يتخبط في عدّة مشاكل، كتصاعد الهجرة، وتزايد معدّلات التفاوت في الدخل والثروة، وتفاقم الاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب التقدم التكنولوجي والمخاوف من تأثير النمو الاقتصادي على البيئة. وخلال سنة 2018، تعرّف الاقتصاد العالمي بسبب تصاعد التوتّرات التجارية بين البلدان الكبرى. وقد بدأت هذه المشاكل تخفّ في أواخر السنة قيد النظر من دون أن تسوّى تسوية تامّة، ويحتمل أن يعوق تأثيرها النمو الاقتصادي العالمي في السنوات المقبلة. فقد نما الاقتصاد العالمي بمعدّل 3.73% سنة 2018، وهو ما يمثّل انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.01% عن سنة 2017. ونما اقتصاد البلدان الأعضاء في المتوسط بمعدل 3.44% سنة 2018، مسجلاً بذلك تباطؤاً عن نسبة 3.72% المحققة سنة 2017.

إجمالي اعتمادات "مجموعة البنك" للمشاريع الإنمائية

5 مليارات دينار إسلامي
(7 مليارات دولار أمريكي)
لتمويل

313 عملية

توزيع الاعتمادات بحسب الكيانات



الإنجازات الأساسية خلال سنة 2018

• اعتمدت "مجموعة البنك" مبلغاً إجمالياً قدره 5 مليارات دينار إسلامي (7 مليارات دولار أمريكي) لتمويل 313 عملية سنة 2018. وانخفضت اعتمادات "البنك" من موارده الرأسمالية العادية بنسبة 76% عما كانت عليه سنة 2017، إذ حول "البنك" اهتمامه إلى تنفيذ وتسليم المشاريع التي سبق أن اعتمدها وأولى اهتماماً أقل لاعتماد مشاريع جديدة؛

• يكشف توزيع تلك الاعتمادات بحسب المناطق الإقليمية أن نحو 49% منها، أي 2.4 مليار دينار إسلامي (3.4 مليار دولار أمريكي)، حُصص للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا؛ وأن 30%، أي 1.5 مليار دينار إسلامي (2.1 مليار دولار أمريكي)، حُصصت لمجموعة البلدان الأعضاء الأفريقية والأمريكية اللاتينية، في حين تلقت مجموعة البلدان الأعضاء الآسيوية 20%، أي 987 مليون دينار إسلامي (1.4 مليار دولار أمريكي). وشكلت المشاريع الإقليمية نحو 0.8%، أي 41.9 مليون دينار إسلامي (58.3 مليون دولار أمريكي) من إجمالي الاعتمادات؛ وحُصصت 0.4%، أي 18.5 مليون دينار إسلامي (25.8 مليون دولار أمريكي) من الاعتمادات لتمويل الخدمات المقدمة للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛

• اعتمد من "الموارد الرأسمالية العادية" مبلغ إجمالي يناهز 0.8 مليار دينار إسلامي (1.1 مليار دولار أمريكي) لتمويل 27 عملية، حُصص منه 234.2 مليون دينار إسلامي (333.5 مليون دولار أمريكي) لقطاع الطاقة (31%)؛ و148.5 مليون دينار إسلامي (208 مليون دولار أمريكي) للنقل (19%)؛ و108.7 مليون دينار إسلامي (150.5 مليون دولار أمريكي) للصحة (14%)؛ و104.4 مليون دينار إسلامي (145.3 مليون دولار أمريكي) للزراعة (41%)؛ و99.2 مليون دينار إسلامي (140 مليون دولار أمريكي) للتعليم (13%)؛ و69.1 مليون دينار إسلامي (97.4 مليون دولار أمريكي) للمياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية (9.1%)؛

• مثل قطاع الطاقة 31% وقطاع النقل 19% من إجمالي تلك الاعتمادات. وهو ما يعني ضمناً أن البنى التحتية الضرورية، التي تشكل أساس التحوّل الاقتصادي، حصلت على 50% من إجمالي الاعتمادات. وكما حُصصت 14% من الاعتمادات لقطاع الزراعة، حُصصت كذلك خلال سنة 2018 اعتمادات هامة من "موارد البنك الرأسمالية العادية" لتشجيع الازدهار بالتواؤم مع عدة أهداف من "أهداف التنمية المستدامة؛

سمة جديدة: في إطار ما يُبذل من جهود لإعادة توسيم "البنك"، كشف رئيس "البنك"، الدكتور بندر حجار، عن شعار جديد في 5 يونيو 2018. وتعبر السمة الجديدة عن تبذل أولويات "البنك" وتغيّر دوره بالتركيز على الشراكات؛ وتعنبة الموارد؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وكما تحافظ سمة "البنك" الجديدة على هويته التليدة، فإنها تعبر كذلك عن توجّهه ونموذج عمله الجديدين. وترمز هذه السمة إلى سياسة جديدة تعطي الأولوية للمبادرة والتعاون وإقامة البنى التحتية وتكوين رأس المال البشري في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57).

الأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار: أنشئ "صندوق التحوّل" لتيسير تسويق التكنولوجيا، والنهوض بالأنشطة المشتركة بين البلدان الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لتطوير ريادة الأعمال. وبعد تدشين ذلك الصندوق، استحدث "مجلس استشاري علمي" لفحص المقترحات ورفع توصيات بشأنها إلى "مجلس الأمناء". وفي ضوء مجموعة من المعايير وبعد تقييم شامل، اختير نحو 32 أفضل فكرة ومشروع مبتكر- من بين 1,586 مقترحاً مقدّماً- بصفتها الفائزة في الجولة الأولى من الدعوة إلى الابتكار في إطار "صندوق التحوّل". وتمثلت مبادرة أخرى في إطلاق "منصة إشراك" لتشجيع الجهات المبتكرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأطراف المعنية على تقديم مشاريع قابلة للتمويل في إطار "العلوم والتكنولوجيا والابتكار" ويمكن أن تدعم تنمية البلدان الأعضاء. ومن المبادرات الأخرى التمويل الجماهيري، وريادة الأعمال البحرية، والشراكة مع "مبادرة ويتكر للسلام والتنمية"، واستحداث جائزة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

تنقيح برنامج المنح الدراسية: نُقح "برنامج البنك الإسلامي للتنمية" المتعلق بالمنح الدراسية" حتى يجسّد التوجّه الاستراتيجي الجديد على وفق احتياجات التنمية العالمية المعاصرة، ولا سيّما بالتواؤم مع "أهداف التنمية المستدامة". وفي هذا الصدد، جُدد هذا البرنامج ليشمل مجالات دراسية ومعايير أهلية جديدة. وأقيمت شراكات مع مؤسسات عالمية ذاتة الصيت حتى تحقق المنح الدراسية النتائج المعرفية المثلى المتوخاة منها. كما اتُخذت بعض المبادرات التكميلية، كإنشاء نافذة موحّدة للخدمات المالية؛ ووضع برامج للإرشاد وبرامج لإسداء المشورة؛ واستحداث جوائز لقدماء الخريجين وجوائز للتميز في الخدمات المجتمعية.

3 الصحة الجيدة
والرفاه

7 طاقة نظيفة
وبأسعار معقولة

11 مدن ومجتمعات
محلية مستدامة

2 القضاء التام
على الجوع

6 المياه النظيفة
والنظافة الصحية

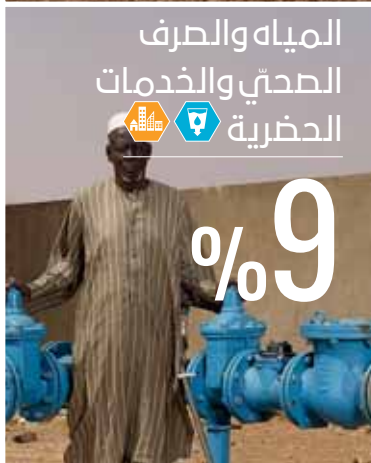
9 الصناعة والابتكار
والهياكل الأساسية

1 القضاء على
الفقر

4 التعليم
الجيد

8 العمل اللائق
ونمو الاقتصاد

يجسّد التوزيع القطاعي لاعتمادات سنة 2018 من موارد "البنك" الرأسمالية العادية أحد الشروط الأساسية للآزمة لتحقيق غايات "أهداف التنمية المستدامة"





- إن مشاريع الطاقة ذات طلة مباشرة بالهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" (الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة)، وإن قطاع النقل ذو طلة بالهدف 11 من "أهداف التنمية المستدامة" (المدن والمستوطنات البشرية المستدامة). وكلا قطاعي الطاقة والنقل هما من أهم قطاعات البنى التحتية الاقتصادية. ومن ثم فهما ذوا طلة أيضاً بالهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وبالهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية) من "أهداف التنمية المستدامة". وتساهم آثارهما غير المباشرة في تحقيق الهدف 1 من "أهداف التنمية المستدامة" (القضاء على الفقر)؛
- إضافة إلى قطاعات البنى التحتية الاقتصادية الضرورية هذه، مثل قطاع الصحة 14% وقطاع التعليم 13% من إجمالي تلك الاعتمادات سنة 2018. ولأنشطة هذه القطاعات طلة مباشرة بالهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) وبالهدف 4 من "أهداف التنمية المستدامة" (التعليم الجيد). كما أن حصول قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية على 9% من إجمالي تلك الاعتمادات يدعم الهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) والهدف 11 (المدن والمستوطنات البشرية المستدامة) من تلك الأهداف؛
- اعتمدت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" ما قيمته 483 مليون دولار أمريكي من العمليات سنة 2018، وهو رقم يرفع إجمالي اعتماداتها منذ إنشائها إلى 5.2 مليار دولار أمريكي. وصرفت هذه المؤسسة 538 مليون دولار أمريكي، فحققت بذلك نسبة صرف إلى الاعتماد قدرها 11%؛
- اعتمدت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" 5.2 مليار دولار أمريكي وصرفت 4.6 مليار دولار أمريكي لأنشطة تمويل التجارة خلال السنة قيد النظر. كما توّعت محفظتها إلى حد كبير باستهداف بلدان أعضاء جديدة وعملاء جدد، والتركيز على تقديم خطوط تمويل للبنوك؛
- زاد تأمين "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" للأعمال من 7.5 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 9 مليارات دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20%. كما زادت الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة من 36 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 48 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34%. وزاد إجمالي الأقساط التأمينية المفوترة من 40.55 مليون دولار أمريكي سنة 2017 إلى 71.7 مليون دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 77%؛
- اعتمد "صندوق تثير ممتلكات الأوقاف" 32.2 مليون دينار إسلامي (44.8 مليون دولار أمريكي) على سبيل المشاركة في تمويل خمسة مشاريع بمبلغ إجمالي قدره 157 مليون دولار أمريكي. وهذه المشاريع هي بناء مبنى متعدّد الاستخدامات في نيروبي، عاصمة كينيا؛ وبناء مجمّع وقفي للسكن في كمبالا، عاصمة أوغندا؛ وبناء سكن جامعي في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبناء فندق وسط المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية؛ وشراء مسكن للطلاب في "إسكي شهر"، تركيا؛
- اعتمد مبلغ قدره 1.6 مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة "تبادل المعارف والخبرات" التي يتوخى منها تسخير المعارف والتكنولوجيا للتنمية في البلدان الأعضاء. كما اعتمدت 42 عملية تعاون فني بمبلغ تراكمي قدره 1.4 مليون دولار أمريكي. وقد خصّصت 5 عمليات منها لاستئجار خبراء، و15 عملية لإقامة دورات تدريبية أثناء العمل، و22 عملية لتنظيم طقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات؛
- اعتمد مبلغ قدره 324,500 دولار أمريكي لتمويل 3 أنشطة لمنظمات غير حكومية في نيجيريا والهومال وتركيا. وتركز هذه العمليات على تعزيز قدرة المناطق المتضررة من النزاعات على الصمود بتعليم سكانها وتطوير مهاراتهم؛
- اعتمدت 10 مشاريع مساعدة فنية بمبلغ إجمالي قدره 1.8 مليون دولار أمريكي من أجل دعم أنشطة تحسين الخدمات المالية الإسلامية، ولاسيما في مجال تطوير القدرات. كما نُظمت 12 فعالية للتعريف بالمالية الإسلامية بمبلغ إجمالي قدره 233,500 دولار أمريكي؛
- اعتمدت 6 عمليات توّفر الدعم للجمعيات النسائية والشبابية. كما أقيم تعاون مشترك بين المؤسسات في إطار برنامج "إنها تتاجر" ["She Trades"] الذي يركّز على دعم سيدات الأعمال في قطاع الحرف اليدوية بمصر؛ وقُدّمت لسورينام منحة مساعدة فنية من أجل تطوير قدرات "مكتب شؤون المرأة"؛

- أصدر "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" ("المعهد") 33 منشوراً، تشمل كتباً ومجلات وتقارير رئيسة ووثائق بحثية في الاقتصاد والصيرفة والمالية الإسلامية. كما نظم 21 دورة تدريبية لمختلف المؤسسات في البلدان الأعضاء في "البنك"، ومشاريع متقدمة لاستحداث 5 منتجات مالية إسلامية هي الاستئجار، وعملة السلم، وحكوك الانتفاع بالأصول الوقفية، والعملة المشفرة الاجتماعية، وأنظمة تحفيز وتعزيز الائتمان؛
 - حافظ "البنك" سنة 2018 على سلامته المالية بفضل قوة الدعم الذي يتلقاه من الجهات المساهمة فيه. وقد نتج عن ذلك حفاظه على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرائدة الثلاث ("ستاندرد أند بورز"، و"موديز"، و"فيتش ريتينغس") مع نظرة مستقبلية "مستقرة"؛
 - يشغل "البنك" أيضاً إحدى أعلى مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف تصنيفاً بحسب التصنيف الائتماني المستقل. فقد عدّه كلٌّ من "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي" و"اللجنة الأوروبية بنكاً إيمانياً متعدد الأطراف" "بوزن مخاطر منعدم"؛
 - حافظت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" منذ سنة 2008، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من "وكالة موديز"، وهو أحد أعلى التصنيفات الائتمانية التي تُمنح لكبريات مؤسسات التأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية في العالم؛
 - حافظت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" أيضاً على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" من "وكالة موديز". غير أن النظرة المستقبلية إليها تغيرت إلى "تصنيف قيد النظر". وأكدت "وكالة ستاندرد أند بورز" خلال سنة 2018 تصنيفها الائتماني لهذه "المؤسسة" بدرجة "A+", مع نظرة مستقبلية "سلبية"، في حين خفضت "وكالة فيتش ريتينغس" تصنيفها الائتماني لها بدرجة واحدة إلى "AA-", مع نظرة مستقبلية "مستقرة"؛
 - حافظت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" على تصنيفها الائتماني بدرجة "A1" من "وكالة موديز"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويأخذ هذا التصنيف الائتماني في الاعتبار متوسط الرفح المالي المقرّر للميزانية العمومية لهذه المؤسسة، وقوة سيولتها، ومتوسط تقييمها كفاية رأس المال، ودعم الأعضاء لها؛
 - شرع "البنك الإسلامي للتنمية" - بالتعاون مع "اللجنة الاقتصادية لأوروبا" التابعة للأمم المتحدة- في إنشاء "نظام المعلومات الجغرافية" المتعلق بشبكات البنى التحتية الإقليمية، وتغطي المرحلة الأولى من هذه المبادرة 11 بلداً في منطقة أوراسيا، وسيؤسّم نطاقها ليشمل المنطقة الأفريقية سنة 2019؛
- بدأ إعداد 4 استراتيجيات شراكة قُطرية من الجيل الثاني طبقاً لرؤية "البنك" الاستراتيجية الجديدة. وهي مبادرة تنطلق من إنجازات 19 استراتيجية شراكة قُطرية منذ سنة 2010، التي اكتملت منها 17 استراتيجية ولا تزال استراتيجيتان (2) قيد التنفيذ؛
- في سنة 2018، خُصم 15 مشروعاً مكتملاً للتقييم، وهو ما يبيّن أنها حققت قدراً كبيراً من النجاح في تأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء. كما خُصم للتقييم البعدي نشاط "برنامج التحدي العاجل لفيروس إيبولا" الذي مؤّله برنامج "فاعل خير" في منطقة غرب أفريقيا. كما بدأ تقييم أنشطة "الصندوق الاستئماني" في فلسطين.
- أمّا المسائل الإدارية والتنظيمية العامة، فقد اتُخذ العديد من المبادرات بشأنها حتى تتسق مع الرؤية الاستراتيجية الجديدة. وفي إطار تحسين آليات العمل، حُصمت وتُقدّم خدمات جديدة ومبتكرة في مجال إدارة المعلومات. ومن ذلك، مثلاً، تنصيب لوحة لتتبع الأداء خاصّة بالرئيس ولوحات مماثلة مخصّصة لأعضاء هيئة الإدارة، وذلك تحسيناً لوضوح وشفافية إدارة المعلومات. كما تجري رقمنة "البنك الإسلامي للتنمية" - بتوجيهات من الرئيس- من أجل تعزيز بيئة عمل مبادرة وسريعة وموالية قادرة على تقديم الخدمات بطريقة فعالة في وظائفه.
- وأعيد تنظيم أنشطة "إدارة الموارد البشرية" حتى تتسق مع رؤية "البنك" الاستراتيجية الجديدة. وفي إطار تطبيق اللامركزية، نقلت عدة مناصب إلى المراكز الإقليمية، وهو ما رفع عدد المناصب فيها من 90 إلى 218 منصباً؛ وأضيف 5 موظفين لمتابعة أنشطة الوقف، فصار العدد الإجمالي لتلك المناصب 223 منصباً. وفي الوقت نفسه، حُفّضت النفقات غير المباشرة في وظائف الإدارة والدعم. كما عُيّن أكثر من 100 موظف جديد خلال سنة 2018، وبلغت عملية اختيار 100 موظف آخر مراحل متقدمة. وفي إطار مواصلة توفير القوة العاملة التي يحتاج إليها "البنك"، حُضمت وظيفة الموارد البشرية لإعادة هيكلة شاملة وفق نموذج الممارسات الفضلى؛ وحُضمت السياسات للتبسيط، وآليات العمل للرقمنة. ووُضعت طريقة جديدة لإدارة الأداء، وروجعت هياكل التعويضات حرصاً على تنافسية "البنك" في سوق المواهب.

الموارد البشرية

أعيد تنظيم أنشطة إدارة الموارد البشرية حتى تتسق مع رؤية البنك الاستراتيجية الجديدة.

شهدت سنة 2018 زيادة في عدد المناصب بالمراكز الإقليمية من 90 إلى

223

عُيِّن أكثر من

100

موظف جديد خلال سنة 2018، وبلغت عملية اختيار

100

موظف آخر مرحلة متقدمة

التصنيف الائتماني

حافظ البنك على أعلى تصنيف ائتماني

(وهو 'AAA')

من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرائدة الثلاث

عد كل من "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي" و"اللجنة الأوروبية" أيضاً البنك الإسلامي للتنمية بنكا إئمانياً متعدد الأطراف

"بوزن مخاطر منعدم"

سنة 2018 بالأرقام

بلغ إجمالي صافي الاعتمادات
(سنة 2018)

7
مليارات دولار أمريكي

كانت البلدان الأعضاء الخمسة
(5) الأكثر استفادة من تمويل
"مجموعة البنك" (بمليارات
الدولارات الأمريكية):

مصر

959.5

تونس

932.9

بنغلاديش

771.0

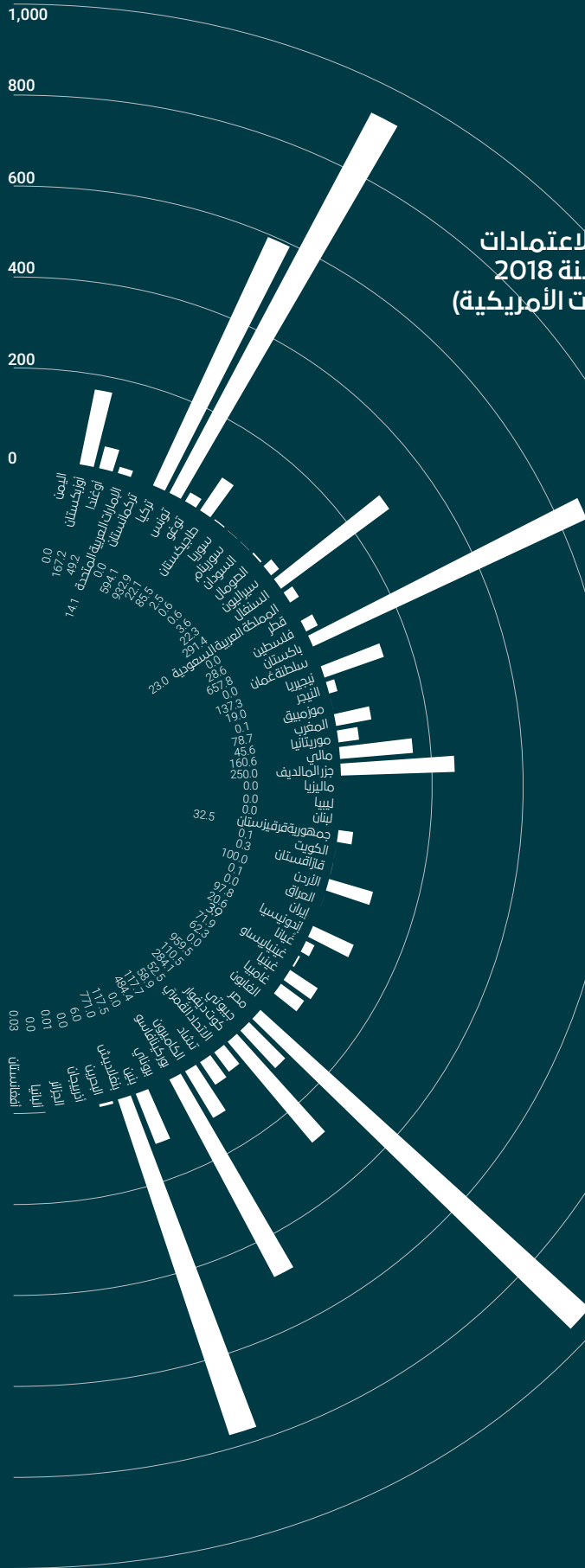
باكستان

657.8

تركيا

594.1

إجمالي صافي الاعتمادات
بحسب البلدان سنة 2018
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



يضم "البنك" في الوقت الحاضر

57 بلداً عضواً

يمكن الوقوف على عمل "البنك" في مختلف أنحاء العالم، وتنتشر عملياته في ثلاث مناطق أساسية هي:

أفريقيا وأمريكا اللاتينية

آسيا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

يؤثر عمل "البنك" في حياة خمس سكان العالم

المخضات الإقليمية سنة 2018

البلدان غير الأعضاء
18.5 مليون دينار
إسلامي (25.8 مليون
دولار أمريكي)

%0.4

المشاريع الإقليمية
41.9 مليون دينار
إسلامي (58.3 مليون
دولار أمريكي)

%0.8

آسيا
987 مليون دينار
إسلامي (1.4 مليار
دولار أمريكي)

%20

أفريقيا
وأمريكا اللاتينية
1.5 مليار دينار
إسلامي (2.1 مليار
دولار أمريكي)

%29.8

الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا وأوروبا
2.4 مليار دينار إسلامي
(3.4 مليار دولار أمريكي)

%49

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

المملكة العربية السعودية	الكويت	أفغانستان
السودان	لبنان	ألبانيا
سوريا	ليبيا	أذربيجان
تونس	موريتانيا	الجزائر
تركيا	المغرب	البحرين
الإمارات العربية المتحدة	سلطنة عُمان	مصر
اليمن	باكستان	إيران
	فلسطين	العراق
	قطر	الأردن

أفريقيا وأمريكا اللاتينية

غيانا	بنين
مالي	بوركينافاسو
موزمبيق	الكاميرون
النيجر	تشاد
نيجيريا	الاتحاد القمري
السفال	كوت ديفوار
سيراليون	جيبوتي
الصومال	الغابون
سورينام	غامبيا
توغو	غينيا
أوغندا	غينيا بيساو

آسيا

بنغلاديش
بروناي
إندونيسيا
قازاقستان
جمهورية
قرقيزستان
ماليزيا
جزر المالديف
طاجيكستان
تركمانستان
أوزبكستان

الاعتمادات فيما بين سنتي 1395هـ و 2018م بالأرقام

بحسب هيغ التمويل الكبرى (1395هـ - 2018م)

تمويل التجارة
54.9 مليار دينار إسلامي
78.1 مليار دولار أمريكي

تمويل المشاريع
38.5 مليار دينار إسلامي
56.7 مليار دولار أمريكي

عمليات المساعدة
الفنية
1.9 مليار دينار إسلامي
2.8 مليار دولار أمريكي

عمليات
المعونة الخاصة
0.6 مليار دينار إسلامي
0.8 مليار دولار أمريكي

بحسب عدد العمليات (1395هـ - 2018م)

10,331

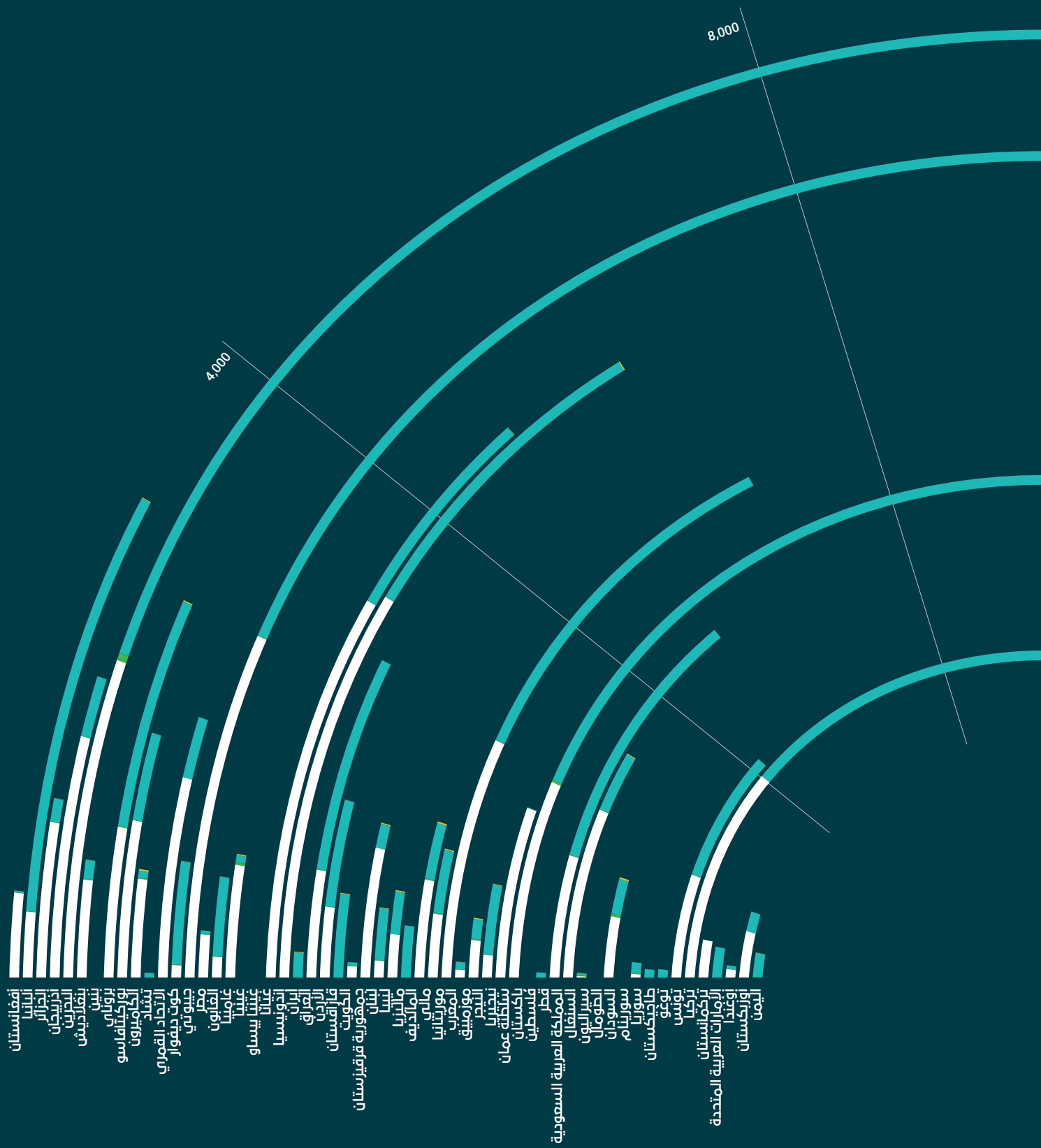
20,000
مليون دولار أمريكي

تمويل
المشاريع
2,878

عمليات
المساعدة
الفنية
2,143

تمويل التجارة
3,714

عمليات
المعونة
الخاصة
1,596



صافي الاعتمادات التراكمية (1395هـ - 2018م)

96 مليار دينار إسلامي | 138.4 مليار دولار أمريكي

1 مبادرات وبرامج "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"



الفصل 1

مبادرات وبرامج "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"

مقدّمة

تقدّم "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" ("مجموعة البنك") - التي تتألف من "البنك الإسلامي للتنمية" و"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" و"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" - مجموعة من أنشطة المساعدة الإنمائية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء والجانبيات الإسلاميّة في البلدان غير الأعضاء. وتتخذ تلك المساعدة أشكالاً مختلفة. وتنفذ بواسطة قنوات وبرامج وبناديق متعدّدة. ويعرض هذا الفصل نتائج ما نفذته "مجموعة البنك" من عمليات، وأهمّ ما اتخذته من مبادرات، وما حقّقه كيانات "مجموعة البنك" والبناديق الخاصة التي يديرها "البنك" من إنجازات.

من الناحية التراكمية، بلغ تمويل "مجموعة البنك" للمشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء منذ إنشائها "البنك"

96

مليار دينار إسلامي،
وهو ما يعادل

138.4

مليار دولار أمريكي



الفصل 1 بإيجاز

في سنة 2018، نما الاقتصاد العالمي بنسبة

3.73%

البلدان الأعضاء الأسرع نمواً التي ما فتئت تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من 6% في السنة منذ سنة 2015:

كوت ديفوار بنغلاديش

7.4% 7.3%

السنغال جيبوتي تركمانستان

7% 6.7% 6.2%

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

ستساهم مبادرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" الستة المتبقية، وهي:

- 3 الصحة الجيدة والرفاه
- 2 القضاء التام على الجوع
- 6 المياه النظيفة والنظافة الصحية
- 4 التعليم الجيد
- 7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- 9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تساهم مبادرات "البنك" المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق "البرنامج الخماسي للرئيس"، وترمي إلى تحويل "البنك" إلى مؤسسة للإنمائيين عالمية الطراز "تبادر" إلى تقديم حلول إنمائية شاملة لبلداننا الأعضاء.

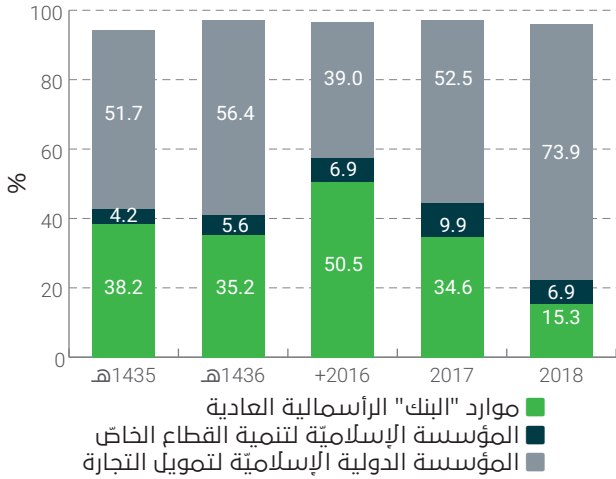
1.1 ما يخص نتائج "مجموعة البنك" في مجال العمليات

في سنة 2018، نما الاقتصاد العالمي بنسبة 3.73%، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.01 نقطة مئوية عن سنة 2017. وخلال السنة قيد النظر، عكّرت عدّة مشاكل الاقتصاد العالمي، كان أبرزها التوتر التجاري بين البلدان الكبرى، ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ويُرجّح أن تتضخم آثار هذه التوترات التجارية على الاقتصاد العالمي في السنة المقبلة حتى لو خلت هذه المشاكل. وهذا ما يفسّر توقُّع اتجاه نمو الاقتصاد العالمي نحو الانخفاض خلال السنوات الثلاث المقبلة. وتزيد المشاكل التجارية من إبراز مختلف الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي الذي يمرّ بتحوّلات كبرى تغيّر ملامحه. ومن هذه المشاكل المعقّدة التي تواجه الاقتصاد العالمي آثار النمو الاقتصادي على البيئة، والتغيّر التكنولوجي السريع، وحركة التدفقات المالية الدولية الناتجة عن تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وتعاقد نزعات الهجرة، وتزايد معدلات التفاوت في الدخل والثروة في العديد من البلدان.

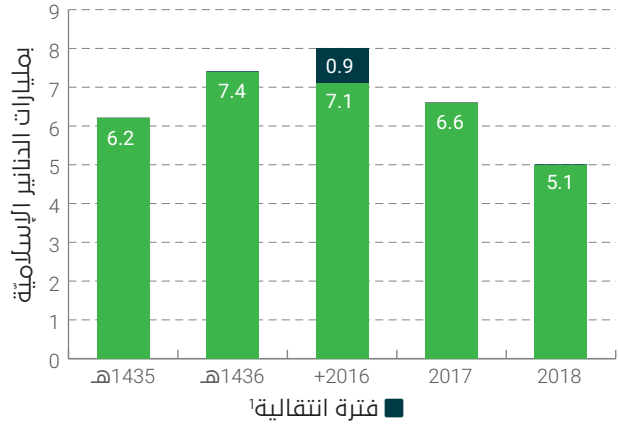
وبلغ متوسط معدل نمو اقتصاد البلدان الأعضاء في "البنك" 3.44% سنة 2018، وهو ما يمثل انخفاضاً عن معدل 3.7% الذي تحقق سنة 2017. وشهدت مجموعة البلدان الآسيوية الأعضاء أقوى نمو بين مختلف المجموعات الإقليمية للبلدان الأعضاء في "البنك" بمتوسط معدل نمو قدره 5.2%، على رغم انخفاضه من نسبة 5.4% المتحققة سنة 2017. وشهدت مجموعة البلدان الأفريقية والأمريكية اللاتينية تسارعاً طاداً في معدل النمو بحيث بلغ 3.2% سنة 2018 مقابل 2.8% سنة 2017. وهو ما يجسّد اتجاهاً متصاعداً في النمو يُتوقّع أن يبلغ معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة نمو قدرها 3.5% سنة 2018 وقد ترتفع إلى 3.9% سنة 2020. غير أن متوسط معدل النمو في مجموعة بلدان "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وبلدان "أوروبا" الأعضاء شهد انخفاضاً كبيراً من 3.1% سنة 2017 إلى 2.7% سنة 2018، ويُتوقّع أن يزداد انخفاضاً خلال السنتين المقبلتين. وحافظت البلدان الأعضاء الأسرع نمواً - التي ما فتئت تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من 6% في السنة منذ سنة 2015 - على معدل نمو مرتفع سنة 2018. وهذه البلدان هي بنغلاديش (7.3%) وكوت ديفوار (7.4%) وجيبوتي (6.7%) وتركمانستان (6.2%) والسنغال (7%). ويُتوقّع أن تحافظ هذه البلدان الأعضاء على هذا النمو المرتفع سنة 2019.

توجُّه جميع البلدان النامية في الخطة الإمائية الدولية المعاصرة هو تنفيذ "أهداف التنمية المستدامة"

الشكل 2.1 اتجاهات في حصة الكيانات من إجمالي
حاففي اعتمادات "مجموعة البنك"

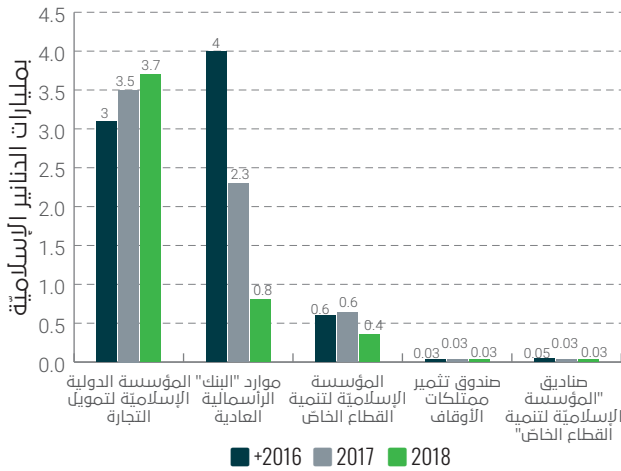


الشكل 1.1 حاففي اعتمادات "مجموعة البنك"



وتتمثل مهمة "البنك" الأساسية في توفير المساعدة الإنمائية اللازمة لدعم البلدان الأعضاء في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد بلغ تمويل "مجموعة البنك" للمشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء منذ إنشائه "البنك" 96 مليار دينار إسلامي، وهو ما يعادل 138.4 مليار دولار أمريكي. وتوجُّه جميع البلدان النامية في الخطة الإنمائية الدولية المعاصرة هو تنفيذ "أهداف التنمية المستدامة". وفي هذا السياق، يوائم "البنك" تقديم مساعداته الإنمائية للبلدان الأعضاء مع هذه الأهداف.

الشكل 3.1 حاففي الاعتمادات بحسب كيانات وهناديق
"مجموعة البنك"



وفي سنة 2018، اعتمد "البنك" مع باقي كيانات "مجموعة البنك" 5 مليارات دينار إسلامي (7 مليارات دولار أمريكي) لتمويل 313 عملية (الشكل 1.1). وهو ما مثل انخفاضاً بنحو 23% عما كان عليه الأمر سنة 2017. وهي اعتمادات تتسق مع الرؤية الاستراتيجية لمجموعة البنك وتستهدف الاحتياجات الإنمائية الأساسية للبلدان الأعضاء.

ومن حيث توزيع الاعتمادات بحسب كل كيان من كيانات "مجموعة البنك" (الشكل 2.1 والشكل 3.1)، اعتمدت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" مبلغاً إجمالياً قدره 3.7 مليار دينار إسلامي (5.2 مليار دولار أمريكي). وهو ما يمثل زيادةً بنسبة 8.3% عن سنة 2017، ولكنه شكل نحو 74% من إجمالي اعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2018. وبلغ إجمالي اعتمادات "البنك" 0.92 مليار دينار إسلامي (1.31 مليار دولار أمريكي) سنة 2018. غير أن اعتمادات "موارد البنك الرأسمالية العادية" بلغت 0.8 مليار دينار إسلامي (1.1 مليار دولار أمريكي). وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 76% عما كانت عليه سنة 2017، إذ حوّل "البنك" اهتمامه إلى تنفيذ وتسليم المشاريع التي سبق أن اعتمدها وأولى اهتماماً أقل لاعتماد مشاريع جديدة.

أما إجمالي اعتمادات "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" سنة 2018، الذي بلغ 0.4 مليار دينار إسلامي (0.5 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يشكل انخفاضاً بنحو 46.7% عن إجمالي اعتمادات سنة 2017، فمثل نحو 7% من إجمالي اعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2018. واعتمد "صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف" 32.2 مليون دينار إسلامي (45 مليون دولار أمريكي) و"صناديق" المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" 29 مليون دينار إسلامي (40 مليون دولار أمريكي) سنة 2018، وهو ما يمثل زيادةً بنسبة 14% في "صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف"، وانخفاضاً بنسبة 18% في "صناديق" المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

¹ فترة تزيد على سنة (من 14 أكتوبر 2015 وحتى 31 ديسمبر 2016) نتيجة التحوّل من استخدام التقويم الهجري إلى استخدام التقويم الميلادي.

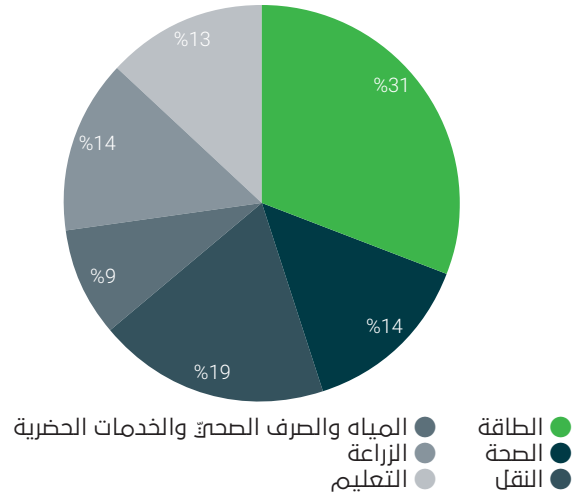
الجدول 1.1 التوزيع الإقليمي لصافي اعتمادات مجموعة البنك خلال سنة 2018

%	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	
98.8	6,938.2	4,933.2	258	البنك الإسلامي للتنمية - 57 بلداً
29.8	2,090.5	1,509.1	111	العلاقات والخدمات الفُطرية مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية - 22 بلداً
49.0	3,443.4	2,436.9	90	العلاقات والخدمات الفُطرية مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومم أوروبا - 25 بلداً
20.0	1,404.3	987.2	57	العلاقات والخدمات الفُطرية مع آسيا - 10 بلدان
0.4	25.8	18.5	25	البلدان غير الأعضاء
0.8	58.3	41.9	30	المشاريع الإقليمية
100.0	7,022.3	4,993.6	313	المجموع

أي بمبلغ 104.4 مليون دينار إسلامي (145.3 مليون دولار أمريكي)، فالتعليم بنسبة 13%، أي بمبلغ 99.2 مليون دينار إسلامي (140 مليون دولار أمريكي)، ثم قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنسبة 9.1%، أي بمبلغ 69.1 مليون دينار إسلامي (97.4 مليون دولار أمريكي).

ويوضّح هذا التوزيع أنّ البنى التحتية الاقتصادية الضرورية نالت الأولوية، لأن هذه المشاريع والبرامج ضرورية لهيئة الظروف المواتية للاستثمار من أجل حفز تحوّل الاقتصادات من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة. وهو ما قد يمكّن من التوسّع في الأنشطة الاقتصادية الذي سيؤدّي إلى إيجاد فرص العمل وتحقيق الازدهار، ومن ثمّ تحقيق الهدف 1 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلق بالقضاء على الفقر. كما أنّ حلول الزراعة في سلّم الأولويات بعد البنى التحتية الاقتصادية الضرورية يساهم في تحقيق الهدف 2 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلق بالقضاء على الجوع. ويحقّق الإنفاق على الصحة الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة" (الصحة الجيدة)، وهو يحظى بنفس النسبة المئوية من الاعتمادات المخصّصة للزراعة. ويتوسّص من مخصّص التعليم تحقيق الهدف 4 من "أهداف التنمية المستدامة" (التعليم الجيد). ومخصّص لقطاع المياه (الهدف 6 من "أهداف التنمية المستدامة")، والصرف الصحي والخدمات الحضرية (الهدف 11 من "أهداف التنمية المستدامة") حصة مشتركة قدرها 9% من صافي الاعتمادات. وتشير هذه الأرقام إلى أنّ اعتمادات "البنك الإسلامي للتنمية" المرصودة لتنفيذ المشاريع كانت متوائمة إلى حدّ كبير مع "أهداف التنمية المستدامة" سنة 2018.

الشكل 4.1 التوزيع القطاعي لصافي اعتمادات "موارد البنك الرأسمالية العادية" سنة 2018



وتراجعت اعتمادات "البنك" وغيره من كيانات "مجموعة البنك" سنة 2018 بسبب ما يقوم به من أنشطة إصلحية هامة ترمي إلى إعداد المؤسسات لمزيد من التنفيذ الفعال والكفؤ في السنوات المقبلة. وأبرمت عدّة اتفاقيات مع مختلف الشركاء الدوليّين لمضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة حجم الموارد المالية المتاحة للأنشطة الإنمائية في البلدان الأعضاء.

ومن حيث التوزيع الإقليمي للاعتمادات (الجدول 1-1)، خُصّص نحو 49%، أي 2.4 مليار دينار إسلامي (3.4 مليار دولار أمريكي)، لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، وخُصّصت 29.8%، أي 1.5 مليار دينار إسلامي (2.1 مليار دولار أمريكي)، لبلدان منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتلقّت بلدان منطقة "آسيا" 20%، أي 987.2 مليون دينار إسلامي (1.4 مليار دولار أمريكي)، وذلك كلّ من إجمالي الاعتمادات الصافية سنة 2018. كما خُصّص نحو 0.8%، أي 41.9 مليون دينار إسلامي (58.3 مليون دولار أمريكي)، من إجمالي الاعتمادات للمشاريع الإقليمية؛ وخُصّص 0.4%، أي 18.5 مليون دينار إسلامي (25.8 مليون دولار أمريكي)، لتمويل الخدمات المقدّمة للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

ويكشف التوزيع القطاعي لإجمالي اعتمادات سنة 2018 من "الموارد الرأسمالية العادية" (الشكل 4.1) عن أنّ قطاع الطاقة حصل على أكبر حصة منه بنسبة 31%، أي على 234.2 مليون دينار إسلامي (333.5 مليون دولار أمريكي) في 5 عمليات. تلاه قطاع النقل بنحو 19%، أي بمبلغ 148.5 مليون دينار إسلامي (208.2 مليون دولار أمريكي)، فالصحة بنسبة 14%، أي بمبلغ 108.7 مليون دينار إسلامي (150.5 مليون دولار أمريكي)، فالزراعة بنحو 14%،

1 القضاء على الفقر



إنّ "البرنامج الخماسي للرئيس" يدرك أهمية مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق غايات "أهداف التنمية المستدامة"، ولذلك يعطيها الأولوية.

إنّ "البرنامج الخماسي للرئيس" يدرك أهمية مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق غايات "أهداف التنمية المستدامة"، ولذلك يعطيها الأولوية. أمّا على الصعيد العالمي، فإن الموارد المالية المتاحة لتمويل التنمية غير كافية إلى حدّ كبير. ومن ذلك، مثلاً، أنّ العجز في التمويل العالمي اللازم لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" يُقدَّر بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 1.1% من قيمة أسواق رأس المال العالمية، أي بما يقارب 218 تريليون دولار أمريكي. وفيما يخصّ العوائق التي تواجهها البلدان الأعضاء في سبيل تعبئة الموارد اللازمة لتمويل المبادرات الإنمائية، يمكن للبنك الإسلامي للتنمية أن ييسّر مزاياه المؤسسية سواءً لخفض الموارد المالية أو لتشجيع شركاء الاستثمار الأساسيين على الاضطلاع بأدوار حاسمة في تنشيط اقتصاد البلدان الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وخلال سنة 2018، عمّم نموذج العمل. ويتمثل عنصر أساسي من عناصر نموذج العمل والاستراتيجية الجديدين في الحرص على الاقتراب من العملاء بتطبيق اللامركزية الفعالة، وتعظيم تنمية رأس المال البشري، واتخاذ المالية الإسلامية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك شرع 7، من أصل 11 مركزاً إقليمياً مستحدثاً، في مزاولة نشاطها خلال السنة قيد النظر، ومنها المركز الإقليمي الجديد في بنغلاديش. وقد وقّعت "اتفاقية الدولة المضيفة" لإنشاء مركز إقليمي في مصر. وتحرز الدراسات المتعلقة بإنشاء مركز للتميز في ماليزيا تقدماً جيداً. وتواصل ثلاثة مراكز إقليمية افتراضية (أوغندا، والإمارات العربية المتحدة، وسورينام) عملها. وتُقل موظفون من مقرّ "البنك الإسلامي للتنمية" إلى مراكزه الإقليمية، وأقيمت بنى تحتية مادية وإلكترونية من أجل تطبيق نموذج العمل اللامركزي الجديد.

وستساعد هذه التغييرات على فهم ما يعترض تحقيق التنمية وتنفيذ المشاريع من صعوبات، ومن ثمّ على حُسن انتقاء الاحتياجات الضرورية التي تساهم تلبيةها في تنفيذ المشاريع تنفيذاً فعالاً وناجحاً. ويتوقّع أن تمكّن هذه الاستراتيجية من زيادة التأثير الإنمائي لتدخّلات "البنك" في البلدان الأعضاء زيادةً كبيرة.

2.1 أهم مبادرات "مجموعة البنك"

1.2.1 البرنامج الخماسي للرئيس

يشكّل التقدّم التكنولوجي قوّة دافعة للمشهد الإنمائي العالمي السريع التغير، وعاملاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية. وإذا كانت البلدان الصناعية المتقدّمة والطاعة تواصل الاستفادة من مزايا تنميتها الاقتصادية، فإن البلدان النامية الأخرى، ومنها العديد من البلدان الأعضاء في "البنك"، لا تزال بحاجة ماسّة إلى تحوّل اقتصادي لتذليل عوائق تنميتها. ومن هذه العوائق عدم كفاية البنى التحتية، وتدني مستويات تطوير رأس المال البشري، وضعف الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ونقص القدرات التكنولوجية.

وتزداد الأحوال سوءاً بسبب فئة الشباب ذات الكثرة المتكاثرة، التي صارت بطلانها مشكلة إنمائية مرهقة للبلدان الأعضاء. وقد أدت الإبطات الناجمة عن نقص الفرص الاقتصادية إلى حدوث توترات قد تتطوّر إلى نزاعات. ولذلك ازدادت أعداد البلدان الضعيفة التي قد تواجه ما يترتب على ذلك من أضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية. وتشير التقديرات إلى أن 89 مليون شخص محتاج إلى مساعدات إنسانية يقيمون في بلدان "البنك"، وأنّ 30 من أصل 50 نزاعاً مسلحاً مسجّلاً في جميع أنحاء العالم نشبت في هذه البلدان.

ولا بدّ من تحوّل جذري لتذليل تلك الصعوبات الإنمائية. وفي سبيل ذلك، عمّم "البرنامج الخماسي للرئيس" لتقديم حلول انتقائية ومتكاملة وشاملة للبلدان الأعضاء استناداً إلى الأسباب الجذرية للمشاكل الإنمائية وليس إلى أعراضها. وسييسّر ذلك أيضاً إعادة مواءمة التمويل الإنمائي مع الاحتياجات الأساسية حتى تستطيع البلدان الأعضاء أن تتغلّب بطريقة أفضل على المشاكل الإنمائية الجديدة. ويركّز "البرنامج الخماسي للرئيس" على إيجاد فرص العمل المدعوم، بتنافسية قويّة عن طريق الارتباط بالأسواق العالمية. ويتمثّل أحد جوانبه الهامة في أن يتطوّر "البنك الإسلامي للتنمية" من بنك إنمائي إلى بنك للتنمية والإنمائيين.

وينطوي هذا التحوّل الجذري على توسيع وتعميق الشراكات القائمة والبحث عن شركاء جدد ذوي هدف مشترك، ألا وهو التعهد بتعزيز الفعالية الإنمائية. إنّ النموذج الإنمائي الجديد أكثر استدامة من النماذج القائمة، لأنه يمكن "البنك" من أداء دور الحافز للتنمية، وتحويله من مقدّم للتمويل من داخل الميزانية العمومية إلى أداة للتنمية، ومنشئ للأسواق، وميسر للاستثمارات. وهو يعّد الناس لاقتصاد المستقبل، بتركيزه على الشراكات (ولا سيّما مع كل من القطاع الخاصّ وكيانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار) في سلاسل القيمة العالمية؛ ويجعله التعليم، أكثر ملاءمة للبلدان الأعضاء.

2.2.1 أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء

إن العلوم والتكنولوجيا والابتكار محرّك أساسي للتحوّل الاقتصاديّ يشجّع على تحقيق التنمية المستدامة. وتُبرز التغييرات السريعة في المشهد الاقتصاديّ العالمي والصعوبات الإنمائية الناشئة حاجة البلدان النامية إلى تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع تقدّمها التكنولوجي، ورفع نموّها الاقتصاديّ، وتحقيق تنميتها المستدامة. وتكشف تجارب التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان الصاعدة أن التقدم التكنولوجي، وهو وليد العلوم والتكنولوجيا والابتكار، هو العامل الأهم في تحويل أنشطة اقتصادية متدنية المستوى إلى أنشطة اقتصادية ريفية المستوى قادرة على تنشيط مسارات النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام. ويعزّز التغيير التكنولوجي القدرات البشرية، مؤدياً بذلك إلى تحقيق الجودة والكفاءة.

وتكمن المشاكل الاقتصادية والإنمائية العالمية الجديدة في أنّ التقدم التكنولوجي قد يتمخض عن فتح آفاق جديدة للأنشطة الاقتصادية. كما تسود مخاوف من تزايد دور الذكاء الاصطناعي وتصميم واستخدام الإنسان الآلي في إيجاد بدائل لفرص العمل البشري، مما قد يتسبب في تفاقم حالة البطالة التي تواجه العديد من بلدان العالم. ويتوقّع "المنتدى الاقتصادي العالمي" أن يكون للابتكار التكنولوجي آثار مربكة، وأن يغيّر من فرص العمل في مختلف القطاعات. وتوحي الاتجاهات الحالية بأنه يمكن أن تحدث خسارة صافية لأكثر من 5.1 مليون فرصة عمل خلال الفترة 2015-2020 بسبب التغيرات المربكة في سوق العمل. ويشمل ذلك فقدان 7.1 مليون فرصة عمل، ثلثها في فئة العمل المكتبي والإداري، في حين يُتوقّع أن يخسر قطاعا التصنيع والإنتاج نحو 1.6 مليون فرصة عمل. وفي المقابل، يمكن أن تتحقق مكاسب إيجابية تتمثل في توفير نحو مليوني فرصة عمل في عدة فئات مهنية أصغر.

إنّ "البنك الإسلامي للتنمية" يدرك هذه المشاكل الإنمائية العالمية الناشئة ودور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحويل البلدان الأعضاء إلى بلدان ذات اقتصاد حيّ يقوم على التكنولوجيا ويستطيع مسيرة المشهد العالمي المتزايد التنافسيّة. ولذلك يرى أن لا مفاص للبلدان الأعضاء من اعتماد سياسات واستراتيجيات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار تمهّد للتقدّم التكنولوجي الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي سبيل ذلك، استُحدثت "إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار" لتكون منارة للبلدان الأعضاء. وستساعد هذه الإدارة "البنك الإسلامي للتنمية" على أن يكون رائداً في جعل قوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار محرّكاً رئيساً للفعالية المؤسسية، وفي دعم البلدان الأعضاء لصياغة سياسات واستراتيجيات وبرامج فعّالة تهيئ الظروف المواتية التي تمكّن العلوم والتكنولوجيا والابتكار من تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار وإعادة الكرامة لبلداننا الأعضاء.

وستمكن قوّة العلوم والتكنولوجيا والابتكار البلدان الأعضاء من إيجاد حلول عملية للمشاكل الإنمائية الأساسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما أن مبادرات "البنك" في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار تساهم في تحقيق "البرنامج الخماسي للرئيس"، وترمي إلى تحويل "البنك" إلى مؤسسة لإنمائيين عالمية الطراز "ثابرة" إلى تقديم حلول إنمائية شاملة لبلداننا الأعضاء.

وفي هذا الصدد، ستساهم مبادرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" الستة المنتقاة، وهي: (أ) القضاء على الجوع؛ (ب) توفير الخدمات الصحية الجيدة والرعاية؛ (ج) توفير التعليم الجيد؛ (د) توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ (هـ) توفير الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة؛ (و) الصناعة والابتكار، والزراعة.

3.2.1 استغلال إمكانات سلاسل القيمة العالمية لتحقيق النموّ الشامل في البلدان الأعضاء

يعتمد النموذج الإنمائي الحاليّ المتّبع في العديد من البلدان الأعضاء على الإنفاق العامّ من أجل حفز النمو الاقتصاديّ، وعلى الصادرات التي تغلب عليها مواد خام غير ذات قيمة مضافة هامة. وقد أعاق ضعف القيمة المضافة إمكانات تحقيق النموّ وإيجاد فرص العمل، وتسبب في مستويات مرتفعة من البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب. وهو ما يتضح من إحصائيات "منظمة العمل الدولية" التي تشير تقديراتها إلى أن معدّل بطالة الشباب سنة 2017 بلغ في البلدان الأعضاء من شمال أفريقيا نحو 30%، وبلغ 25.6% في البلدان الأعضاء العربية الآسيوية.



“أعتقد أن هذه السمة الجديدة هي سمة مؤسسة عالمية الطراز تتصدى لمشاكل عالمنا الحديث.”

رئيس البنك الإسلامي للتنمية،
الدكتور بندر محمد حمزة حجار

3.1 منجزات “مجموعة البنك” 1.3.1 سمة “البنك” الجديدة

في إطار ما يُبذل من جهود لإعادة توسيم “البنك”، كشف رئيس “البنك”، الدكتور بندر حجار، عن شعار جديد في 5 يونيو 2018. وتعبّر السمة الجديدة عن تبذل أولويات “البنك” وتغيّر دوره، مع تركيز خاص على الشراكات، وتعبئة الموارد، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

ولقد اعتبر الرئيس، منذ أن تولّى منصبه في أكتوبر 2016، التعريف بتدخّلات “البنك” الإنمائية أولوية أساسية. والواقع أن هذا التعريف يمثل أولى ركائز “البرنامج الخماسي للرئيس”، التي تستلهم “إطار الاستراتيجية العشرية” الذي وافق عليه مجلس المحافظين سنة 2014.

وكما تحافظ سمة “البنك” الجديدة على هويته التليدة، فإنها تعبّر كذلك عن توجّهه ونموذج عمله الجديدين. وترمز هذه السمة إلى سياسة جديدة تعطي الأولوية للمبادرة والتعاون وإقامة البنى التحتية وتكوين رأس المال البشري في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57). كما تركّز على إيجاد حلول للمشاكل الإنمائية باستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمشاركة في سلاسل القيمة.

وقد قال رئيس البنك الإسلامي، د. بندر حجار، في معرض شرحه للسمة الجديدة، “إن البنك الإسلامي للتنمية ظل رمزاً للثقة والمصداقية والقوة والاستقرار لأكثر من 44 سنة، وهو فخور بإرثه القائم على توفير الموارد ومكافحة الفقر وإعادة الكرامة لبلداننا الأعضاء. لكن إذا كنا نعول على إنجازات الماضي، فإن علينا أن نتشوّف أيضاً إلى المستقبل. وأعتقد أن هذه السمة الجديدة هي سمة مؤسسة عالمية الطراز تتصدى لمشاكل عالمنا الحديث.”

2.3.1 دعم تنمية القطاع الخاص

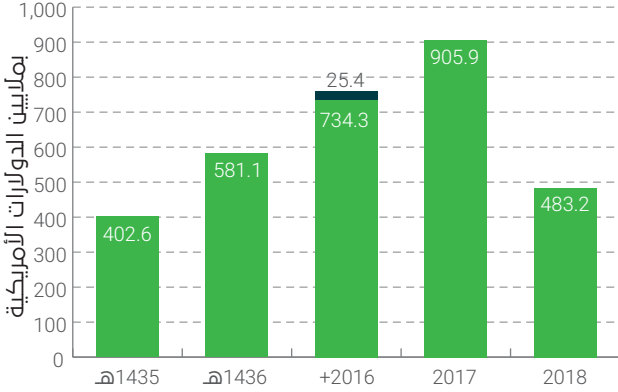
في سنة 2018، شهدت “المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص”، بسبب الفترة الانتقالية، تباطؤاً في تنفيذ خطة عملها الطموحة الموجهة نحو النمو. هكذا اعتمدت عمليات بقيمة 483.2 مليون دولار أمريكي (الشكل 5.1). وهو مبلغ يرفع الاعتمادات التراكمية، منذ إنشائها “المؤسسة”، إلى 5.2 مليار دولار أمريكي. كما تمكّنت “المؤسسة” من زيادة مصروفاتها إلى 538 مليون دولار أمريكي بنسبة صرف إلى اعتماد قدرها 111%.

وكما تواجه البلدان الأعضاء مشكلة الأنشطة ذات القيمة المضافة المتدنية، فإنها تواجه كذلك مشكلة ضعف التمويل العالمي المتاح للمشاريع الإنمائية. ومن ذلك، مثلاً، أنه حتى وإن بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية 142.6 مليار دولار أمريكي سنة 2016، فإن العجز في التمويل اللازم لتحقيق “أهداف التنمية المستدامة” يقدر بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي في السنة؛ كما أنّ احتياجات البلدان الأعضاء لتمويل الأنشطة الإنمائية تُقدّر بما بين 700 مليار دولار أمريكي و تريليون دولار أمريكي واحد (1) في السنة. ويتوقع أن يزداد هذا العجز سنة 2030، لأنه يُتوقع أن يرتفع عدد سكان البلدان الأعضاء من 1.7 مليار إلى 2.2 مليار نسمة، وأن يتسبب ذلك في زيادة الطلب على الموارد.

ولقد غلب في السنوات الأخيرة على الإنتاج والمبادلات التجارية والاستثمارات الدولية أن انتظمت في سلاسل قيمة عالمية، بحيث تُنجز مختلف مراحل عملية الإنتاج في بلدان مختلفة. وتشير الاتجاهات الإنمائية العالمية الجديدة إلى أن العديد من البلدان النامية قادرة على تحقيق نمو اقتصادي قوي بمشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. إذ يمكن لشركات من البلدان النامية أن تدخل إلى الأسواق العالمية بفضل تخصصها في جوانب معينة من سلسلة الإنتاج تحقق فيها الميزة التنافسية، وذلك بغض النظر عن قدراتها في مجموع سلسلة الإنتاج.

وترتبط بظاهرة سلاسل القيمة العالمية الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة إلى البلدان النامية- وهي تدفقات زادت، في المتوسط، بنسبة 16.4% في السنة، فيما بين سنتي 2001 و2016، وتجاوزت بذلك الاستثمارات في البلدان المتقدمة بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة (“مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية”، 2017). وتشكّل العلاقة الإيجابية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلاسل القيمة العالمية ركيزة تنطلق منها البلدان النامية، ولا سيّما البلدان الأقل نمواً، لحفز الإنتاج ذي القيمة المضافة الذي يمكّنها من نيل القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 5.1 اتجاهات في صافي اعتمادات "مؤسسة تنمية القطاع الخاص" (1435هـ-2018)



وقد سجّل تمويل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" نمواً قوياً خلال الإحدى عشرة (11) سنة الماضية، وبلغ صافي اعتماداتها التراكمية 43.4 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 (الجدول 2.1). وارتفعت اعتمادات تمويل التجارة من 4.8 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 5.2 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8.3%. وكان السبب في زيادة الاعتمادات هو ارتفاع طلب البلدان الأعضاء على التمويل (نتيجة ارتفاع أسعار النفط) وجهود "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" الرامية إلى تنويع محفظتها باستهداف بلدان أعضاء جديدة وعملاء جدد، مع تركيز خاص على تقديم خطوط تمويل للبنوك. أضف إلى ذلك أن "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" واصلت التوسع في تمويل قطاعي الزراعة (ولاسيما القطن والذرة السوداني) والطاقة في أفريقيا، بحيث أصبح جزءاً هاماً من استراتيجيتها المتعلقة بالتمويل.

وارتفعت المصروفات كثيراً من 3.3 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 4.6 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 37.1%. وتعني ضخامة اعتمادات سنة 2018 (5.2 مليار دولار أمريكي) أن "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" بحاجة إلى تعبئة الموارد من جهات شريكة خارجية لتمويل هذا المستوى من الالتزامات بتمويل التجارة. ويتوقع أن تتمكن هذه "المؤسسة" - بفضل عملها مع الجهات الشريكة الحالية والجديدة - من تعبئة أكثر من 3.0 مليارات دولار أمريكي سنة 2019 في إطار 36 عملية مشتركة لفائدة 15 بلداً عضواً. وسيتمثل هذا الحجم من الأموال المعبّأة نحو 58% من إجمالي تمويل التجارة الذي قدّمته "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" لعملائها سنة 2018.

وأُنشأت "المؤسسة" قنوات جديدة للعمليات في البلدان الأعضاء، فأعتمدت 419 مليون دولار أمريكي لخطوط التمويل. وبلغت مصروفاتها للمؤسسات المالية 405 مليون دولار أمريكي سنة 2018. وعلى مستوى القطاع الحقيقي، اعتمد 64 مليون دولار أمريكي من التمويل، وطرّف منها 132 مليون دولار أمريكي. وكان معظم مصروفات "المؤسسة" في قطاعات بالغة التأثير، كالطاقة والصناعة والرعاية الصحية. كما واصلت "المؤسسة" اتخاذ إدارة الأصول أداة هامة لها في تنفيذ مهمتها الإنمائية. وقد بلغ إجمالي الأصول التي تديرها أكثر من 760 مليون دولار أمريكي.

وكان التوزيع القطاعي لاعتمادات "المؤسسة" مطابقاً لأولوياتها الاستراتيجية المتمثلة في التوجّه نحو القطاعات المالية والبالغة التأثير. وقد اعتمدت "المؤسسة" نحو 419 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات، أي ما يقارب 87%، في القطاع المالي. وبالمثل، ركّز معظم اعتمادات "المؤسسة" للمشاريع الجديدة في القطاع المؤسسي على قطاعات بالغة التأثير، كالصناعة والطاقة والرعاية الصحية.

أما من حيث التوزيع بحسب المناطق الإقليمية، فقد حُصّفت 67% من اعتمادات "المؤسسة" لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و11% لمشاريع عالمية وإقليمية، تليها أوروبا وآسيا الوسطى (11%)، وآسيا (9%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2%).

3.3.1 تعزيز تمويل التجارة

بدأت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" أنشطتها سنة 2008. وتتمثل مهمتها في تعزيز المبادلات التجارية بين دول "منظمة التعاون الإسلامي" ودعم أنشطة تنمية التجارة في البلدان الأعضاء بتمويل عملياتها المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

وتتموّل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" الأنشطة التجارية في القطاعين العام والخاص بصيغة المرابحة على الخصوص. غير أنها تستخدم هيغ تمويل أخرى تختلف باختلاف طبيعة المعاملات والظروف. ومن هذه الصيغ التمويل المباشر، والتمويل التجاري المهيكل، وخط التمويل التجاري، والمرابحة المركّبة، والخصم الإسلامي، وفتح وتعزيز خطاب الاعتمادات. أما القطاعات المستهدفة أساساً بتمويل "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، فهي الطاقة (النفط الخام، والمنتجات النفطية المكرّرة)، والزراعة (كالأسمدة والقطن والذرة السوداني والبن والقمح)، والخدمات المالية، والتصنيع، والمنسوجات.

البلدان الأعضاء النسبة (6)

الأكثر استفادةً من خدمات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" منذ إنشائها هي:

مصر
6.7%
باكستان
5.5%

تركيا
11.3%
البحرين
7.9%

المملكة العربية السعودية
21.8%
الإمارات العربية المتحدة
13.7%

الجدول 3.1 المؤشّرات الأساسية (منذ الإنشاء حتى 31 ديسمبر 2018)

الأعمال المؤمّنة	52.78 مليار دولار أمريكي
ائتمان الصادرات	42.31 مليار دولار أمريكي
الاستثمارات	10.47 مليار دولار أمريكي
مطالبات التأمين المدفوعة	82.73 مليون دولار أمريكي

الجدول 4.1 ملخص نتائج عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال سنة 2018

المؤشّرات (بملايين الدولارات الأمريكية)	حيلة سنة 2018	حيلة سنة 2017	نسبة التغيّر
الاتفاقيات التأمينية المبدئية الجديدة	4,785	3,574	34%
إجمالي الأعمال المؤمّنة	9,030	7,527	20%
مجموع المخاطر	4,668	4,605	1%
إجمالي أقساط التأمين المطهّرة	71.74	40.49	77%
المطالبات المدفوعة	34.19	10.02	241%
المستردّات	0.00	1.88	100%

الجدول 2.1 اعتمادات "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" (1429هـ - 2018م)

السنة	المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)
1429هـ	2,150.0
1430هـ	1,941.4
1431هـ	2,231.6
1432هـ	2,763.4
1433هـ	4,261.4
1434هـ	4,894.5
1435هـ	4,937.9
1436هـ	5,891.8
*2016	4,319.2
2017م	4,792.7
**2018	5,190.9
صافي الاعتمادات التراكمية	43,374.8

* 15 شهراً (من 14 أكتوبر 2015 إلى 31 ديسمبر 2016).
** بناء على الاعتمادات الفعلية خلال الأشهر العشرة المنتهية في 31/10/2018 + الاعتمادات التقديرية خلال الشهرين المتبقين.

وارتفع تأمين "المؤسسة" للأعمال من 7.53 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 9.03 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20%. كذلك، زادت الاتفاقيات التأمينية المبدئية الجديدة من 3.6 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 4.8 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34%. أضف إلى ذلك أنّ إجمالي الأقساط المفوترة خلال سنة 2018 ارتفع من 40.49 مليون دولار أمريكي سنة 2017 إلى 71.74 مليون دولار أمريكي سنة 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 77% (الجدول 4-1).

وبلغت اعتمادات التأمين - منذ إنشاء "المؤسسة" - 41.5 مليار دولار أمريكي؛ كما بلغت قيمة الأعمال المؤمّنة 52.8 مليار دولار أمريكي. وبلغت نسبة المطالبات (مطالبات التأمين المدفوعة) نسبة إلى أقساط التأمين المحضلة - وهي المؤشّر الرئيس لأداء عمليات تأمين الائتمان - 47.7% سنة 2018، وبلغت نسبتها التراكمية 27.6%، وهي نسبة تقلّ عن متوسط ما تحقّقه هذه الصناعة. وكانت البلدان الأعضاء الستة (6) الأكثر استفادةً من خدمات "المؤسسة" منذ إنشائها هي المملكة العربية السعودية (21.8%) والإمارات العربية المتحدة (13.7%) وتركيا (11.3%) والبحرين (7.9%) ومصر (6.7%) وباكستان (5.5%).

4.3.1 تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر القطريّة

"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" هي الكيان المكلف في "مجموعة البنك" بتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان الأعضاء، وذلك باستخدام أدوات تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر القطريّة الموافقة للشريعة. وتحفّفها "وكالة موديز" بدرجة "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرّة.

ويشّرت وساطة "المؤسسة" مشاركة الجهات الاستثمارية والتمويلية الدولية في العديد من مشاريع البنى التحتية التي لها بالغ التأثير في تنمية البلدان الأعضاء. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تلك المشاريع ما كان لها على الأرجح أن تتحقّق لولا تدخل "المؤسسة" بسبب ارتفاع المخاطر السياسية والقطريّة المدركّة.

وطبقاً لهدف "مجموعة البنك" المتمثّل في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة قدرتها على دعم المشاريع الإنمائية الضرورية في البلدان الأعضاء، تحوّل "المؤسسة" أجزاء هامّة من تعرّضها لمخاطر التأمين إلى سوق إعادة التأمين العالمية وإلى الجهات الشريكة المتعدّدة الأطراف.

وقد قدّمت "المؤسسة" منذ إنشائها، دعماً لتأمين ائتمان الصادرات بقيمة 42.31 مليار دولار أمريكي، ولتأمين الاستثمارات الأجنبية بقيمة 10.47 مليار دولار أمريكي (الجدول 3-1).

ظل "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" - على الرغم من محدودية الموارد المتاحة له - يمول مشاريع تفيد الفقراء في بلدانه الأعضاء بفضل التمويل المشترك.

وفي نهاية سنة 2018، بلغ إجمالي المساهمات في رأسمال "الصندوق" 2.7 مليار دولار أمريكي، شملت تعهدات من 49 بلداً عضواً (1.7 مليار دولار أمريكي) ومن "البنك الإسلامي للتنمية" (1.0 مليار دولار أمريكي). وقد دُفِعَ من تلك التعهدات مبلغ 2.58 مليار دولار أمريكي كاملاً (دفعت منه البلدان الأعضاء 1.58 مليون دولار أمريكي، و"البنك" 1.0 مليار دولار أمريكي). وفي سنة 2018، بلغ دخل "الصندوق" 88 مليون دولار أمريكي، كان معظمه عائدات على استثمار رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة.

وفي سنة 2011، اعتمد مجلس محافظي "الصندوق" قراراً يقضي باستخدام معيار المتوسط الترجيحي (الذي يأخذ في الحسبان الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والاحتياطيات من العملة الصعبة) لتحديد مدى الانتعاش الاقتصادي للبلدان الأعضاء والمساهمة المحتملة التي يمكن أن تساهم بها في هذا "الصندوق". كما شجّع البلدان الأعضاء على وقف أوقاف مناسبة (كقطعة أرضية في منطقة راقية) على "الصندوق" يمكنه استغلالها من أجل تحقيق عائدات تعزز مساهمات بلدانه الأعضاء.

وقد ظل هذا "الصندوق" - على الرغم من محدودية الموارد المتاحة له - يمول مشاريع تفيد الفقراء في بلدانه الأعضاء بفضل التمويل المشترك. أما اعتماداته التراكمية منذ إنشائه وحتى سنة 2018، فبلغت 773 مليون دولار أمريكي، في إطار مجموع تراكمي قدره 5.15 مليار دولار أمريكي من المشاريع ذات التمويل المشترك. ويخصّ نحو 80% من مشاريع "الصندوق" البلدان الأقل نمواً. ومن الناحية الإقليمية، خصّصت 60% لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ووجّه الباقي لبلدان أعضاء في مناطق أخرى. وبلغت المصروفات التراكمية 235 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2018.

واستحدث هذا "الصندوق"، أو تعاون مع مؤسسات إنمائية أخرى في استحداث برامج جديدة مثل "برنامج التمكين الاقتصادي"، و"برنامج إيجاد فرص العمل للشباب"، و"التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه" (الإطار 1.1)، و"برنامج إنقاذ الأمهات".

كما ساهم "الصندوق" بمنحة قدرها 100 مليون دولار أمريكي في برنامج جديد يدعى "صندوق العيش والمعيشة"، وهو آلية للتمويل المدعوم وضعها "البنك الإسلامي للتنمية" ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. ولن تكفي مساهمة "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" في "صندوق العيش والمعيشة" بالمساعدة على مكافحة الفقر المدقع في البلدان الأقل نمواً فحسب، بل ستحقق للبلدان الأعضاء موارد ميسرة تقدّر بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي أيضاً.

ويتطلّع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" إلى إنفاذ عدة صناديق وقفية معتمدة، مثل "صندوق الإحسان لتمير الأوقاف"، مع بعض البنوك في شكل مبادرات مبتكرة لتعبئة الموارد. وفي إطار هذا البرنامج، لن تتجاوز مساهمات "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"

5.3.1 النهوض بالاقتصاد والمالية الإسلامية

أسس "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" سنة 1981 لدعم مهمة "البنك الإسلامي للتنمية" المتمثلة في توفير التمويل الإنمائي طبقاً للشريعة الإسلامية. وتمثل مهمة "المعهد" في تحديد وتسريع ووضع الحلول الاقتصادية والمالية طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك لتمكين تطوير صناعة مالية إسلامية نشيطة وشاملة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أبرز منجزات "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" سنة 2018 ما يلي:

- إصدار "التقرير العالمي للمالية الإسلامية 2018".
- إصدار 33 منشوراً، تشمل كتباً ومجلات وتقارير رائدة وتقارير مؤسسية ووثائق عمل ووثائق استراتيجية في مجال الاقتصاد والصيرفة والمالية الإسلامية؛
- تنظيم 21 دورة تدريبية وورشة في مختلف جوانب الاقتصاد والصيرفة والمالية الإسلامية؛
- إصدار 5 منتجات مالية إسلامية هي الاستحراق، وعملة السلم، وصكوك الانتفاع بالأصول الوقفية، والعملة المشفرة الاجتماعية، وأنظمة تحفيز وتعزيز الائتمان؛
- إكمال المرحلة الأولى (وحدة المعلومات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية) من مجموعة قواعد بيانات الصناعة المالية الإسلامية الجديدة.

أما "البنك الإسلامي للتنمية"، فقام بأنشطة متنوعة لدعم تطوير "صناعة الخدمات المالية الإسلامية" الذي يكتسي أهمية استراتيجية ويشكل مكوناً أساسياً من مكونات مهمة "البنك". ولذلك ينص "إطار الاستراتيجية العشرية" على أن "نمو قطاع المالية الإسلامية" هو أحد أهداف "البنك" الاستراتيجية الثلاثة.

6.3.1 زيادة الفرص المتاحة للفقراء

"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" صندوق خاص موجّه للحدّ من الفقر، أنشئ عملاً بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية التي عُقدت في ديسمبر 2005 بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية). وكان المبلغ المتوقّف هو 10 مليارات دولار أمريكي تقدّمها البلدان الأعضاء في شكل مساهمات طوعية لتجسيد روح التضامن والأخوة الإسلاميين. ولذلك يتوقع أن تأتي المساهمات الكبرى من البلدان الأعضاء ذات الدخل المرتفع بمقادير تعوّض عن المساهمات الصغيرة التي يُحتمل أن تأتي من البلدان الأقل نمواً. ويعمل هذا "الصندوق" طبقاً لمبدأ الوقف.



1 القضاء على
الفقر



3 الصحة الجيدة
والرفاه





الإطار 1.1 استعادة البصر سبيلاً إلى الخروج من الفقر

بعد أن نجحت حملة لمكافحة الساد في النيجر سنة 2003، اتخذ "البنك الإسلامي للتنمية" مبادرة "التحالف" من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه ("التحالف") سنة 2008 من أجل توفير خدمات شاملة وميسورة ومستدامة للرعاية الطبية للعيون في ثمانية بلدان أعضاء في "البنك".

وقد مكّن الجيل الأول من هذا "التحالف" (2008-2015)، بالتعاون مع ثماني جهات شريكة وبموازنة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي، من ردّ البصر لأكثر من 49,400 مصاب؛ ومن تدريب 177 عاملاً محلياً في مجال طب العيون.

وانطلاقاً من نجاح الجيل الأول من هذا البرنامج، قرّر "البنك الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" تقديم الجيل الثاني من "التحالف". وقد تعهد نحو 32 جهة شريكة مالية وفنية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز كثيراً الموازنة الأولية (30 مليون دولار أمريكي). ومن الأهداف الطموحة الأخرى أنه يتوقع أن يمكن الجيل الثاني من إجراء 1.5 مليون عملية لإزالة الساد وتوفير 10 ملايين نظارة للأطفال.

وخلال النصف الثاني من سنة 2018، شرع "البنك" وشركاؤه في صياغة خطة عمل خماسية لكل بلد مستفيد على حدة، وفي إقامة أنشطة لتطوير القدرات، وفي تنظيم حملات لإزالة الساد في عدّة بلدان، ترمي إلى إجراء 10,000 عملية لإزالة الساد، وتدريب نحو 25 طبيب عيون، واستكمال صياغة خطط العمل المتعلقة بكل بلد على حدة.

تعهد نحو 32 جهة شريكة مالية وفنية بمبلغ

250 مليون دولار أمريكي

وهو ما يتجاوز كثيراً الموازنة الأولية

30 مليون دولار أمريكي

20% من رأسمال كل صندوق، أي أن مساهمة الجهات الخيرية ستكون 80% أو أكثر. وسيخصّص دخل المبلغ المستثمر كُله لبرامج "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" الموجهة للتخفيف من وطأة الفقر. كما يرمي "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" إلى إنشاء صناديق استثمارية خاصة بمكافحة الفقر. وسيكون الهدف من هذه الصناديق هو حشد أموال خارجية تمكّن من توفير الخدمات الأساسية للفقراء، كالتعليم الابتدائي؛ والرعاية الصحية الأولية؛ والتمويل الأصغر؛ والزراعة والتنمية الريفية؛ والطاقة؛ والإغاثة الطارئة؛ وبناء القدرات المؤسسية.

7.3.1 التمويل الجماهيري في إطار الأوقاف

بموجب نموذج العمل الجديد، الذي يقوم على تسخير الشراكات العالمية لزيادة تمويل المشاريع في البلدان الأعضاء، استحدثت "مجمّع تطوير الشراكات" ووحدة خاصة، هي وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية"، وذلك في إطار الهيكل التنظيمي الجديد الذي أعلن عنه في 1 يناير 2018. ويتمثل الهدف الرئيس منها في إيجاد آلية جديدة مكرّسة لتعبئة الموارد (الصناديق الخاصة والصناديق الاستثمارية) وإشراك الجمهور (التمويل الجماهيري والاستعانة بالجمهور). وخلال سنة 2018، حققت وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" ما يلي:

حكوك الوقف النقدي

تعاونت وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" على استحداث أداة مبتكرة لتعبئة الموارد تُعرف باسم "حكوك الوقف النقدي". وتطبّق هذه الأداة مفهوم الوقف النقدي "المؤقت" وتحشد الأموال في شكل عائدات على حكوك تُستثمر في الاستثمارات الموافقة للشريعة. وترمي هذه المبادرة إلى تعبئة موارد المنح لفائدة برامج "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" المتعلقة بالتخفيف من وطأة الفقر. وتبلغ العائدات المتوقّنة حشدها في إطار إصدار "حكوك الوقف النقدي" مليار دولار أمريكي واحداً خلال 3 سنوات، يتراوح الشطر الأول منه بين 100 و200 مليون دولار أمريكي.

صندوق الإحسان لتثمين الأوقاف

كما استحدثت وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" "حكوك الوقف النقدي"، استحدثت كذلك "صندوق الإحسان لتثمين الأوقاف"، وحصلت على موافقة مجلس "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" عليه. و"صندوق الإحسان لتثمين الأوقاف" صندوق "ادّخار واستثمار اجتماعي" يختلف عن صندوق الاستثمار التقليدي؛ كما أنه يتّخذ مبادئ الوقف النقدي المؤقت. وسيقدّم "صندوق التضامن

الإطار 2.1 دعم الطاقة المتجددة- المحطة المستقلة لإنتاج الطاقة في مشروع "عبور" (الأردن)

مكّنت الشراكة بين القطاعين العام والخاص من تحقيق إنجاز هام، تمثل في بلوغ مشروع "عبور" - وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص - مرحلة إغلاقه المالي في سبتمبر 2018. ويرمي هذا المشروع إلى إنتاج طاقة ريفية بقدرة 51.75 ميغاواط وفق نظام "التعريف المدعومة" في الأردن. ويقوم على بناء وامتلاك وتشغيل محطة ريفية. وتتوّفق من الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن توفر نحو 66% من احتياجات المشروع من التمويل على المدى الطويل في إطار هيكل تمويلها الإسلامي التقليدي المتمثل في الإجارة.

ويندرج مشروع "عبور" في عداد ما تبذله حكومة الأردن من جهود لزيادة إمدادات الطاقة المتجددة بنسبة 10% قبل سنة 2020، كما سيخدم الهدف المتمثل في النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك البلد، وسيساعد على تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية اللازمة للمحطات الحرارية. ويشكّل المشروع جزءاً من التزام "البنك الإسلامي للتنمية" بدعم تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بتوفير الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة لبلدانه الأعضاء. وهذا المشروع هو الثاني من نوعه في مجال الطاقة النظيفة الذي يموله "البنك الإسلامي للتنمية" في الأردن.



يندرج مشروع "عبور" في عداد ما تبذله حكومة الأردن من جهود لزيادة إمدادات الطاقة المتجددة بنسبة

10% قبل سنة 2020

الإسلامي للتنمية" والجهات الإحسانية الخارجية مساهماتها عن طريق مدير صناديق معيّن تُعهد إليه إدارته واستثمار رأس المال "صندوق الإحسان للتمير الأوقاف". وتتنازل الجهات الإحسانية عن الدخل المحقق من "صندوق الإحسان للتمير الأوقاف" في سبيل تمويل برامج ومشاريع الحد من الفقر التي يحددها "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية". وفي هذا الصدد، أحرز التقدم التالي:

- وقّعت مذكرة تفاهم بين "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"صندوق وقفية القدس"، خلال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي عُقد في الجمهورية التونسية، لإنشاء صندوق إحسان للتمير الأوقاف بقيمة 100 مليون دولار أمريكي من أجل دعم جهود التخفيف من وطأة الفقر في القدس، عاصمة فلسطين؛
- اتُفق على قائمة شروط إرشادية مع مدير استثمارات - مقره البحرين - لإنشاء صندوق إحسان للتمير الأوقاف بحجم 250 مليون دولار أمريكي؛
- يُرتقب توقيع مذكرة تفاهم مع "مؤسسة يمن الخير للإغاثة والتنمية" (اليمن) لإنشاء صندوق ثالث من صناديق الإحسان للتمير الأوقاف بقيمة 100 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة، وذلك من أجل تمويل مشاريع مكافحة الفقر في اليمن. كما تجرى وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" بالتنسيق مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، مفاوضات مع "مصرف أبو ظبي الإسلامي" و"بنك أبوظبي الأول"، و"هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات"، و"بنك رأس الخيمة الوطني" في الوقت الحالي لاستحداث صندوق آخر من صناديق الإحسان للتمير الأوقاف. كما تُزمع التعامل مع خمس مؤسسات مالية أخرى سنة 2019.

وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" ودور المواطنة

بسبب تعدّد الصناديق الخارجية الموكلة إلى "البنك الإسلامي للتنمية"، تعمل وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" على وضع إطار لإدارة الصناديق الخاصة والصناديق الاستثمارية يحدّد السياسات والإجراءات التي تنسق مع مهمة "البنك الإسلامي للتنمية" المتمثلة في الإشراف على وظائف وأنشطة هذه الصناديق. والهدف من ذلك هو جعل وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" الجهة الوحيدة المسؤولة عن سلامة الإدارة التشغيلية والمالية لجميع الصناديق الخاصة، ومنها الصناديق الخارجية الموكلة إلى "البنك الإسلامي للتنمية".

كما كُلفت وحدة "إشراك الجمهور وإدارة الصناديق الخارجية" بتنسيق "مبادرة تقويم صناديق الوقف". وكان ذلك وليد الحاجة إلى وضع خطط وسياسات تضمن الاستدامة المالية لـ "صندوق الوقف".

ستولّد هذه المحطة طاقة مستفاداً تقدّر بنحو

1,322,000 ميغاواط ساعي
في السنة



الإطار 3.1 مشروع محطة بهولا لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز-بنغلاديش

شارك القطاع العام والخاص مع "البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية" و"شركة تطوير البنى التحتية المحدودة" في تمويل مشروع إنشاء محطة غازية مستقلة لإنتاج الطاقة بقوة 220 ميغاواط في بنغلاديش. وستولّد هذه المحطة طاقة مستفاداً تقدّر بنحو 1,322,000 ميغاواط ساعي في السنة وعامل حمل بنسبة 80%. وهذا أول تمويل مشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية" و"شركة تطوير البنى التحتية المحدودة" لمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، يقدم فيه "البنك الإسلامي للتنمية" إجازة قدرها 60 مليون دولار أمريكي تُسدّد خلال 18 سنة.

ويتّسق هذا المشروع مع حرص "البنك الإسلامي للتنمية" على دعم تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وتشكّل الطاقة أهمّ ركائز "الخطة الخماسية السابعة" (2016-2021) لحكومة بنغلاديش، لأن ثلث هذا البلد غير موصول بالكهرباء. وسيمكّن هذا المشروع من توفير بنى تحتية جيّدة وفعالة ومستدامة وقادرة على الصمود يكون لها تأثير إيجابي قوي في إطار مبادرة حكومة بنغلاديش الرامية إلى زيادة القدرة على إنتاج الكهرباء بمقدار 17,984 ميغاواط قبل سنة 2021. وستوفر لبنغلاديش طاقة أرخص مما توفره محطات إنتاج الطاقة التقليدية التي تستخدم زيت الديزل الخفيف أو الديزل العالي السرعة. وسيؤدّي تحسين تنافسية البلد دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية والارتقاء بأحوال الناس، ولاسيما في تميم الكهرباء بأسعار معقولة وعادلة. كما سيعمل المشروع على النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا البلد.

8.3.1 استغلال إمكانات الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تقوم استراتيجية "البنك" المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص على إشراك القطاع الخاص في دعم تطوير البنى التحتية في البلدان الأعضاء. ويشكّل نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية تمكّن من اجتذاب موارد السوق لتمويل الاستثمار في البنى التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والمالية، ولحفز التنمية الشاملة والمستدامة (الإطار 2.1).

وتشتمل المحفظة الحالية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص على اعتمادات تمويل مباشر تبلغ 3.6 مليار دولار أمريكي في 15 بلداً عضواً في "البنك"، وتغطي 44 عملية تمويل تستهدف قطاعات كالنقل (المطارات، والطرق الخاضعة للرسوم)، والطاقة (الكهرباء والبتروكيماويات ومعامل التكرير) (الإطار 3.1)، والرعاية الصحية، والتعدين، والصناعة، وتلبية المياه. كما تشتمل هذه المحفظة على خطوط تمويل بمبلغ 326 مليون دولار أمريكي قُدمت لمؤسسات مالية من أجل دعم الصيرفة الإسلامية في البلدان الأعضاء بأحدى عشرة (11) عملية. أما التوزيع الإقليمي لمحفظة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فهو كما يلي: شمال أفريقيا (19%)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (5%)، وجنوب شرق آسيا (20%)، والشرق الأوسط (56%).

وفي سنة 2018، صبّ "البنك الإسلامي للتنمية" اهتمامه، عن طريق عملياته المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، على الخدمات الاستشارية الفنية من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تطوير قدراتها وتوفير بيئة مواتية لإشراك القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، عهدت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية إلى "البنك" بمهمة مساعدة برنامج مشاركة القطاع الخاص على تميم مشروع خدمات المختبرات في منطقتي الرياض وجدة، وعلى تقديم عطاء لنيله. وتدخّل هذه المبادرة، التي هي أول مبادرة من نوعها، في إطار إصلاح واسع النطاق يرمي إلى تحقيق تحوّل في قطاع الصحة وفق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030". وتعتمد هذه المهمة الاستشارية على ما يتمتع به "البنك" من سمعة راسخة في مجال تمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي؛ كما ستمهّد السبيل لمهام استشارية أخرى ذات صلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص تقدّم فيها المساعدة للبلدان الأعضاء في المجال الاجتماعي.

2 أهم تدخلات "البنك" الإنمائية



الفصل 2

أهمّ تدخلات "البنك" الإنمائية

مقدمة

يتناول هذا الفصل أنشطة "البنك" وحدها. وسيعرض ويبرز أهمّ ما قدّمه "البنك" من تمويلات وما حققه من إنجازات خلال السنة قيد النظر في مجالات ومحاور وقطاعات ذات أولوية ومناطق أساسية.

أنشأ "البنك الإسلامي للتنمية" صندوق التحوّل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في يوليو 2017 برأسمال أولي قدره

500 مليون دولار أمريكي

ويدعم هذا "الصندوق" أربع فئات هي:

- 1 الأفكار الجديدة مع إثبات جدتها
- 2 توسيع نطاق المشاريع الابتكارية
- 3 تسويق التكنولوجيا
- 4 بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار

الفصل 2 بإيجاز

1.2 العلوم والتكنولوجيا والابتكار

اتخذ "البنك الإسلامي للتنمية" عدة مبادرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار سنة 2018، وذلك إيماناً منه بقوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في حفز النمو الاقتصادي وتشجيع التنمية المستدامة. وتمثل هذه المبادرات فيما يلي:

"صندوق التحول"

أنشأ "البنك الإسلامي للتنمية" صندوق التحول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في يوليو 2017 برأسمال أولي قدره 500 مليون دولار أمريكي. وهو صندوق يرمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على إيجاد حلول عملية لمشاكلها الإنمائية الأساسية عن طريق قوة الابتكار، وتيسير تسويق التكنولوجيا، والنهوض بالأنشطة المشتركة بين البلدان الأعضاء، وتعزيز المؤسسات البحثية، وتطوير ريادة الأعمال.

ويدعم هذا "الصندوق" أربع فئات هي: (1) الأفكار الجديدة مع إثبات صحتها؛ (2) توسيع نطاق المشاريع الابتكارية؛ (3) تسويق التكنولوجيا؛ (4) بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وقد قُدّم ما مجموعه 1,586 مقترحاً، فأخضعت لعملية اختيار صارمة وشاملة تضمّنت فحصاً أجراه مراجعون من ذوي الاختصاص في "أهداف التنمية المستدامة" في ضوء عدد من المعايير، منها تقييم التأثير والاستدامة. وبعد عملية تقييم وافية، أجاز المجلس الاستشاري العلمي التوصيات وأقرها مجلس أمناء "صندوق التحول". ومن ثم، أعلن عن فوز 32 مقترحاً مقدّماً من 18 بلداً.

وتتألف المقترحات الفائزة من 13 استثماراً في أسهم رأس المال (رأسمال الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة) و19 منحة (أفكار جديدة أثبتت صحتها، وبناء قدرات مؤسسية في العلوم والتكنولوجيا والابتكار). وتنقسم المقترحات الاثنان والثلاثون (32) الفائزة إلى 24 مقترحاً من البلدان الأعضاء و8 مقترحات من البلدان غير الأعضاء.

وقدّمت مؤسسات تديرها نساء وعالمات 41% من تلك المقترحات. وكانت 6 مقترحات تتعلق بالهدف 2 من "أهداف التنمية المستدامة"، أي القضاء على الجوع (توفير الأمن الغذائي)؛ و9 مقترحات تتعلق بالهدف 3، أي الصحة الجيدة والرفاهية؛ ومقترحتان يتعلقان بالهدف 4، أي التعليم الجيد؛ و3 مقترحات تتعلق بالهدف 6، أي المياه النظيفة والصرف الصحي؛ ومقترحتان يتعلقان بالهدف 7، أي الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، و10 مقترحات تتعلق بالهدف 9، أي الصناعة والابتكار والبنية التحتية.

في سنة 2018، أطلق "البنك" - عن طريق "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" وبالتعاون مع "التعليم فوق الجميع" - برنامج **الأطفال غير الملحقين بالمدارس** بتمويل قدره

100 مليون دولار أمريكي
ويرمي هذا البرنامج إلى تسجيل

يشمل تدريب
244,800 مدرّس وإنشاء
8,800 مدرسة

2.4 مليون
طفل مهمّش
وتوفير تعليم جيّد لهم

أعلن رئيس "مجموعة البنك" عن مبادرة
"إنها تستطيع"

["SheCAN"]

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2018. وهي مبادرة مؤسسية، مدّتها خمس سنوات، تدعو إلى تمكين المرأة والفتيات في "مجموعة البنك" وفي البلدان الأعضاء.

في سنة 2018، وسّع "البنك" نطاق محفظة مشاريع "تبادل المعارف والخبرات". فاعتمد

6 مشاريع جديدة قائمة بذاتها بمبلغ إجمالي قدره

1.6 مليون دولار أمريكي

“منحة إشراك”

هي منحة إلكترونية لتشجيع المبتكرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغير أولئك من الأطراف المعنية في جميع أنحاء العالم على تبادل الأفكار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي يمكن تحويلها إلى مشاريع قابلة للتمويل من أجل سدّ الاحتياجات الإنمائية في البلدان الأعضاء. وقد أُطلقت “منحة إشراك” في 20 فبراير 2018، وأُعلن عنها على الصعيد العالمي في فعاليات، منها “المنتدى الاقتصادي العالمي” في دافوس و”منتدى أستانا الاقتصادي الإسلامي” في قازاقستان. وكان التجاوب ممتازاً بحيث قام أكثر من 4,000 مشترك ومئات الشركات بالتسجيل في المنحة.

تقديم برنامج المنح الدراسية

بعد عقود من النجاح، تُقدّم “برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمنح الدراسية” حتى يجسّد التوجه الاستراتيجي الجديد المتمثل في إدراك احتياجات التنمية العالمية المعاصرة، ولا سيما على وفق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تقدّم هذا البرنامج ليشمل ما يلي:

- **مجالات الدراسة:** تغطي مجالات الدراسة نطاقات أوسع تتعلق بالتنمية المستدامة في العلوم والتكنولوجيا والدروس غير العلمية؛
- **معايير الأهلية:** صيغت معايير الأهلية ونشرت بمساعدة شركاء في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، عن طريق الإعلانات والاتصالات المباشرة، وعلى الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي للتنمية؛
- **أطر الشراكة:** استناداً إلى تقييم تصنيف الجامعات في العالم، اختار “البنك” بعض الجامعات ووجهات رئيسة للمستفيدين من منحة الدراسة. ولذلك وقّع معها مذكرات تفاهم. كما وقّع مذكرات تفاهم مع منظمات غير حكومية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بشأن تنفيذ برنامج المنح الدراسية المتقدّم.

كما تضمّن برنامج المنح الدراسية مبادرات أخرى، كإنشاء نافذة موحّدة للتمويل؛ ووضع برامج للإرشاد، وبرامج لإسداء المشورة؛ واستحداث جوائز لتقديم الخريجين، وجوائز للتميّز في الخدمات المجتمعية.

الأنشطة الأخرى

فيما يلي أنشطة أخرى تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار:

التمويل الجماهيري

أجريت زيارات تعريفية إلى المراكز الإقليمية لتعريف الأطراف المعنية المحتملة بالتمويل الجماهيري. وقد أعدت خطة للعمل وخطة للتسويق وهيكل لمنحة التمويل الجماهيري، وهي الآن قيد النظر.

ريادة الأعمال البحرية

هو صندوق خاص يتخذ شكل آلية لتمويل الاستثمار في “الاقتصاد الأزرق”. وفي هذا السياق، يجري تطيل ميداني لجوانب السوق في السغال من أجل تقييم نماذج العمل، ومن ثمّ تحديد صيغ التمويل المناسبة (كالكوك والإجارة والسلم).

الشراكة مع “مبادرة ويتكر للسلام والتنمية”

هناك عملية مستمرة ترمي إلى إقامة شراكات مع مبادرة “ويتكر للسلام والتنمية” من أجل تعزيز السلام والشمول الاجتماعي والمصالحة والأهلية للعمل في المناطق المتضررة من النزاعات والعنف في أوغندا. ويتمثل هدف هذا البرنامج في تحويل 168 شاباً إلى شركاء وقادة في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في المقاطعات الأكثر هشاشة في كاراموجا، إحدى مناطق شمال أوغندا، وذلك بتنفيذ برنامج “مبادرة ويتكر للسلام والتنمية” الرائد، الذي يحمل اسم “شبكة صنّاع السلام الشباب”.

وسينفّذ إطار الشراكة مع “مبادرة ويتكر للسلام والتنمية” عن طريق تقديم منحة مساعدة فنية لتحقيق النتائج التالية: (1) تشكيل فريق من الوسطاء ورواد الأعمال الشباب يعمل على حل النزاعات وإنشاء 14 مشروعاً اجتماعياً- وسيتألف هذا الفريق من 28 قائداً شاباً و140 منظمة شبابية محلية؛ (2) إنشاء مركز تعلّم محلي، يستفيد منه أكثر من 7,000 شخص، ومنهم الشباب والمستضعفون؛ (3) احتضان 18 منشأة صغيرة ومتوسطة عن طريق منحة خاصة بريادة الأعمال؛ (4) احتضان 5 منشآت صغيرة ومتوسطة عن طريق منحة خاصة بريادة الأعمال النسوية.

400,000
دولار أمريكي

جائزة العلوم والتكنولوجيا والابتكار

أعلن عن الإطار الجديد لجائزة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وعرض على أعضاء المجلس خلال الاجتماع السنوي الثالث والأربعين (43) للبنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في الجمهورية التونسية. وهذه الجائزة الجديدة عبارة عن مكافأة نقدية قدرها 400,000 دولار أمريكي، تُمنح تقديراً للعلماء المسلمين في البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء الذين حققوا تقدماً علمياً أو وضعوا ابتكاراً تكنولوجياً أحدث تأثيراً كبيراً في المجتمع.

مؤتمر قمة الجهات الفاعلة في التحوّل

في ديسمبر 2018، نظّم "البنك الإسلامي للتنمية" في كمبودج بالمملكة المتحدة أول مؤتمر قمة للجهات الفاعلة في التحوّل، فجمع بين رواد الأعمال والمبتكرين والمنظمات غير الحكومية والقادة العالميين لبحث دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الهدف 11 من "أهداف التنمية المستدامة": "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". وكان من أهمّ محاور هذه القمة كيفية إيجاد فرص عمل جديدة، وضمان الحصول على سكن آمن وميسور التكلفة، وتطوير المساحات العامة الخضراء، وتحسين التخطيط والتهيئة الحضريين بطريقة تشاركية وشاملة للجميع. وقد دعت القمة إلى إقرار تقدم في تحقيق الهدف 11 - الذي يعاني من نقص كبير في التمويل مقارنة بغيره من "أهداف التنمية المستدامة" - وإلى تبادل الأفكار بشأنه.

الحملة الترويجية للجهات الفاعلة في التحوّل

أطلقت إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار حملة ترويجية للجهات الفاعلة في التحوّل من أجل تسريع المبادرات التي تضطلع بها هذه الإدارة في بلدان "البنك" وفي أوساط الجاليات الإسلامية. وكانت الحملة الترويجية للجهات الفاعلة في التحوّل إحدى مناسبات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، التي يُدعى فيها المبتكرون إلى طرح مفاهيم تدعم هدفاً أو أكثر من "أهداف التنمية المستدامة". وتجري تلك المنافسة في البلدان الأعضاء طوال السنة، ويتنافس فيها المتنافسون من أجل الفوز بجائزة قدرها 3,000 دولار أمريكي لتطوير أفكارهم. وقد جرت حتى الآن في قازاقستان وبنغلاديش والنيجر.

منحة التمويل الجماهيري

أطلق "البنك" منحة الابتكار في ديسمبر 2018، وذلك إدراكاً منه أن التمويل الجماهيري طريقة تزداد شيوعاً وتقدماً لحشد الأموال لفائدة المشاريع والمنشآت. وهي منحة للتمويل الجماهيري ترمي إلى تيسير تمويل المشاريع التي تختارها "إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار". وستستهدف هذه المنحة الجهات المانحة في جميع أنحاء العالم من أجل تعظيم الاستثمار في المشاريع. وستوجّه التبرعات التي تحشدّها إلى أصحاب المشروع دون أن يفرض عليها "البنك" أي رسوم. وتزاول المنحة أنشطتها في 9 بلدان أعضاء ويُزعم توسيع نطاقها سنة 2019.

جائزة البنك الإسلامي للتنمية لتمكين المرأة والفتاة في مجال التعليم

في سنة 2018، غير البنك الإسلامي للتنمية "جائزة البنك الإسلامي للتنمية" لتمكين المرأة في التنمية" إلى "جائزة البنك الإسلامي للتنمية لتمكين المرأة والفتاة في مجال التعليم"، وذلك حرصاً منه على توسيع نطاق هذه الجائزة وعلى مواءمتها مع ما يبذله "البنك" من جهود في المستقبل لتمكين المرأة.

وستُمنح هذه الجائزة تقديراً وتشجيعاً وإلهاماً ومكافأة ومتابعة لأولئك الذين لا يذخرون وسعاً في تمكين المرأة، بغض النظر عن جنسهم أو جنسيتهم أو دينهم.

الشراكات

"الأكاديمية العالمية للعلوم"

وافق "البنك" على برنامج مشترك مع "الأكاديمية العالمية للعلوم" في إيطاليا من أجل توفير الحد الأدنى في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتغلب على معوّقات التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وتجري الاستعدادات على قدم وساق للإعلان عن هذا البرنامج في مارس 2019.

"جامعة الحفاة الدولية"

يتعاون "البنك الإسلامي للتنمية" مع "جامعة الحفاة الدولية" في الهند بتقديم دعم لها في شكل منحة مساعدة فنية قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي. والهدف من ذلك هو تحسين حياة وإنتاجية فقراء المناطق الريفية الذين يعيشون في قرى نائية منقطعة عن الشبكات الكهربائية في 9 بلدان مختارة من بين البلدان الأعضاء في "البنك" (وهي أفغانستان والكاميرون ومالي والسنغال والصومال وسوريا والأردن وبوركينا فاسو وإندونيسيا). وستساعد تلك المنحة على تزويد سكانها بإضاءة منزلية نظيفة منخفضة التكلفة مستمدة من الطاقة الشمسية باستخدام طريقة راسخة في التنمية المحلية الذاتية، تُعرف باسم طريقة "الحفاة" أو "المعارف التقليدية".

من أهمّ الاحتياجات الاجتماعية التعليم والصّحة، وهما مكّونان حاسمان من مكّونات التنمية البشرية وعاملان ضروريان للتنمية المستدامة.

وترمي هذه السياسة إلى الاستفادة مما حققه "البنك" من نجاح في أنشطته المتعلقة بقطاع النقل خلال العقد الماضي. كما ستمكّن من الشروع في تنفيذ أنشطة تجسّد الركائز الخمس التي تنص عليها هذه السياسة، وهي: الحصول على النقل الميسور التكلفة، وإعادة الإعمار بعد الكوارث، ونظم النقل الفعالة، والترابط الإقليمي، والنقل غير المضرّ بالبيئة؛ والتي تدعمها أربعة عوامل رئيسة هي: تنمية القطاع الخاص، وإقامة الشراكات، والتمويل المبتكر، والتكامل الإقليمي.

3.2 تعزيز البنى التحتية الاجتماعية

من أهمّ الاحتياجات الاجتماعية التعليم والصّحة، وهما مكّونان حاسمان من مكّونات التنمية البشرية وعاملان ضروريان للتنمية المستدامة. ويعود التعليم والصّحة والتنمية الحضرية وتوفير المياه بمنافع كبيرة سواءً على الفرد أو على المجتمع، ويؤديان دوراً هاماً في تعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وفي صون كرامة الإنسان. ويدرك "البنك الإسلامي للتنمية" أهمية التنمية البشرية في تحوّل اقتصاد البلدان الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك يعتبر هذين القطاعين الاجتماعيين الضروريين (التعليم والصّحة) مكّونين هامّين في أنشطة تمويله الإنمائي.

سياسة التعليم

وضعت سياسة قطاع التعليم الجديدة لمواءمة استراتيجية "البرنامج الخماسي للرئيس" مع تفاهم المراكز الإقليمية بشأن النظم التعليمية في البلدان الأعضاء، وذلك لتمكين "البنك" من وضع استراتيجيات مناسبة تعزز جودة التعليم وفرص الالتحاق به في البلدان الأعضاء. وقد أقرّ شعار "التعلّم من أجل التنمية البشرية" لتوجيه الاهتمام إلى نتائج التعلّم التي تعزّز التنمية البشرية.

وبموازاة "البرنامج الخماسي للرئيس"، تنص هذه السياسة على تدابير مالية مرنة وشاملة، منها الأدوات المبتكرة للتمويل الإسلامي؛ والتمويل المختلط؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والتمويل الجماهيري. ولا بدّ من تغطية ثلاث ركائز أساسية هي: تعزيز توفير التعليم الأساسي؛ وتوفير التعليم ما بعد الأساسي؛ وخدمات التوعية والمشورة.

"مؤسسة التنمية الدولية لطب الأسرة في فلسطين"

قامت "مؤسسة التنمية الدولية لطب الأسرة في فلسطين" بتطوير وتنفيذ جولة دراسية تدريبية وإشرافية تستغرق 5 أيام (18-22 يونيو 2018) في لندن لفائدة مختصين ومدريين مستقبليين فلسطينيين في مجال طب الأسرة. وتألّف المشاركون من 9 زملاء فلسطينيين مختصين بطب الأسرة، 4 منهم من "جامعة النجاح الوطنية" و5 من وزارة الصحة. وكان الهدف من ذلك هو منح هؤلاء المندوبين قدرأ كافياً من الوقت لملاحظة وفهم كيفية عمل نظام التدريب في مجال طب الأسرة بالمملكة المتحدة، وذلك تحضيراً لمزيد من التطوير وتقديم التدريب الجيد في تخصص طب الأسرة في فلسطين.

2.2 تمويل البنى التحتية الاقتصادية

سياسة قطاع الطاقة

وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تحديث لسياسة قطاع الطاقة في ديسمبر 2018. وتحمل هذه السياسة المحدّثة عنوان "الطاقة المستدامة من أجل التمكين والازدهار". وهي تحدّد التوجه العامّ الرامى إلى توجيه عمليات "البنك" المستقبلية في مجال الطاقة بالبلدان الأعضاء. وهو ما يتسق مع "اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية"، ومع "الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية" (2016-2025)، ومع خطته الإصلاحية استناداً إلى "البرنامج الخماسي للرئيس" (2018-2022).

وترمي هذه السياسة إلى الاستفادة مما حققه "البنك" من نجاح في أنشطته المتعلقة بقطاع الطاقة خلال العقد الماضي. كما ستمكّن من الشروع في تنفيذ أنشطة تجسّد الركائز الأربع التي تنص عليها هذه السياسة، وهي: الحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والمعرفة؛ والتي تدعمها أربعة عوامل رئيسة هي: تنمية القطاع الخاص، وإقامة الشراكات، والتمويل المبتكر، والتكامل الإقليمي.

سياسة قطاع النقل

وافق مجلس المديرين التنفيذيين على سياسة قطاع النقل التي تحمل عنوان "النقل المستدام من أجل الشمول والازدهار". وهي تحدّد التوجه العامّ الرامى إلى توجيه عمليات "البنك" المستقبلية في مجال النقل بالبلدان الأعضاء على وفق "اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية"، و"الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية" (2016-2025)، وخطته الإصلاحية استناداً إلى "البرنامج الخماسي للرئيس" (2018-2022).



برنامج الأطفال غير الملحقين بالمدارس

طبقاً لمبدأ إقامة الأسس اللازمة للتنمية البشرية- المنصوص عليه في "سياسة التعليم"، ستستهدف هذه الرخصة الإعداد للاتحاق الميكر بالمدارس والأطفال غير الملحقين بالمدارس في المجتمعات المحرومة والأطفال اللاجئين. وعلى الرغم مما تحقق خلال عقود من الزمن من تقدّم هام في الحصول على التعليم، فإن تقديرات اليونيسكو تشير إلى أنه لا يزال نحو 262 مليون طفل ونشاب خارج المدارس سنة 2017. وفي مواجهة هذا الواقع، أطلق "البنك" عن طريق "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" وبالتعاون مع "التعليم فوق الجميع" - "برنامج الأطفال غير الملحقين بالمدارس" بتمويل قدره 100 مليون دولار أمريكي سنة 2018. ويستهدف هذا البرنامج، الذي يدوم خمس سنوات، البلدان الأعضاء التي يمكن إتاحة التعليم فيها لعدد كبير من الأطفال غير الملحقين بالمدارس عن طريق مجموعة من التدخلات الملائمة لتذليل أنواع العقبات التي يواجهها هؤلاء الأطفال المحرومون. وطمّ هذا البرنامج، المستوحى من "البرنامج الخماسي للرئيس"، لتعزيز قدرات وخبرات المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في الاتصال بالمجتمعات التي تعاني من حالات النزاع، وفي تقديم الخدمات لها. ويرمي هذا البرنامج إلى تسجيل 2.4 مليون طفل مهمّش وتوفير تعليم جيّد لهم. كما سيّشمل تدريب 244,800 مدرّس وإنشاء 8,800 مدرسة.

توفير التعليم ما بعد الأساسي

في سنة 2018، وقّع "البنك" اتفاقية مع كوت ديفوار بمبلغ إجمالي قدره 121 مليون دولار أمريكي (101,88 مليون يورو) لدعم تطوير جامعة "بوندوكو"، وذلك طبقاً لمبدأ تعزيز التنمية البشرية، المنصوص عليه في "سياسة التعليم"، وطبقاً للمحاور الاستراتيجية المنصوص عليها في "البرنامج الخماسي للرئيس"، ولاسيما محور "الكفاءة"، وسعيًا لبناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال التكنولوجيا. وسيشمل هذا المشروع، الذي يُتوقع أن يمتد من إضافة 3,000 مقعد في التعليم العالي، وإنشاء 4 كليات، وتوفير تدريب متطوّر لثلاثين (30) أستاذًا جامعيًا، ورفع مستوى 100 موظف إداري، وتجهيز الوزارة بنظام تتبّع آلي لإحصاء وتسجيل جميع الطلاب. وترمي هذه الرخصة إلى مساعدة البلدان الأعضاء على إنشاء مراكز التميّز وتعزيز قدرات التعليم العالي، ولاسيما في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبالنظر إلى دور جهات شريكة إنمائية أخرى في قطاع التعليم، فإن مبدأ تشجيع إقامة الشراكات ذات القيمة المضافة- المنصوص عليه في "سياسة التعليم" - يركز على علاقات التعاون التي تمكّن من إيجاد حلول مبتكرة لاحتياجات البلدان الأعضاء في قطاع التعليم.

"الشراكة العالمية من أجل التعليم"

جدّد "البنك"، في مؤتمر تمويل "الشراكة العالمية من أجل التعليم" الذي عقد سنة 2018 بدار، عاصمة السنغال، التزامه بمساعدة البلدان الأعضاء على الحصول على مخطّطاتها من "صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم"، وذلك تحقيقاً للأهداف المتمثلة في تعبئة تمويل لفائدة التعليم أكثر كمّاً وأفضل نوعاً وإقامة شراكة أقوى. ويمكن لأيّ من البلدان الأعضاء أن يحصل على مخطّصه من هذا "الصندوق" بتعبئة ما لا يقلّ عن 3 دولارات أمريكية من التمويل الخارجي الجديد مقابل كل دولار أمريكي واحد (1) من هذا "الصندوق". وقد اختير "البنك الإسلامي للتنمية" وكيلًا للمنح من أجل حشد 10 ملايين دولار أمريكي من "صندوق المضاعف" في طاجيكستان في إطار تمويل مختلط سيساهم فيه "البنك" بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي.

"الآلية الدولية لتمويل التعليم"

استهلّ "البنك" تعاونه مع "اللجنة الدولية المعنية بتمويل التعليم العالمي" بوضع "الآلية الدولية لتمويل التعليم". ومن شأن هذه الآلية المبتكرة المقترحة لتمويل التعليم أن تعبئ تمويلات جديدة هائلة للتعليم في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وسيتعاون "البنك الإسلامي للتنمية" وأربعة بنوك إنمائية متعددة الأطراف أخرى مع تلك اللجنة على تنفيذ هذه الآلية.

الشراكة مع المؤسسات التعليمية

أقام "البنك" شراكات مع عدة مؤسسات تعليمية سعودية خلال هذه السنة. وقد وافق على منحة لمساعدة "جامعة الأمير مقرن" على تهيئ عدد كاف من المهنيين والباحثين المهرة في مجال الإلكترونيات. ووافق "البنك" - في إطار التعاون القائم مع "جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن" - على منح مساعدة فنية لدعم هذه الجامعة في تعزيز قدراتها الفنية والمؤسسية في تدريس العربية لغةً أجنبيةً للطلّاب.

يعكف "البنك" على إعداد سياسة جديدة لقطاع الصحة، توجه تدخلاته في دعم تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة في البلدان الأعضاء.

أنشطة قطاع الصحة

يعكف "البنك" على إعداد سياسة جديدة لقطاع الصحة، توجه تدخلاته في دعم تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة في البلدان الأعضاء.

وفي سنة 2018، قدّم "البنك" دعمه الفني (التقدير، وفحص الجودة) لمشاريع قطاع الصحة التي بلغت تكلفتها 43 مليون دولار أمريكي في إطار "صندوق العيش والمعيشة" والتي يتوخى منها تحسين صحة الأم والوليد والطفل في طاجيكستان (23 مليون دولار أمريكي) وجيبوتي (20 مليون دولار أمريكي). وقد فُحصت جودة هذه المشاريع بالتعاون الوثيق مع وحدة "صندوق العيش والمعيشة" ومع المراكز الإقليمية المعنية، وهو ما كشف عن نجاح تامّ للمشاريع الصحية التي عُرضت على "لجنة تأثير صندوق العيش والمعيشة". وبلغت اعتمادات "صندوق العيش والمعيشة" في برنامج عمله عن سنة 2019 المتعلق بتمويل قطاع الصحة 269.4 مليون دولار أمريكي، وهي اعتمادات تجمّع بين 34.29 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل بالمنح و235.11 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل من "الموارد الرأسمالية العادية". وتراوح الاهتمام المحوريّ للمشاريع الصحية المعتمدة بين درء ومكافحة الأمراض (مثلاً: 100 مليون دولار أمريكي لمشروع تطوير البرنامج الوطني للقضاء على الملاريا في نيجيريا، و100 مليون دولار أمريكي لدعم المرحلة الثالثة من برنامج القضاء على شلل الأطفال في باكستان) وتعزيز النظام الصحي (مثلاً: 29.40 مليون دولار أمريكي لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية الأولية وإدارة الطوارئ في الكاميرون) والاعتماد على الذات في إنتاج الأجهزة الطبية (مثلاً: 40 مليون دولار أمريكي لتصنيع المحاقن الذاتية التعطيل في مصر). كما أنجز "الفريق الصحي المعني بالممارسات العالمية" تقريراً اكتمال المشروع المتعلق بدعم "البنك" للمرحلة الثانية من "برنامج القضاء على شلل الأطفال (PAK160) في باكستان.

كما أقام "البنك" علاقات التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ومنها:

"البنك الدولي" بشأن الأنشطة المشتركة، ولاسيما المشاريع الصحية في حالات الطوارئ في الأردن ولبنان، والبرنامج المحتمل لمكافحة التهاب الكبد الوبائي "ج" في مصر. ومن أجل تعزيز التعاون، شارك "البنك الإسلامي للتنمية" في المنتدى الثالث بشأن إصلاح تمويل التغطية الصحية الشاملة الذي عُقد فيما بين 18 و20 أبريل 2018. وقد أتاح هذا المنتدى فرصة لتقييم حالة "أهداف التنمية المستدامة" والرعاية الصحية الشاملة، ولاسيما في سياق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تجارب مختلف البلدان.

"منظمة الصحة العالمية" من أجل وضع "آلية التأهب والتصدّي لحالات الطوارئ" لفائدة قطاع الخدمات الصحية في البلدان الأعضاء. وبناءً على ذلك، يجري بحث المشاريع المقترحة التالية من أجل تعاون محتمل:

- تنفيذ مهام "مركز عمليات الطوارئ" و"نظام إدارة الحوادث" في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال؛
- اعتماد وتعزيز "تطبيق رصد النواقل" ("تطبيق الخرائط الجغرافية المكانية لرصد نواقل الأمراض ومكافحة البعوض الزاعج"). وهذا التطبيق منصّة فورية جوّالة للإنذار المبكر في البلدان المتضررة من الأزمة تُستخدم لوضع خرائط مخاطر نواقل الأمراض (المناطق الخطيرة) عن طريق تحليل التوزيع المكاني للبعوض الزاعج، والتنبؤ بظهور النواقل عن طريق تحليل المؤشرات البيئية والإيكولوجية وتحليل مدى ملاءمة الموئل لما يعيش فيه من كائنات؛
- اعتماد بطاقات هوية فريدة يحملها اللاجئون والنازحون داخلياً، ويمكن اتخاذها "وسيلة" للاطلاع على بيانات الرعاية الصحية للأفراد. وستخزّن بيانات المرضى في "سجلّ عالمي إلكتروني للمستفيدين" يستطير شركاء "منظمة الصحة العالمية" و"الفريق الطبيّ لحالات الطوارئ" الاطلاع عليه؛
- تطوير التأهب والتصدّي لحالات الطوارئ من أجل مواجهة الكوليرا في البلدان الأعضاء المشتركة في أفريقيا بالتعاون مع "الإقليم الأفريقي التابع لمنظمة الصحة العالمية".

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية



الإطار 1.2 مشروع الصرف الصحي في كوناكري

هذا أول مشروع للبنى التحتية يموله "البنك الإسلامي للتنمية"، في إطار "صندوق العيش والمعيشة"، بمبلغ قدره 54 مليون دولار أمريكي، منها حصة قدرها 16 مليون دولار أمريكي في شكل منحة. والهدف العام من هذا المشروع هو تحسين ظروف العيش الاجتماعية في كوناكري بما يلي: (1) حماية السكان من حوادث الفيضانات عن طريق نظام كفاء لتصريف مياه الأمطار؛ (2) تحسين ظروف السلامة والظروف الصحية والبيئية بأنظمة مستدامة لتجميع النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي ونقلها والتخلص منها.

وسيؤثر المشروع تأثيراً إيجابياً على وبايات مقاطعتي "ماتوتو" و"راتوما" اللتين يبلغ مجموع سكانهما أكثر من مليون نسمة، وذلك بالحدّ كثيراً من انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه في هاتين المنطقتين. وفي سنة 2015، كانت الملاريا أول سبب للوفيات، ولاسيما وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة. وقد سجّلت 24,000 إصابة في "ماتوتو" و30,589 إصابة في "راتوما". أما الأمراض الأخرى المرتبطة بالمياه والتي أضرت بالسكان، فكانت الإسهال (11,400 إصابة بسبب تلوث مصادر المياه) وحمى التيفويد (3,950 إصابة) وداء الديدان المعوية (16,900 إصابة سنة 2015). وتتمثل المنافع والتأثيرات الأخرى فيما يلي: (1) الحدّ من الخسائر في الأرواح والممتلكات بسبب أحداث الفيضانات؛ (2) تحسين النظافة الصحية والظروف البيئية بفضل خفض التلوث؛ (3) تحسين حركة الناس ونظام النقل.



التنمية الحضرية

ترتبط وتيرة التوسع الحضري بمشاكل تتعلّق على الخصوص بإدارة النفايات الصلبة التي تثير مخاوف على الصحة العامة والبيئة. وتعاني البنى التحتية الحالية في كبرى مدن البلدان الأعضاء من الضغط، ولذلك لا بد من اتخاذ تدابير التخفيف من التنمية الحضرية حتى يمكن تحسين ظروف العيش في المناطق الحضرية لتلك البلدان. ويجري إعداد سياسة شاملة للتنمية الحضرية تكون إطاراً يوجّه تدخلات "البنك الإسلامي للتنمية" في أنشطة التنمية الحضرية. ويؤكد اعتماد مشروع الصرف الصحي في كوناكري حرص "البنك" على إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المناطق الحضرية في البلدان الأعضاء (الإطار 1.2).

المياه

المياه مصدر الحياة والعيش والازدهار. غير أنه قد يكون سبباً للدمار والفقر نتيجة الجفاف والفيضانات والانجراف والأوبئة. وعلى الرغم من بعض التحسّن في الحصول على خدمات توفير المياه والصرف الصحي، فإنه لا يزال نحو 4.5 مليار نسمة في جميع أنحاء العالم يفتقرون في الوقت الحالي إلى خدمات الصرف الصحي التي تدار إدارة سليمة، ويفتقر 2.1 مليار نسمة إلى خدمات المياه التي تدار إدارة سليمة. وتمثل الزراعة أكبر مستهلك للمياه في البلدان الأعضاء شأنها في ذلك شأن بقية بلدان العالم. لكن على خلاف البلدان المتقدمة، يزيد سوء الإدارة وتهالك البنى التحتية في البلدان الأعضاء من هدر المياه، ما يؤدّي إلى الإفراط في استغلال هذا المورد العزيز الذي يتجاوز استهلاك الزراعة منه 80% (مقابل 40% في البلدان المتقدمة).

وخلال سنة 2018، اعتمد "البنك" مبلغاً إجمالياً قدره 35 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعين في قرقيزستان وطاجيكستان، يغطيان خدمات توفير المياه والصرف الصحي وأنظمة الري. ويتمثل الهدف العام من هذين المشروعين في تحسين معيشة 210,000 نسمة، وذلك بتعزيز فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتقنيات الري الحديثة وتجويد نوعيتها. وسيستهدف هذان الاستثماران المناطق الريفية أساساً، وذلك من أجل المساهمة في تقليص التفاوت الموجود في الخدمات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وسيساهم هذان المشروعان، الممولان بالاشتراك مع عضوين من أعضاء "مجموعة التنسيق" (هما "صندوق الأوبك للتنمية الدولية" و"الصندوق السعودي للتنمية") في تحقيق الهدف 6 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلّق بالمياه والصرف الصحي في البلدين.

الزراعة هي النشاط الاقتصادي الذي يغلب على معظم السكان في عدة بلدان أعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية".

4.2 تمويل البنى التحتية الزراعية

الزراعة هي النشاط الاقتصادي الذي يغلب على معظم السكان في عدة بلدان أعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية"، ومن ثم فهي مصدر هام للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ولذلك لا عجب أن يولي "البنك" اهتماماً كبيراً لتمويل الزراعة في تدخلاته الإنمائية في البلدان الأعضاء (الإطار 2.2).

وفي سنة 2018، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على أول سياسة لقطاع الزراعة والتنمية الريفية. وترمي هذه السياسة إلى تقديم توجيه استراتيجي لاستثمارات "البنك" في مجال الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء. وتحدد السياسة ستة مجالات سيركز فيها "البنك" دعمه للبلدان الأعضاء، وهي: (1) إنشاء زراعة قادرة على الصمود وذكية في مواجهة المناخ؛ (2) تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق المجزية؛ (3) النهوض بالخيارات الشاملة والمستدامة والمتكاملة؛ (د) النهوض بإمكانات الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية؛ (5) النهوض بمشاركة القطاع الخاص؛ (6) بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

وفي سنة 2018، أطلق "البنك الإسلامي للتنمية" كذلك برنامجاً استراتيجياً هو البرنامج الإقليمي لقيمة الأرز، الذي يهّم 10 بلدان في غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى. وسيعود هذا البرنامج بالنفع على أكثر من مليوني مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة. وهو يتسق مع نموذج العمل الجديد للبنك الذي يرمي إلى تعزيز خيار سلسلة القيمة ومشاركة القطاع الخاص في مبادرات "البنك" الإنمائية. ويُمول تمويلًا مشتركاً مع "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا" و"بنك التنمية الأفريقي" ويحظى بدعم عدد من الجهات الشريكة الفنية، منها "أرز أفريقيا" و"الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون" و"سيمول البرنامج في إطار "هندوق العيش والمعيشة".

كما اتخذ "البنك الإسلامي للتنمية" مبادراتين للمساعدة الفنية هما: (1) دعم "مركز خدمة قطاع التمور في المدينة المنورة" من أجل تعزيز تنافسية قطاع التمور في محافظة المدينة المنورة بالتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية؛ (2) دعم إنشاء "المركز الدولي للابتكار في حوض بحر آرال" بالتعاون مع حكومة أوزبكستان.

الإطار 2.2 تقديم الدعم لبوركينا فاسو في مجال الزراعة

من أبرز تدخلات "البنك الإسلامي للتنمية" استثماره الهام الرامي إلى مساعدة حكومة بوركينا فاسو على تطوير قطاع التنمية الزراعية والريفية. ويبلغ هذا الاستثمار 636.32 مليون دولار أمريكي منذ انضمام هذا البلد إلى "البنك" سنة 1977 حتى الآن. وقد أجري تقييم قطاعي في ديسمبر 2018 من أجل تقديم مؤشرات عن تأثير استثمارات "البنك" من منظور المشاريع الجارية وتسييل الضوء على تصميم الاستثمارات المستقبلية. ولذلك جرى تقييم 7 مشاريع بلغت موازنتها المشتركة 162.57 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت الحالي، تنفذ 4 مشاريع، واعتمدت 3 مشاريع هي في طور الإعداد للتنفيذ.



5 المساواة بين
الجنسين



8 العمل اللائق
ونمو الاقتصاد



5.2 مبادرات التنمية الاجتماعية الشاملة

في سنة 2018، اتخذ "البنك" مبادرات جديدة لتعزيز التزاماته المؤسسية، ومن ثمّ دعم التنمية الاجتماعية الشاملة القائمة على تمكين المرأة والشباب وأنشطة دعم أخرى. ونسلط الضوء فيما يلي على ثلاث مبادرات هي:

مبادرة "إنها تستطيع"

أعلن رئيس "مجموعة البنك" عن مبادرة "إنها تستطيع" ["SheCAN"] بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2018. وهي مبادرة مؤسسية، مدتها خمس سنوات، تدعو إلى تمكين المرأة والفتيات في "مجموعة البنك" وفي البلدان الأعضاء. وسيركز "البنك"، في إطار هذه المبادرة، على تحويل التزاماته المؤسسية بتمكين المرأة إلى تدابير ملموسة عن طريق زيادة الاستثمارات المالية والفتية والبشرية في البرامج والمبادرات التي تتيح للمرأة فرص المشاركة في المساعدات الإنمائية التي يقدمها "البنك" والاستفادة منها. وبعبارة أخرى، إن المرأة، إذا كانت متعلمة، تستطيع تحقيق كل ما ترغب فيه.

مبادرة تمويل رائدات الأعمال

تركز هذه المبادرة على تعزيز قدرة "المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسوية" على الصمود، ولاسيما في المناطق الهشة، وذلك لحفز وإلهام الابتكار والتشغيل والنمو المستدام الشامل. وقد اعتمد "البنك" منحة قدرها 32.2 مليون دولار أمريكي في إطار الجولة الأولى من تمويل "مبادرة تمويل رائدات الأعمال"، من أجل دعم مشاريع في مالي وفي شمالي نيجيريا وفي اليمن. ويتوخى من هذا التمويل - على سبيل المثال لا الحصر - دعم تطوير القدرات، ودعم انتعاش الأعمال، ومساعدة "المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسوية" على إدخال سلاسل القيمة.

و"مبادرة تمويل رائدات الأعمال" شراكة تعاونية بين الحكومات والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الأطراف المعنية، ترمي إلى استقطاب التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تديرها وتملكها النساء في البلدان النامية، وذلك من أجل تذليل العقبات المالية وغير المالية، وتوفير بيئة أفضل لرائدات الأعمال في امتلاك وتطوير الشركات.

ومن أجل تعزيز مستودع معارف "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" في مجال الزراعة والتنمية الريفية أصدر "البنك" أول منشور له عن الممارسات العالمية في مجال الزراعة بعنوان "التغيير من أجل التأثير: تحويل الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء في البنك" سنة 2018. وهو كتاب يسلط الضوء على ما أحرزه هذا القطاع من تقدّم في فهم عقبات التنمية الزراعية والسبل الممكنة لتذليلها. كما يعرض دروساً وفرصاً هامة لتحويل قطاع الزراعة والتنمية الريفية في بلدان "البنك". أضف إلى ذلك أن "البنك" أنجز 7 تقارير عن اكمال مشاريع وبرامج الزراعة والتنمية الريفية المتعلقة بالعمليات التالية:

- مشروع التنمية المتكاملة لإنتاج القطن والمحاصيل الغذائية في الكاميرون؛
- مشروع بناء مساكن ريفية حديثة (المرحلة 1) في أوزبكستان؛
- مشروع قرى الألفية (المرحلة 2) في مالي؛
- خط تمويل لفائدة "البنك الزراعي السوداني"؛
- مشروع مصنع طح القطن في السودان؛
- مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في موريتانيا؛
- مشروع التنمية الزراعية الرعوية في غامبيا وغينيا وغينيا بيساو والسفال (مشروع إقليمي).

ومن شأن الدروس المستفادة من هذه العمليات أن تكون منطلقاً لعمليات وتدخلات "البنك" المستقبلية. وأقام "البنك" شراكات مع الأطراف المعنية الأساسية من أجل توسيع نطاق أنشطته. ومن أبرز هذه الشراكات التعاون مع "مؤسسة بيل وميلندا غيتس" بشأن قائمة من مشاريع الزراعة والتنمية الريفية، التي تركز على البرنامج الإقليمي لسلسلة قيمة الأرز. وهو ما سيساهم في توفير المزيد من الفرص الاقتصادية في البلدان الأعضاء. أضف إلى ذلك أن بين "البنك" و"المركز الدولي للزراعة الملحية" في دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجاً مشتركاً طويل الأمد. ويقدم "البنك" لهذا "المركز" - منذ إنشائه مع حكومة دولة الامارات العربية المتحدة سنة 1996 - مليوني دولار أمريكي كل سنة، يُصرف منهما مليون دولار أمريكي على دعم موازنة "المركز" الأساسية، في حين يستخدم المليون دولار أمريكي المتبقي في تمويل المشاريع. وتوجد قائمة من المشاريع المشتركة قيد النظر.

أضف إلى ذلك أن "البنك" وقّع مذكرة تفاهم مع "مجموعة المكتب الشريف للفوسفات"، وهي شركة أسمدة مغربية، لإقامة شراكات استراتيجية ترمي إلى الاستثمار في بحث وتطوير الأسمدة المناسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

في سنة 2018، اعتمد "البنك"

6 عمليات

تقدّم الدعم لجمعيات نسائية وشبابية

منشورات عن تمكين المرأة والشباب

أعدّ "البنك" 11 ملحقاً قُطرياً عن المرأة والشباب من أجل تقديم نظرة عامة على أحوال المرأة والشباب في البلدان الأعضاء، وتحديد الاحتياجات والمشاكل الأكثر إلحاحاً في قطاعات "البنك" ذات الأولوية. وستُستخدم هذه الملفات في وضع "استراتيجية الشراكة القُطرية" و"الحوار القُطري" اللذين يوثقان على تحديد وتصميم عمليات "مجموعة البنك" في البلدان الأعضاء. وأعدّ "البنك" مقاليتين وكتيباً للتعريف بآثار "أهداف التنمية المستدامة" على المرأة والشباب.

العمليات

في سنة 2018، اعتمد "البنك" 6 عمليات تقدّم الدعم لجمعيات نسائية وشبابية. كما أقام تعاوناً مشتركاً بين المؤسسات في إطار برنامج "إنها تتاجر" [She Trades] الذي يركّز على دعم سيدات الأعمال في قطاع الحرف اليدوية بمصر من أجل دعم وتنمية مشاريعهنّ، وتقديم الدعم للشابات والنساء المتعلّقات تعزيزاً لكفاءتهن حتى يتسنى لهن الاندماج الفعّال في سلاسل القيمة المختارة. وقدم "البنك" لسورينام كذلك منحة مساعدة فنية من أجل تطوير قدرات "مكتب شؤون المرأة".

"برنامج التحالف من أجل وقف ناسور الولادة"

يركّز "برنامج التحالف من أجل وقف ناسور الولادة" - وهو برنامج خمس سنوات (2018-2022) يراعاه "البنك" ممثلاً في "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" - على تحسين صحة الأم بالتصدي لهذه الحالة الصحية ووقف ناسور الولادة. وقد شرعت أفغانستان وباكستان وسيراليون واليومان وغامبيا في تنفيذ هذا البرنامج خلال السنة قيد النظر. وأنشئت في كلّ بلد من البلدان الخمسة المشمولة بالبرنامج لجنة توجيهية وطنية، وبدأ تشخيص أحوال هذه البلدان وتقييم احتياجاتها.

"جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة المرأة في التنمية"

خلال هذه السنة، تحوّلت "جائزة البنك الإسلامي للتنمية لمساهمة المرأة في التنمية" إلى "جائزة البنك الإسلامي للتنمية لتمكين المرأة والفتاة في مجال التعليم" (الإطار 3.2). والغرض من ذلك هو تشجيع ومكافأة كلّ من يدأب على تمكين المرأة بغضّ النظر عن جنسه أو جنسيته أو دينه. والجائزة تقدير لتمكين المرأة والفتاة في مجال الحدّ من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

الإطار 3.2 الدورة الثالثة عشرة لجائزة "البنك" المتعلقة بمساهمة المرأة في التنمية

عُقد اجتماع لجنة اختيار الدورة الثالثة عشرة لجائزة "البنك" المتعلقة بمساهمة المرأة في التنمية يومي 18 و19 فبراير 2018 (2 و3 جمادى الآخرة 1439هـ) في مقر "البنك" لاختيار الفائزات بالجائزة تحت شعار "مساهمة المرأة في النهوض بالسلام والاستقرار".

فئة الأفراد

اختيرت السيدة حاجة حمزّة الأمين والسيدة رحمة كاسولي فائزتين في الفئة الفردية. وقد مُنحت السيدة حمزّة الأمين، وهي مواطنة نيجيرية، هذه الجائزة تقديراً لها على عملها في مجال السلام والتعليم. إذ أنشأت "شبكة النساء والسلام والأمن"، وطورت خطاب "بوكو حلال" لمواجهة خطاب "بوكو حرام" العنيف والسليبي، ووفرت منصة للمتبردين الساعين إلى السلام. وحصلت السيدة رحمة كاسولي، وهي مواطنة أوغندية، على هذه الجائزة تقديراً لعملها في مخيمات اللاجئين ولإنشائها برنامج "الشباب من أجل السلام".

فئة المؤسسات

مُنحت "مجموعة التفكير والعمل من أجل النساء والديمقراطية والتنمية" - وهي جمعية نسائية في توغو - هذه الجائزة تقديراً لها على جهودها البارزة في تعزيز الشبكات القائمة، ولا سيما الشبكات شبه القانونية، لإشراك النساء والرجال في عملية منع نشوب النزاعات، وتحقيق التعايش السلمي في خمس مناطق مختلفة من توغو من أجل تسوية النزاعات وتعزيز السلام.

أطلق "البنك" برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بدعم التعليم السوري" وخصص له منحة قدرها

7 ملايين دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية".

في سنة 2018، اعتمد "البنك"، في إطار "برنامج المنظمات غير الحكومية"، 3 عمليات بمبلغ إجمالي قدره

324,500 ملايين دولار أمريكي لفائدة نيجيريا والصومال وتركيا.

مبادرات جديدة قيد الإعداد سنة 2018

يعمل "البنك" بالتعاون الوثيق مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" على مبادرة تحويلية ترمي إلى ما يلي: (أ) تحديد وفرز وتصنيف منظمات المجتمع المدني؛ (ب) توفير برامج تطوير القدرات لهذه المنظمات؛ (ج) وضع نظام تمويل مستدام بتطوير الاستعانة بالجمهور والشراكات؛ (د) دعم التعليم لفائدة اللاجئين وتعزيز قدرة السكان على الصمود.

ويخطط "البنك" لاعتماد آلية تمويل متعلقة بالهشاشة، توفر آليات تشغيلية مبتكرة للتمويل، مثل "شهادة التأثير الإنساني" و"شهادة التأثير الإنمائي". والهدف العام من "آلية التمويل المتعلقة بالهشاشة" هو مساعدة البلدان الأعضاء في "البنك" على المشاركة في التنمية الإنسانية وإعادة الإعمار والقدرة على الصمود، وذلك باستقطاب الجهات الشريكة والجهات المانحة غير التقليدية.

المشاريع الداعمة لتنفيذ "برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمنظمات غير الحكومية"

اعتمد "برنامج المنظمات غير الحكومية"، على الصعيد العالمي، 261 مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره 14.1 مليون دولار أمريكي في شكل منح فيما بين سنتي 2003 و2018. وتتمثل هذه الاعتمادات أساساً في الدعم المباشر للسكان وتطوير القدرات من أجل تحسين كفاءة المنظمات غير الحكومية المحلية حتى يمكنها تقديم خدمة أفضل للسكان في البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57). ويشمل نطاق هذه التدخلات أنشطة التدريب والتثقيف والتعليم والتواصل وتوفير المعونات.

وفي سنة 2018، اعتمد "البنك"، في إطار "برنامج المنظمات غير الحكومية"، 3 عمليات بمبلغ إجمالي قدره 324,500 دولار أمريكي لفائدة نيجيريا والصومال وتركيا. واستهدفت هذه العمليات أيضاً تعزيز قدرة السكان على الصمود عن طريق التعليم وتطوير المهارات في ولاية "بورنو"، وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية التي تخدم اللاجئين السوريين، وتحسين القدرات المؤسسية على الصمود في الصومال.

ووضع "البنك" إطاراً جديداً لجعل الجائزة أكثر مواءمة مع احتياجات البلدان الأعضاء في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، ولا سيما الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وللتشجيع على المزيد من المنافسة، رُفِعَ مبلغ الجائزة، ووسَّع نطاق الجهات المستفيدة المحتملة ليشمل الأفراد ذكوراً وإناثاً، والمؤسسات، والمسلمين وغير المسلمين، ومختلف الجنسيات. ويعمل "البنك" على إقامة شراكات مع الوكالات الدولية ذات الصلة، كاليونسكو، لتعزيز هذه الجائزة الخاصة.

وضع السياسات

"سياسة التعامل مع المجتمع المدني": أعد "البنك" أول سياسة له تتعلق بالتعامل مع المجتمع المدني، وذلك لإدماج المجتمع المدني في إطاره ومبادراته المؤسسية. وتعترف هذه السياسة بمختلف أنواع منظمات المجتمع المدني وتقرّ بمختلف احتياجات ومسارات ومراحل التنمية في بلدان "البنك" السبعة والخمسين (57) وفي أوساط الجاليات الإسلاميّة في البلدان غير الأعضاء.

"السياسة المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود": أعد "البنك" دراسة فنية شاملة، ووضع مسودة لـ"سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود". والغرض من هذه السياسة هو وضع المعايير وتحديد التوجّه الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية في تعزيز قدرات المؤسسات، وبناء القدرة على الصمود، والمساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

تمويل وتعبئة الموارد للنازحين داخلياً

أطلق "البنك" "برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بدعم التعليم السوري" وخصص له منحة قدرها 7 ملايين دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية". كما وضع آلية تشرك المنظمات غير الحكومية الدولية في تعبئة الأموال اللازمة لتعزيز الموارد المرصودة لتعليم اللاجئين السوريين والنازحين داخل سوريا.

وفي هذا الصدد، التزمت منظمات غير حكومية، هي "سبارك إنترناشيونال" و"مجموعة وفا الدولية" من إندونيسيا و"منظمة الإغاثة الإسلاميّة" من المملكة المتحدة و"المركز الدولي للتعليم النوعي" و"جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية" من الكويت بتقديم 9 ملايين دولار أمريكي لهذا البرنامج إضافةً إلى 7 ملايين دولار أمريكي ساهم بها "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية".

وفي سنة 2018، اعتمدت 10 مشاريع مساعدة فنية بمبلغ إجمالي قدره

1.8

ملايين دولار أمريكي

6.2 دعم تطوير المالية الإسلامية

قدم "البنك" عن طريق "إدارة تطوير قطاع المالية الإسلامية"، المساعدة الفنية لدعم عدة مشاريع ومبادرات ساهمت في تطوير المالية الإسلامية وتطوير قدرات الجهات المستفيدة المستهدفة.

وفي سنة 2018، اعتمدت 10 مشاريع مساعدة فنية بمبلغ إجمالي قدره 1,8 مليون دولار أمريكي كما يتبين من الجدول 1.2:

كذلك، نظم "البنك" في نفس السنة 12 فعالية للتعريف بالمالية الإسلامية بمبلغ إجمالي قدره 233,500 دولار أمريكي كما يتبين من الجدول 2.2.

الجدول 1.2 مشاريع المساعدة الفنية المعتمدة خلال سنة 2018

#	الجهة المستفيدة	النطاق	المبلغ بالآلاف الدولارات الأمريكية
1	مجلس الخدمات المالية الإسلامية-5	تيسير تطبيق معايير "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" في بلدان الأعضاء	250
2	سلطنة عُمان	تقديم الخدمات الاستشارية لـ "بنك التنمية العماني" في مجال صياغة الاستراتيجية المؤسسية	100
3	المملكة العربية السعودية	إعداد دراسة من أجل إنشاء صندوق الوقف وإعداد نموذج عمل	100
4	إندونيسيا	تقديم الدعم لتعزيز "بنك معاملات إندونيسيا"	196
5	قازاقستان	وضع خطة عامة للمالية الإسلامية	270
6	السودان 2	وضع استراتيجية لـ "شركة تطوير التمويل الأصغر" وبناء قدراتها	280
7	الإمارات العربية المتحدة	وضع إطار قانوني وتنظيمي موحد للمالية الإسلامية	280
8	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للأول الإسلامية	تنظيم ملتقى دولي في إسطنبول	93
9	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	الاجتماع الثالث والثلاثون (33) لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وبعض الفعاليات ذات الصلة - ديسمبر 2018	180
10	السوق الإسلامية المالية الدولية	ترجمة المعايير لتعزيز نشرها واعتمادها بعد ذلك	30
إجمالي الاعتمادات			1,779

الجدول 2.2 فعاليات التعريف بالمالية الإسلامية

رت.	الجهة	المبلغ بالآلاف الدولارات الأمريكية	الفعالية	البلد المستفيد
1	شورى للاستشارات الشرعية	25	مؤتمر التدقيق الشرعي السابع	الكويت
2	جامعة الزيتونة	5	منتدى صفاقس الدولي الخامس حول المالية الإسلامية	تونس
3	جامعة الملك سعود	15	المنتدى العالمي حول المالية الإسلامية 2018	المملكة العربية السعودية
4	الجامعة الإسلامية الويسية	15	التوعية بشأن المالية الإسلامية	روسيا
5	الاتحاد الدولي لجمعيات الطب الأحمر والهلال الأحمر	40	ورشة المالية الإسلامية الاجتماعية من أجل أفريقيا	نيجيريا/ إقليمي
6	جامعة المدينة العالمية	14	المؤتمر العالمي السادس حول الوقف- 2018	ماليزيا
7	المجلس الإسلامي الأعلى	10	المنتدى الجزائري للتأمينات والمالية الإسلامية	الجزائر
8	أوزبكستان	3	حلقة دراسية عن الوقف- أوزبكستان	أوزبكستان
9	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	48.5	مشروع مسرد التشريعية الثاني للغة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	إقليمي/ عالمي
10	الاجتماع السنوي الثالث والأربعون للبنك الإسلامي للتنمية	3	حلقة دراسية عن " دور الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"	إقليمي/ عالمي
10	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	45	ترجمة المواد التدريبية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	إقليمي/ عالمي
12	المركز الإسلامي الدولي للمطالعة والتحكيم	10	ندوة محامي المؤسسات المالية الإسلامية	إقليمي/ عالمي
المجموع		233.5		

الجدول 3.2 قائمة المشاريع التي اعتمدها "صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف" سنة 2018 (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	الجهة المستفيدة وغيرها	تمويل "البنك"	"صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف"	
9.9	3.4	4.5	2	1 بناء مبنى متعدد الاستخدامات في نيروبي، عاصمة كينيا
15.1	4.4	6.7	4	2 بناء مجمع وظيفي للسكن في كمبالا، عاصمة أوغندا
89.6	74.6	10	5	3 بناء سكن جامعي في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
5.4	1.6	0	3.8	4 شراء مسكن للطلاب في "إسكي شهر"، تركيا
37	28.2	4.4	4.4	5 بناء فندق وسط المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية
157	112.2	25.6	19.2	المبلغ الإجمالي

وبلغ إجمالي أهول "الصندوق" 94.11 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل 88.74 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017. ومن الناحية المالية أيضاً، حقق "الصندوق" نتائج مالية مُرضية، وكان طافي الدخل خلال السنة قيد النظر 2.48 مليون دولار أمريكي. ولذلك وزّع "الصندوق" أرباحاً بنسبة 2.50% من الرأسمال المدفوع.

وفي سنة 2018، تراوحت مشاريع هذا البرنامج بين تطوير القدرات وتبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات والمنتديات بشأن الاستثمار. وقد أتاحت هذه المشاريع لأكثر من 60 جهةً مسؤولةً في بلدان "البنك" فرص التشبيك المهني وتشجيع الاستثمار. كما نُفذت هذه المشاريع بالتعاون مع الوكالات الدولية، ومنها "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" و"وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية" و"الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار" و"المركز الإسلامي لتنمية التجارة". أضف إلى ذلك أنّ هذا البرنامج شرع في حوار مع غينيا والنيجرو وسيراليون من أجل تقديم المساعدة الفنية لوكالاتها المعنية بتشجيع الاستثمار سنة 2019.

المشاركة في محفظة المساهمة في رأسمال المؤسسات المالية الإسلامية

يشارك "البنك" في محافظ المساهمة في رأسمال المؤسسات المالية الإسلامية طبقاً لإحدى مهامه الأساسية. وتوجد 37 مؤسسة مالية إسلامية في 23 بلداً بمختلف مناطق العالم. وبلغ مجموع ما صرفه "البنك" 293.6 مليون دينار إسلامي (423.4 مليون دولار أمريكي) من محفظة مساهمة في رأس المال تقدّر بمبلغ 400.4 مليون دينار إسلامي (577.4 مليون دولار أمريكي). وتستحوذ البنوك الإسلامية الرئيسة - وهي 20 من أصل 37 مؤسسة مالية إسلامية - على نحو 54% من محافظ المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية، ولكن من المرجح أن يحدّ تصاعد اتجاه مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي من هيمنة البنوك الإسلامية على تلك المحافظ.

أما الأسباب الرئيسة لمشاركة "البنك" في محفظة من محافظ المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية، فهي:

- دعم تطوير "مؤسسة التمويل الدولية"؛
- تحقيق الشمول المالي في أنظمة المالية الإسلامية؛
- تحسين العائدات على الاستثمار؛
- ضمان الحفاظ على رأس المال المستثمر؛
- التخفيف من المخاطر والحفاظ على التصنيفات الائتمانية العالية؛
- الاضطلاع بدور ريادي في تطوير قطاع المالية الإسلامية.

تطوير قطاع الأوقاف

واهل "صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف" أنشطته المتعلقة بتمويل مشاريع الأوقاف في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء. وخلال سنة 2018، اعتمد "الصندوق"، مع "البنك الإسلامي للتنمية"، 44.8 مليون دولار أمريكي على سبيل المشاركة في تمويل أربعة مشاريع مع جهات شريكة أخرى، وهو ما يرفع إجمالي المبلغ إلى 157 مليون دولار أمريكي، في خمسة من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في "البنك". ويتضمّن الجدول 3.2 معلومات مفصلة عن ذلك.

وفيما يتعلّق بالأداء العام، اعتمد "صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف"، منذ إنشائه، 55 مشروعاً في 30 بلداً بمبلغ إجمالي قدره 1.04 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي أهول "الصندوق" 94.11 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل 88.74 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017. ومن الناحية المالية أيضاً، حقق "الصندوق" نتائج مالية مُرضية، وكان طافي الدخل خلال السنة قيد النظر 2.48 مليون دولار أمريكي. ولذلك وزّع "الصندوق" أرباحاً بنسبة 2.50% من الرأسمال المدفوع.



الإطار 4.2 التمويل الأصغر الإسلامي في ألبانيا

على تطوير مشاريعهم. ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من عدم فرض ضمانات إضافية على قروض المرابحة، فإن نوعية محفظة كل من قرض المرابحة والقرض التقليدي واحدة، إذ سجلت المحفظتان "تعرضاً للمخاطر" بنسبة 1.5% فقط لأكثر من 90 يوماً.

يزاول "أربين شوشا" وأسرته نشاط تربية الماشية. وقد طلب تمويلًا لشراء الماشية، وأثر المرابحة على القرض التقليدي لأنه حصل على التمويل سريعاً ومن دون ضمانات. ويتحلى العميل بالجدية وبخبرة لا يستهان بها في تربية الماشية. وعملت الشركة على تقديم هذا العميل للمشتريين، فتمكّن من التفاوض على سعر أفضل، وأعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من التمويل لزيادة عدد رؤوس ماشيته.

السيدة "إنيرييتا تشيبيلي" من سكان قرية "فيرباس". وهي تعيش مع زوجها وطفليها. واستفادت "إنيرييتا" من تمويل المرابحة لشراء دفيئات شمسية تغطي 2,000 م² من أجل زراعة مختلف المحاصيل، ولاسيما الطماطم. وبفضل طبيعة المناخ والتربة في هذه المنطقة، تنتج "إنيرييتا" طماطم عالية الجودة سريعة البيع. ويزيد الإقبال عليها فيما بين مارس ويونيو خصوصاً. ولا تواجه "إنيرييتا" أي صعوبة في تسويق محصولها، إذ يوجد الكثير من مراكز التجميع التي ترغب في شراء منتجاتها. ونتيجة لنشاطها الناجح، أبدت اهتمامها بالبحث عن تمويل جديد لشراء المزيد من الدفيئات الزراعية وتوسيع إنتاجها.

في اللونة الأخيرة، اكتمل أحد مشاريع التمويل الأصغر الإسلامي في ألبانيا. وقد مكّن مشروع التمويل الأصغر مع "شركة التنمية المالية الألبانية الأولى" من استحداث منتج مرابحة، لاقى استحسان المسلمين وغير المسلمين. وقُدّم 1,063 قرض مرابحة بمبلغ إجمالي قدره 421,16 مليون ليك ألباني. وتقدّم هذه الشركة قروض المرابحة باستخدام أموال "البنك الإسلامي للتنمية" والقروض التقليدية باستخدام أموال جهات مانحة أخرى. وعلى الرغم من أن مبلغ هامش الربح المطبق بموجب المرابحة يكاد يعادل مبلغ سعر الفائدة المدفوع على القروض من البنوك التقليدية، فإن المرابحة لا تزال المنتج المفضل لسببين رئيسيين هما: أولاً: لا يتطلب قرض المرابحة الفردي الذي يقل عن حدّ معيّن (وهو ما يمثل 99% من محفظة المرابحة) أي شكل من أشكال الضمانات الإضافية على القروض، وذلك على خلاف القرض التقليدي. ومن ثم فإن وقت معالجة طلب قرض المرابحة أسرع من وقت معالجة طلب القرض التقليدي. ثانياً: يساعد موظفو الشركة العملاء على التفاوض على سعر أقل لأهل المرابحة الذي تشتريه الشركة نيابة عنهم. وقد حدث أن ساعد موظفو الشركة العملاء على إيجاد أسواق جديدة لهم، كي تتوفر لهم السيولة الكافية لسداد قروضهم. وأدى عدم فرض ضمانات أو ضمانات إضافية إلى جعل الشركة أكثر اهتماماً بمساعدة عملائها

الإطار 5.2 تطوير القدرات في البلدان الأعضاء عن طريق التعاون الفني

المغرب:

في سنة 2017، كلف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، "المجلس الأعلى للحسابات" ("المجلس") في المغرب بأن يتخذ التقييم البعدي للمشاريع إحدى أولوياته. ولذلك يتعاون المغرب مع "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك")، في إطار "برنامج التعاون الفني"، على تعزيز قدرات هذا "المجلس" في مجال رصد وتقييم المشاريع تقييماً بعدياً.

وقد عمل "البنك" مع الجهات المعنية في المغرب على وضع برنامج شامل يمكن من تطوير القدرات في مجال رصد المشاريع وتقييمها البعدي. ويتمثل الهدف العام من ذلك في تعزيز قدرات "المجلس" البشرية والمؤسسية. ويقوم هذا المشروع على ركيزتين كبيرتين هما: (1) وضع توجيهات وإجراءات تمكن من حسن تنفيذ التقييم البعدي للمشاريع؛ (2) تنظيم دورات تدريبية لموظفي "المجلس".

ويدعم "البنك" هذا المشروع بواسطة برنامج المتعلق بالتعاون الفني، وذلك باستئجار خبراء على درجة عالية من التخصص حتى يساعدوا "المجلس" على ما يلي: (1) وضع الأدوات والتوجيهات ودليل الإجراءات اللازمة لتنفيذ مهام التقييم البعدي؛ (2) إعداد وتنظيم 4 دورات تدريبية لمسؤولين من "المجلس". وسيستفيد 45 قاضياً في "المجلس" من هذا البرنامج.

تطوير التمويل الأصغر الإسلامي

تضم محفظة "البنك" المتعلقة بالتمويل الأصغر، في الوقت الحالي، 51 مشروعاً جارياً بمبلغ إجمالي قدره 430.85 مليون دولار أمريكي. ويمكن تقسيم هذه المحفظة إلى 14 مشروع تمويل أصغر قائماً بذاته (297.27 مليون دولار أمريكي) و36 مشروعاً زراعياً ينطوي على مكوث التمويل الأصغر (133.58 مليون دولار أمريكي). وتتضح أهمية تأثير مشاريع التمويل الأصغر الإسلامي من أحد أنجح هذه المشاريع في الإطار 4.2.

تعزيز التعاون الفني بين البلدان الأعضاء

يشكل النهوض بالتعاون الفني بين البلدان الأعضاء أحد تدخلات "البنك" الإنمائية الأساسية، وهو ما ازداد توطئاً بمبادرات "تبادل المعارف والخبرات" لتيسير تبادل المعارف والتكنولوجيا بين البلدان الأعضاء. ولقد ظل "برنامج التعاون الفني"، منذ إنشائه سنة 1983، البرنامج الرائد للتعاون بين بلدان الجنوب الذي يستخدمه "البنك" لدعم نقل الخبرات والمعارف والموارد إلى مختلف البلدان الأعضاء من أجل حل المشاكل الإنمائية. وهو نظام ثلاثي الأطراف: جهة مانحة، وجهة مستفيدة، وجهة ميسرة هي "البنك". ويمكن هذا البرنامج من تنظيم حلقات دراسية، وإقامة دورات تدريبية أثناء العمل. كما ييسر الاستعانة بخبراء لمساعدة البلدان الأعضاء على تطوير قدراتها، وتعزيز مهاراتها، وإثراء خبرات الموظفين الفنيين والمهنيين.

وخلال سنة 2018، اعتمد "البنك" 42 عملية للتعاون الفني بمبلغ إجمالي قدره 1,4 مليون دولار أمريكي. وقد خُصت 5 عمليات منها للاستعانة بخبراء، و15 عملية لإقامة دورات تدريبية أثناء العمل، و22 عملية لتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات. واستفاد من هذه العمليات أكثر من 24 بلداً عضواً في مختلف القطاعات. وتشكل 18 فعالية إقليمية جزءاً من تلك العمليات الاثنتين والأربعين. وقد استفادت منها مختلف البلدان الأعضاء، ومنها البلدان الأقل نمواً. ومن ذلك، مثلاً، أن "البنك" دعم "المجلس الأعلى للحسابات" (المغرب) في مجال التقييم البعدي للمشاريع (الإطار 5.2). وفي حالة أخرى، عمل "البنك" مع بوركينافاسو و"منظمة التعاون الإسلامي" و"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" على التعريف بقاء السرطان.

7.2 مَدَّ الجسور بين البلدان الأعضاء بفضل "تبادل المعارف والخبرات"

يقدم دور الوصل بين البلدان الأعضاء في طلب "البرنامج الخماسي للرئيس". وفي هذا الصدد، تشكلت صيغة "تبادل المعارف والخبرات" إحدى الأدوات الناجحة التي يستخدمها "البنك" للجمع بين خبرة "البنك" الفنية وموارده المالية وقدرات البلدان الأعضاء.

وفي سنة 2018، صبَّ "البنك الإسلامي للتنمية" اهتمامه على تعزيز ودمج برنامج "تبادل المعارف والخبرات"، الذي هو آلية للتعاون الفني يمكّن بها "البنك" البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء من تبادل المعارف والتكنولوجيا والموارد في سبيل تطوير قدراتها ووضع الحلول الكفيلة بتحقيق تنميتها المستقلة.

وفي إطار ما يبذله "البنك" من جهود لتعزيز البيئة المواتية لتبادل المعارف والخبرات، وضع واتخذ سياسته في هذا الشأن أداة من أدوات تعزيز الترابط والتعاون التضامني بين البلدان الأعضاء. وتنص هذه الوثيقة على أهم طرائق تنفيذ مشاريع "تبادل المعارف والخبرات" طبقاً للجوانب التشغيلية والمالية والقانونية لهذه الآليات.

وفي سنة 2018، وسع "البنك" نطاق محافظة مشاريع "تبادل المعارف والخبرات". فاعتد 6 مشاريع جديدة قائمة بذاتها بمبلغ إجمالي قدره 1.64 مليون دولار أمريكي (الإطار 6.2). وهذه المشاريع هي:

1. مشروع "تبادل المعارف والخبرات" بين موريتانيا (الجهة المستفيدة) وتونس (الجهة المقدّمة) من أجل "إنشاء منصة للخدمات المالية على الأجهزة المحمولة".
2. تنمية القدرات واعداد المشاريع بصيغة "تبادل المعارف والخبرات" من أجل تسخير خبرة المغرب في الطاقة المتجددة في المناطق الريفية؛
3. مشروع "تبادل المعارف والخبرات" بين السودان (الجهة المستفيدة) وتركيا (الجهة المقدّمة) بشأن "تطوير قدرات مدينة التكنولوجيا الأفريقية".
4. مشروع "تبادل المعارف والخبرات" بين بنغلاديش (الجهة المستفيدة) وتركيا (الجهة المقدّمة) بشأن "تعزيز القدرات في تطوير أصناف القطن".
5. مشروع "تبادل المعارف والخبرات" بين عُمان (الجهة المستفيدة) وماليزيا (الجهة المقدّمة) في "إنتاج الأرز".
6. مشروع "تبادل المعارف والخبرات" بين غينيا (الجهة المستفيدة) وتونس (الجهة المقدّمة) بشأن "تعزيز سلسلة تصدير المنتجات الزراعية في غينيا".

واستطاع "البنك" أن يعبّئ من شركائه موارد إضافية قدرها 4 ملايين دولار أمريكي، إضافة إلى مساهمته الخاصة، لدعم مشاريع "تبادل المعارف والخبرات".

كما عمل "البنك" على دمج "تبادل المعارف والخبرات" في عملياته من "الموارد الرأسمالية العادية". وقد اعتُمدت 6 مشاريع مدمجة بلغت تكلفتها الإجمالية مليوني (2) دولار أمريكي. وركّزت هذه المشاريع على قطاعين من قطاعات "البنك" ذات الأولوية، ألا وهما: الزراعة والضحة.

وفي سنة 2018، واصل "البنك" تعزيز شراكاته الحالية وإقامة شراكات جديدة باستخدام صيغة "تبادل المعارف والخبرات" من أجل المساهمة في تحقيق تطلّعه إلى أن "يصبح بنكاً للتنمية والإنتاجيين".

وعزّز "البنك" التعاون والتطور مع وكالات التعاون الفني في 12 بلداً عضواً - وهو ما يُطلق عليه اسم مبادرة "3-2C" - من أجل التعاون الفني الفعال. وتضمّ شبكة "3-2C" وكالات التعاون الفني التالية: (1) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية؛ (2) الوكالة الأذربيجانية لدعم التنمية الدولية؛ (3) وكالة الاتحاد القمري للتعاون الدولي؛ (4) الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية؛ (5) وكالة غينيا للتعاون الفني؛ (6) وزارة التخطيط الوطني للتنمية الإندونيسية؛ (7) مؤسسة تنمية التجارة الخارجية الماليزية؛ (8) الوكالة المغربية للتعاون الدولي؛ (9) مديرية نيجيريا لهيئة المعونة الفنية؛ (10) الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي؛ (11) مديرية التعاون الفني بالاستغال؛ (12) الوكالة التونسية للتعاون الفني؛ (13) وكالة التعاون والتنسيق التركية.

وطبّت شبكة "3-2C" اهتمامها على التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المقبل بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (الذي يُعرّف أيضاً باسم "BAPA+40")، وقبّلت التعاون على إعداد دراسة ترويجية عن أهمية البيئة الوطنية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وقد حدّد "البنك" - في إطار عملياته الاستقصائية - الجهات المقدّمة للطول الإنمائية القابلة للنقل (ويشار إليها باسم "مراكز الموارد") في إندونيسيا وباكستان. ومما يدل على ما حققه "البنك" من نجاح في إطار برنامج "تبادل المعارف والخبرات" إشارته "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" إلى منجزات هذا البرنامج وإلى تأثيراته الإنمائية في البلدان الأعضاء.



خبرته إلى مالي والنيجر دعماً منه لجهودها الرامية إلى زيادة معدّلات تزويد المناطق الريفية بالكهرباء.

ومن أجل تعزيز هذه المبادرة، ودعم تحقيق الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة"، أنشأ "البنك" و"المكتب" آلية تمويل تدعم إعداد المشاريع في تزويد المناطق الريفية بالكهرباء طبقاً لصيغة "تبادل المعارف والخبرات". وترمي آلية التمويل هذه إلى ما يلي: (1) تحسين جودة المشاريع منذ البدء بالتأكد من أنها مفيدة ومستدامة؛ (2) الإسراع في تنفيذ مشاريع تزويد المناطق الريفية بالكهرباء عن طريق تطوير قدرات وكالات الإنجاز؛ (3) تعزيز مساهمة "البنك" في دعم تحقيق الهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بالطاقة، والهدف 13 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلقة بالقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ويبلغ إجمالي قيمة آلية التمويل، في البداية، 500,000 دولار أمريكي من التمويل بالمنح. وقد ساهم فيها "البنك" بمنحة قدرها 250,000 دولار أمريكي. وقدم المغرب، ممثلاً في "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب"، مبلغاً مماثلاً في شكل مساهمة عينية.

وسيكون "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" شريك "البنك" في وضع مشاريع تزويد المناطق الريفية بالكهرباء بموجب هذه المبادرة. وسيتعاون مع الأطراف المعنية المحلية في البلدان المستفيدة، وستوضع جميع مشاريع آلية التمويل طبقاً لصيغة "تبادل المعارف والخبرات".

الإطار 6.2 آلية التمويل المشتركة بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" لتطوير القدرات وإعداد المشاريع طبقاً لصيغة "تبادل المعارف والخبرات" المتعلقة بالطاقة المتجددة في المناطق الريفية

أصبح المغرب، على مرّ السنين، رائداً في مجال الطاقة المتجددة في القارة الأفريقية، ولاسيما في مجال تزويد المناطق الريفية بالكهرباء. وقد وقع العديد من البلدان الأفريقية اتفاقيات تعاون مع المغرب من أجل الاستفادة من خبرته في تزويد المناطق الريفية بالكهرباء عن طريق الطاقة المتجددة. ووقع "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") - طبقاً لدوره المتمثل في تيسير تبادل الخبرات - اتفاقية مع المغرب لتعزيز نقل الخبرات المغربية في قطاعات، منها قطاع الطاقة، إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأعضاء في "البنك".

وبموجب هذه الشراكة، يشكّل "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" ("المكتب") - وهو أكبر جهة مشغلة للكهرباء في المغرب - الجهة المقدّمة للخبرة في هذا المجال. وينقل المغرب - في إطار صيغة "تبادل المعارف والخبرات" التي استحدثها "البنك" -

يعمل "البنك" على تعزيز أنشطة شراكته مع المجتمع الإنمائي العالمي طبقاً لاستراتيجيته الجديدة ("البرنامج الخماسي للرئيس") التي تشكل الشراكات إحدى ركائزها الأساسية.

"الاتحاد الدولي لجمعيات الطيب الأحمر والهلال الأحمر"

ترمي هذه الشراكة بين "البنك" و"الاتحاد الدولي لجمعيات الطيب الأحمر والهلال الأحمر" إلى إنشاء آلية تمويلية لمساعدة الأطراف المعنية على تصميم وتمويل وتنفيذ أنشطة إنمائية مشتركة. وبالأخص، يسخّر "البنك" و"الاتحاد" مختلف خبراتهما معاً لدعم المجتمعات الهشة عن طريق إدارة فعالة للبيانات.

وقد اعتمد "البنك" عن طريق "برنامج فاعل خير" 8.1 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في كوكس بازار بينغلاديش. وسيتم هذا المشروع الذي يستغرق 3 سنوات من المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في "استراتيجيات تعزيز النمو الذي يخدم الفقراء والنمو الشامل" الواردة في "الخطة الإنمائية الخماسية السابعة (2016-2020)" التي وضعتها حكومة بنغلاديش. ويرمي هذا المشروع إلى تعزيز قدرات سكان "كوكس بازار"، الذين يشاركون بامتلاكاتهم ومواردهم في الوقت الحالي لبيوء النازحين من منطقة "راخين".

8.2 تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة

تعتبر الشراكات في الهدف 17 من "أهداف التنمية المستدامة" وسيلة قوية لتوسيع نطاق التدخلات الإنمائية. وهي تشكل إطاراً لاجتذاب المزيد من الموارد من مختلف الجهات الشريكة، ولتمكين مختلف الوكالات الإنمائية من تسخير خبرتها لتحسين كفاءة التنفيذ، ومن ثم تحقيق تأثير إنمائي فعال. وقد عقد "البنك" - على مرّ السنين - شراكات مع عدة جهات شريكة إنمائية كما يتبين من الجدول 4.2. وهو يعمل على تعزيز أنشطة شراكته مع المجتمع الإنمائي العالمي طبقاً لاستراتيجيته الجديدة ("البرنامج الخماسي للرئيس") التي تشكل الشراكات إحدى ركائزها الأساسية.

وخلال سنة 2018، عقد "البنك" الشراكات التالية خدمةً للبلدان الأعضاء:

الجدول 4.2 أهم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بشأن التعاون المؤسسي فيما بين سنتي 2009 و2018

السنة	عدد مذكرات التفاهم	المؤسسات المختارة
2009	9	"مجموعة البنك الدولي" و"بنك التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي" و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ" و"الاتحاد الدولي للاتصالات" و"مؤسسة التمويل الأفريقية" و"وزارة التنمية الدولية البريطانية" و"الاتحاد التركي للغرف والسلم" و"جامعة كميريدج"
2010	7	"بنك التنمية الأفريقي" و"منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" و"منظمة التعاون الإسلامي" و"منظمة العمل العربية" و"برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز"
2011	18	"بنك التنمية الآسيوي" و"البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير" و"بنك التنمية لشرق أفريقيا" و"مؤسسة التمويل الدولية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"اليونسكو" و"اللجنة الاقتصادية لأوروبا" التابعة للأمم المتحدة و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية" و"الثروة العالمية للشباب" و"منظمة المدن العربية" و"جامعة أوكسفورد" و"جامعة كولومبيا" و"مجموعة باريس التقنية"
2012	8	"وكالة التنمية الفرنسية" و"بنك الاستثمار الأوروبي" و"وزارة التنمية الدولية البريطانية" و"بنك التنمية الكوري" و"مؤسسة بيل ووليندا غيتس" و"تعاونية البيانات الصحية" و"البنك الدولي" (المالية الإسلامية)
2013	7	"الوكالة الألمانية للتعاون الدولي" و"المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" و"المركز الدولي لتطوير الأسمدة" و"بنك التصدير والاستيراد الكوري" و"المنظمة العالمية للجمارك" و"البنك الدولي" ("تحقق المعونة")
2014	6	"مجموعة البنك الدولي" ("التعليم من أجل التنافسية") و"بنك التنمية الآسيوي" و"أفري كير" و"صندوق أوبك للتنمية الدولية" و"الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا" و"البرنامج العالمي للبنى التحتية"
2015	15	"منظمة التعاون الإسلامي" و"مجموعة البنك الدولي" ("صندوق بناء الدولة والسلام") و"مؤسسة بيل ووليندا غيتس" و"وزارة التنمية الدولية البريطانية" ("صندوق سيدات الأعمال العربيات") و"الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" و"صندوق النقد العربي" و"منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" و"مجلس الخدمات المالية الإسلامية" و"الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" و"مؤسسة التمويل الأفريقية" و"اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي" و"مصرف قطر الإسلامي" و"مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" و"كلية لندن الامبراطورية".
2016	16	"مؤسسة بيل ووليندا غيتس" و"صندوق قطر للتنمية" و"مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" و"صندوق أبو ظبي للتنمية" و"الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" و"البنك الياباني للتعاون الدولي" و"بورصة إسطنبول" وروسيا الاتحادية (3 مذكرات تفاهم) و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و"اللجنة الاقتصادية لأوروبا" التابعة للأمم المتحدة و"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" و"المجلس الدولي للغة العربية" و"البنك الدولي" ("آلية التمويل المبتسر").
2017	7	"بنك التنمية الأفريقي" و"بنك التنمية الآسيوي" و"مصرف التنمية للبلدان الأمريكية" و"الوكالة الفرنسية للتنمية" و"مجموعة البلدان الثمانية الإسلامية النامية" و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" و"الأكاديمية العالمية للعلوم".
2018	7	"الاتحاد الدولي لجمعيات الطيب الأحمر والهلال الأحمر" و"مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية" و"الوكالة الفرنسية للتنمية" و"الطاقة المستدامة للجمير" و"المركز الدولي للزراعة المحلية" و"وكالة إدارة أموال الحج الإندونيسية".

“الوكالة الفرنسية للتنمية”

اتخذت “مجموعة البنك” و”مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية” (الوكالة الفرنسية للتنمية” و”مؤسسة التطوير والمشاركة من أجل التعاون الاقتصادي”، وهي مؤسسة تابعة للوكالة معنية بالقطاع الخاص) مبادرة تعاون تركز على ما يلي: (1) تمويل مكافحة تغيّر المناخ؛ (2) المدن والقرى المستدامة؛ (3) الهشاشة؛ (4) تطوير القطاع الخاص؛ (5) الابتكار. ويستهدف التعاون البلدان الأعضاء المشتركة في منطقة السهل الأفريقي خصوصاً وفي القارة الأفريقية عموماً حيث يكون نشاط “الوكالة الفرنسية للتنمية” على أشده. وتغطي هذه المبادرة أنشطة “مجموعة البنك” الإقراضية وغير الإقراضية، ومنها: (1) التشخيص والتحليل المشترك؛ (2) الإعداد والتقييم المشترك للمشاريع، والتقييم المشترك للقدرات المؤسسية؛ (3) تبادل برامج العمل السنوية؛ (4) التقديم المشترك للخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية؛ (5) الفعالية الإنمائية؛ (6) المشاريع السيادية وغير السيادية (ومنها الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وتمويل التجارة، والتأمين من المخاطر السياسية. وبلغ التمويل المشترك المستهدف مليار دولار أمريكي (500 مليون دولار أمريكي من كل من المؤسستين) فيما بين سنتي 2018 و2022.

“بنك التنمية الآسيوي”

وضعت “مجموعة البنك الإسلامي للتنمية” و”بنك التنمية الآسيوي” إطاراً للتعاون، ووقعا اتفاقية للتمويل المشترك فيما بين سنتي 2017 و2022. ويقدر إجمالي التمويل المطلوب من هاتين المؤسستين لتغطية المشاريع المشتركة بمبلغ 5 مليارات دولار أمريكي، رهد منها “بنك التنمية الآسيوي” 3 مليارات دولار أمريكي، وخصصت منها “مجموعة البنك الإسلامي للتنمية” مليار دولار أمريكي خلال خمس سنوات. ويتوقع أن تخدم القطاعات والمبادرات الأساسية النقل، والطاقة، والتنمية والخدمات الحضرية، والتعليم، والزراعة والتنمية الريفية، والصحة، والتعاون الإقليمي، وتنمية القطاع الخاص، وتمويل التجارة، وتطوير المبادلات التجارية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وخلال سنة 2018، وقعت هاتان المؤسستان اتفاقية تعاون تحقيقاً لما يلي: (1) إقامة شراكات معرفية؛ (2) إعداد دراسات تشخيصية قطرية مشتركة؛ (3) تشجيع واعتماد تبادل المعارف بين البلدان، وأفضل الممارسات العالمية، ونشر الدراسات؛ (4) بناء القدرات في مجال إعداد دراسات تشخيصية قطرية، واستخدام أفضل الممارسات الدولية.

وكم يساهم هذا المشروع حول 3 نتائج مترابطة ومتكاملة هي:

- تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية؛
- تقليل مخاطر الأمراض؛
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، ولاسيما النساء والأطفال والمستون والمعاقون.

وكما يساهم هذا المشروع في تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في “الخطة الإنمائية الخماسية السابعة”، فإنه يدعم أيضاً تقدّم بنغلاديش في تحقيق “أهداف التنمية المستدامة”.

“مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع”

تتعاون “مجموعة البنك” و”مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع” على دعم البلدان الأعضاء، ولاسيما البلدان التي تعاني من الهشاشة والنزاع. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تحقيق “أهداف التنمية المستدامة”. وقد تعاون “البنك” و”مكتب الأمم المتحدة” في السنوات الماضية على تنفيذ عدة مشاريع، كدعم الحكومة الغينية في تحسين مؤسساتها الصحية حتى يمكنها التحدي لوباء الإيبولا، ودعم الحكومة التونسية في تطوير المهارات في مجال الاقتصاد الأخضر وفي تمويل رواد الأعمال الشباب على سبيل المساهمة في إرساء اقتصاد قائم على التكنولوجيا النظيفة. وفي الآونة الأخيرة، قدّم “مكتب الأمم المتحدة” خدمات وطولاً إدارية لعملية تطبيق اللامركزية التي خاضها “البنك”، ومساعدة فنية في مجال تنفيذ المشاريع، ودعمًا للحكومات المعنية في مجال التوريد المستدام.

وتزداد الشراكات بين “البنك” و”مكتب الأمم المتحدة” قوة نتيجة رؤية “البنك” الاستراتيجية الجديدة، التي تقوم على تسخير الشراكات العالمية لتوسيع نطاق الأنشطة الإنمائية في بلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، سيساعد “مكتب الأمم المتحدة” البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز أنشطته المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما في وضع سياسات تمكّن من تعزيز الطول الشاملة من أجل الاستخدام الأمثل لفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في زيادة الاستثمار في البنى التحتية في البلدان الأعضاء.

“البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية”

تعاون “البنك الإسلامي للتنمية” و”البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية” على تحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية داخل آسيا وخارجها. وتركّز هذه الشراكة أساساً على أهم أنشطة “البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية”، ألا وهو الاستثمار في البنى التحتية المستدامة وفي قطاعات إنتاجية أخرى من أجل تحسين الصلة بين الناس والخدمات والأسواق، وهو نشاط سيكون له في نهاية المطاف تأثير على حياة المليارات من الناس. ويوجد بين “البنك الإسلامي للتنمية” و”البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية” 20 بلداً عضواً مشتركاً.

“مصرف التنمية للبلدان الأمريكية”

وضعت “مجموعة البنك الإسلامي للتنمية” و”مصرف التنمية للبلدان الأمريكية” و”هيئة الاستثمار المشتركة بين البلدان الأمريكية” خطة عمل مشتركة من أجل التعاون والمشاركة في تمويل تبادل المعارف والمساعدة الفنية. وغيانا وسورينام هما البلدان العضوان المشتركان اللذان سيستفيدان من هذه الشراكة على الرغم من إمكان توسيع نطاقها توسيعاً غير مباشر ليشمل بلداناً أخرى. وسيتناول التعاون المجالات التالية: (1) التشخيص والتوريد والتقييم المشترك للقدرات؛ (2) تبادل برامج العمل السنوية؛ (3) التعاون في المناطق التي تعاني من الهشاشة والنزاع؛ (4) المبادرات الخاصة التي تدعم التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (5) الفعالية الإنمائية؛ (6) العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (7) تطوير القطاع الخاص؛ (8) تمويل المبادرات التجارية (التصدير والاستيراد) وتشجيع الأنشطة التجارية في البلدان الأعضاء في كل من تلك المؤسسات وفي البلدان الأعضاء المشتركة بينها. وفي سنة 2018، اعتمد “البنك الإسلامي للتنمية” مشروعاً في غيانا هو “برنامج تطوير خدمات الطاقة”، سيموِّله مع “مصرف التنمية للبلدان الأمريكية”.

“الوكالة الألمانية للتعاون الدولي”

خلال سنة 2018، وضع “البنك الإسلامي للتنمية” و”الوكالة الألمانية للتعاون الدولي” خطة عمل مشتركة من أجل التعاون في المجالات التالية: (1) التمويل الأصغر الإسلامي؛ (2) تشغيل الشباب؛ (3) التعليم والتدريب المهني؛ (4) النقل؛ (5) الأمن المائي، والأمن الغذائي، والزراعة؛ (6) الطاقة المتجددة، ومنها الطاقة المتجددة لأجل الفقراء؛ (7) تغير المناخ؛ (8) قضايا المرأة؛ (9) التصدي للأزمات وتعزيز القدرة على الصمود (الأزمة السورية، واليمن)؛ (10) “تبادل المعارف والخبرات” و”التعاون الثلاثي”؛ (11) الحد من الفقر؛ (12) بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج في إطار “الشراكة العالمية من أجل فعالية التعاون الإنمائي” و”خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030”.

والتعاون بين “البنك الإسلامي للتنمية” و”الوكالة الألمانية للتعاون الدولي” تعاون طويل الأمد تمخض عن تنفيذ مشترك لتسع دورات تدريبية في منطقة “الشرق الأوسط وشمال أفريقيا” و”آسيا الوسطى” و”أفريقيا” بشأن تمويل مشاريع النقل الحضري المستدام. كما تتعاون “الوكالة الألمانية للتعاون الدولي” في مشروع تموِّله “الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية” و”البنك الإسلامي للتنمية” من أجل المساهمة في وضع خطة عامة للحافلات السريعة التردد في بيروت الكبرى، رهد “البنك الإسلامي للتنمية” في إطارها للحكومة اللبنانية قرضاً قدره 250 مليون دولار أمريكي.

“مركز الطاقة المستدامة للجميع في الشرق الأوسط”

أنشئ “مركز الشرق الأوسط” بموجب اتفاقية تعاون بين “البنك الإسلامي للتنمية” و”الطاقة المستدامة للجميع” سنة 2018، وبالشراكة مع “لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا”. واتخذت أمانة المركز “إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية” في “البنك الإسلامي للتنمية” مقراً لها. ويركز هذا التعاون على دعم بلدان منطقة الشرق الأوسط في تحقيق غايات الهدف 7 من “أهداف التنمية المستدامة”. ويشمل هذا التعاون دعم وضع السياسات، وتقديم المساعدة الفنية للحكومات، وتطوير المنتجات المعرفية، ومساعدة البلدان المعنية على إعداد دراساتها التقييمية، ووضع وتنفيذ خطط ومشاريع الطاقة المستدامة. كما سيمكِّن هذا التعاون من تيسير التآزر والحوار البناء بين الأطراف المعنية الوطنية والإقليمية والدولية بالوطن بينها بالشراكات، وإنشاء منصات لتبادل المعارف. ويتمثل الهدف النهائي من هذا التعاون في تحسين إعداد مشاريع الطاقة المستدامة من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة والاقتصادية، وفي تحسين تنسيق وتعزيز المبادرات والأنشطة الإقليمية للطاقة المستدامة.

“وكالة إدارة أموال الحج الإندونيسية”

وقَّع “البنك الإسلامي للتنمية” و”وكالة إدارة أموال الحج الإندونيسية” اتفاقية إطارية للتعاون سنة 2018. وتغطي هذه الاتفاقية خمسة محاور مختلفة هي: (1) إيداع أموال لدى البنك الإسلامي للتنمية أو عن طريقه لمدة قصيرة؛ (2) الاستثمار المباشر وغير المباشر الطويل الأمد، ومنه الاستثمار العقاري في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ (4) برنامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومنه تمويل المنح الدراسية؛ (5) المساعدة الفنية في إدارة الصناديق. وتتمثل مهام “وكالة إدارة أموال الحج الإندونيسية” في إدارة ودائع تقارب 8 مليارات دولار أمريكي دفعتها أكثر من 3,4 مليون فرد ينتظر فرصته لأداء فريضة الحج، وتتعاون هذه “الوكالة” مع “البنك الإسلامي للتنمية” على تكوين محافظها الاستثمارية من أجل تحقيق التوازن بين العائدات المالية والمنافع الاجتماعية.

“برنامج الأمم المتحدة الإنمائي”

يقيم “البنك الإسلامي للتنمية” و”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي” شراكة طويلة الأمد في مختلف الأنشطة الإنمائية. وفيما يلي بعض المنجزات التي حققتها هذه الشراكة:

تطوير القدرات في قطاع المياه بقرانقستان. ويقدم ذلك الدعم للوكالة الوطنية للمياه من أجل تحسين إدارة أنظمة الري وشبكات الصرف الصحي بتكلفة تبلغ مليوني (2) دولار أمريكي، ساهم فيها كل من “البنك الإسلامي للتنمية” و”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي” بالتساوي.

طاقة نظيفة
وبأسعار معقولة

7





- 2 القضاء التام
على الجوع 
- 3 الصحة الجيدة
والرفاه 
- 11 مدن ومجتمعات
محلية مستدامة 

“منظمة الأمم المتحدة للطفولة” (“اليونيسيف”)

يعود التعاون القائم بين “البنك الإسلامي للتنمية” و”منظمة الأمم المتحدة للطفولة” إلى سنة 1989. وقد نجح هذا التعاون نجاحاً كبيراً في القضاء على شلل الأطفال والملاريا والتصدّي لوباء الإيبولا وفي غير ذلك من العمليات المتعلقة بالصحة. والجهات المستفيدة بلدان آسيوية وأفريقية، ومنها باكستان وغينيا والكاميرون. ووضع “البنك” و”المنظمة” إطاراً لشراكتهما الاستراتيجية سنة 2017 بشأن ما يلي: (1) التعاون التشغيلي والبرنامجي في مجالات البرامج الأساسية، ولا سيّما المياه والصرف الصحيّ والنظافة العامة [WASH]، والصحة والتعليم، وتنمية الطفولة المبكرة، والتغذية، وسبل العيش؛ (2) المناصرة، والسياسات، والبحث؛ (3) تسخير التمويل الإسلامي والتمويل المبتكر، إلخ.

وخلال سنة 2018، التزم “البنك الإسلامي للتنمية” بتقديم 7,3 مليون دولار أمريكي (إجماليّ تكلفة المشروع هو 11,1 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع مشترك مع “منظمة الأمم المتحدة للطفولة” بشأن التعلّم المبكر الموازي لنظام التعليم الابتدائيّ لحكومة بنغلاديش، والتدريب المهنيّ لأطفال اللاجئين الروهينغا والشباب في “كوكس بازار” بنغلاديش. والهدف الرئيس من هذا المشروع هو المساهمة في تعليم 76,787 طفلاً روهينغياً في المستوطنات المؤقتة عن طريق دعم التعلّم المبكر والتعليم الأساسي غير الرسميّ. أضف إلى ذلك أن هذا المشروع يرمي إلى تحسين سبل عيش 2,000 مراهق في المجتمعات المحلية التي تحتضن اللاجئين بتوفير التدريب المهني، والدفاع عن سياسات تحسين حقوق الروهينغا في التعليم بنغلاديش. ويشمل نطاق المشروع بناء أو تجديد 560 مركزاً تعليمياً لتوفير فرص الالتحاق بالتعلّم المبكر الآمن والجيد والتعليم الأساسي غير الرسميّ لفائدة 76,787 من فتيان وفتيات الروهينغا. كما ينطوي المشروع على تشغيل 560 مدرّساً إضافياً لتعزيز تقديم التعليم الجيد للمستفيدين.

ويبحث “البنك” تأسيس صندوق خيري مع “منظمة الأمم المتحدة للطفولة” من أجل تمويل أنشطة الحدّ من الفقر، والمساعدة الإنمائية الإنسانية، وبناء القدرة على الصمود، وتوجيه رأس المال الخيريّ لمشاريع البنى التحتية التي تشتدّ الحاجة إليها، ولاسيّما في البلدان الأقل نمواً. ويتوقّع أن تبدأ الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد لصندوق التحفيز المفتوح (20 مليون دولار أمريكي)، الذي يُعرف باسم “الصندوق العالمي الإسلامي الخيري”، سنة 2019. كما شارك “البنك الإسلامي للتنمية” في “المنتدى العالمي السابع للزكاة” الذي عُقد في ماليزيا من أجل بحث سبل التعاون مع المؤسسات العالمية للزكاة، وتقييم تعبئة موارد الزكاة مع مختلف الأطراف المعنية.

بناء منازل حديثة في المناطق الريفية من أوزبكستان (المرحلة الثانية). وقد مكّن ذلك من تطوير قدرات الموظفين الحكوميين بتكلفة قدرها 1,06 مليون دولار أمريكي في مجال بناء المنازل والبنى التحتية ذات الصلة تصميماً وإشرافاً وتقييماً، مع إيلاء اهتمام خاص لإدخال وسائل تكنولوجيا ذات كفاءة في استخدام الطاقة. ونفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ و”حكومة أوزبكستان تلك الأنشطة، في إطار مشروع “تحوّل السوق من أجل السكن الريفيّ المستدام في أوزبكستان” الذي يموله “مرفق البيئة العالميّ”. وقد أعدّ تصميم هندسيّ تفصيليّ لمنازل ذات كفاءة في استخدام الطاقة سيُشروع في بنائها سنة 2019.

تعزيز دور البرلمانات في تحقيق “خطة 2030”. ويشكل ذلك جزءاً من إدماج تحقيق “أهداف التنمية المستدامة” في البلدان الأعضاء. وقد اعتمد “البنك الإسلامي للتنمية” - بموجب هذه الشراكة - مشروعاً مساعداً فنيّاً لفائدة الصومال وتونس. ويرمي كلّ من المشروعين إلى رفع قدرة البرلمان في البلد المعنويّ على سنّ التشريعات واعتماد الموازنات بطريقة فعّالة وشفافة، ورصد التنفيذ الفعليّ لأهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة وتشاركية.

برنامج التعاون بين بلدان الجنوب. وهو اتفاقية تعاون بين “البنك الإسلامي للتنمية” و”مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخدمات الإقليمية لأفريقيا في أديس أبابا” من أجل إعداد “التقرير الإقليميّ الأول بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا”. ومن المزمع تقديم التقرير لإقراره في “قمة الاتحاد الأفريقيّ” في يناير 2019 وعرضه في اجتماع “مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون بين بلدان الجنوب” في مارس 2019. وسيجمّع هذا التقرير بيانات عن التعاون بين بلدان الجنوب من 10 بلدان أفريقية. وأهمّ من ذلك، سيؤسّس التقرير لعملية منتظمة لإعداد التقارير عن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في أفريقيا، وهو أمر لا بدّ منه في تقييم نتائج تلك الأنشطة وتأثيراتها. ويشمل الدعم الفنيّ الذي يقدّمه “البنك الإسلامي للتنمية” ما يلي: (أ) اقتراح توجيهات ونموذج لجمع بيانات التعاون بين بلدان الجنوب؛ (ب) تقديم مساهمات في هيكل التقرير بأكمله؛ (ج) إعداد مزامين قسم “التوجّهات المستقبلية للتعاون بين بلدان الجنوب”.

“مجموعة التنسيق”

“مجموعة التنسيق” مثال على التعاون بين بلدان الجنوب، وهي آلية تنسيق المعونة بين الوكالات التي تشترك في نفس النظرة إلى التعاون الإنمائي، طبقاً لروح “إعلان باريس بشأن فعالية المعونة”. ويجتمع رؤساء العمليات في “مجموعة التنسيق” مرتين في السنة من أجل تحديد فرص جديدة للشراكة وتنسيق العمل المشترك، ومن ثم من أجل تعزيز أهمية وتأثير المساعدة الجماعية على البلدان المعنية.

“منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة” (“اليونيسكو”)

ما فتى “البنك الإسلامي للتنمية” و“منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة” يتعاونان طوال أكثر من 40 سنة، وذلك منذ توقيع الاتفاقية الأولية بينهما في مايو 1977. وخلال سنة 2018، ركزت هذه الشراكة على سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وأدوات السياسات من حيث دعم البلدان الأعضاء المشتركة في المجالات التالية: (1) بناء القدرات؛ (2) جمع وتحديث مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (3) صياغة خطة عمل العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومشاريع تجريبية.

وتقدم “منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة” الدعم اللازم لتعزيز دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تدخلات “مجموعة البنك”، ولإقامة التآزر بين “إطار الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك” و“خطة التنمية لعام 2030”. وهذا، طبقاً لرؤية الاستراتيجية الجديدة للبنك الإسلامي للتنمية التي تتوخى جعل أنشطته الإنمائية تتجاوز التمويل إلى تعزيز قوة الموارد المعرفية.

“منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي”

يتعاون “البنك الإسلامي للتنمية” مع “منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي” في عدة مجالات تدخل مشتركة، كالمعونة من أجل التجارة، والتعاون الثلاثي، والقدرة على الصمود، والتعاون والنتائج الإنمائية الفعالة. كما يبحث “البنك الإسلامي للتنمية” تحقيق المزيد من التعاون مع شبكة “لجنة المساعدة الإنمائية” في مجال النزاع والهشاشة.

وفي إطار برنامج “تبادل المعارف والخبرات”، يعزز “البنك الإسلامي للتنمية” اهتمامه بمبادرة الشراكة العالمية التي اتخذتها المكسيك وكندا، وذلك بدعم من “منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي”. ويتمثل الهدف الرئيس من “مبادرة الشراكة العالمية” في جمع الأطراف المعنية بالتنمية من أجل تعزيز مشاريع ومبادرات التعاون الثلاثي والحرص على أن تكون فعالة وتخضع لإدارة البلدان وتنطوي على شراكات شاملة من أجل التنمية المستدامة.

“مجموعة البنك الدولي”

بدأ التعاون بين “البنك الإسلامي للتنمية” و“مجموعة البنك الدولي” عندما بدأ “البنك الإسلامي للتنمية” عملياته سنة 1976. وقد خصّ تمويلهما المشترك التراكمي لنحو 95 مشروعاً بلغت تكلفتها الإجمالية 31.6 مليار دولار أمريكي في البلدان المشتركة العضوية الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا، والمنطقة العربية. وساهم “البنك الإسلامي للتنمية” في ذلك التمويل بمبلغ قدره 3.9 مليار دولار أمريكي، وساهمت فيه “مجموعة البنك الدولي” بمبلغ قدره 8.8 مليار دولار أمريكي.

التعاون مع “مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب” و“كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة”

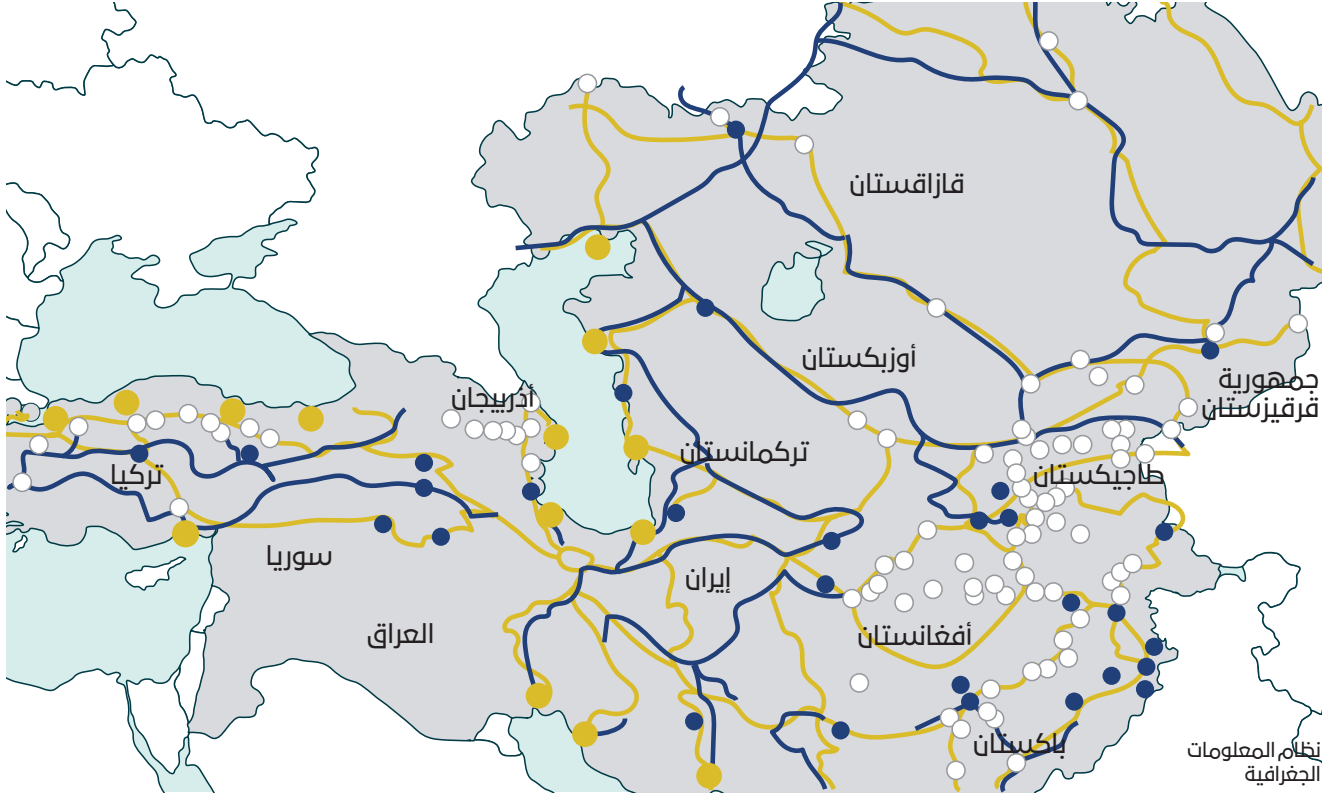
في سنة 2018، وظد “البنك الإسلامي للتنمية” شراكته مع “مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب” من أجل دعم “الطول المبتكرة لإشراك القطاع الخاص في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والنهوض بريادة الأعمال عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي”.

أنشطة تعبئة الموارد سنة 2018

يتمثل أحد أهم مكونات استراتيجية “البنك” الجديدة في تعزيز تنفيذ الأنشطة الإنمائية بواسطة الشراكات وتعبئة الموارد. ولذلك يبذل “البنك” جهوداً حثيثة لإقامة علاقات تعاون متينة (غير شراكاته مع المنظمات الإنمائية الدولية) مع القطاع الخاص والمؤسسات التجارية والمالية والاستثمارية. وفي إطار هذه الجهود، أنشأ “البنك” وظيفة تجمع بين القطاعين العام والخاص في مشاريعه (مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص). والهدف الرئيس من ذلك هو تعبئة موارد مالية إضافية من القطاع الخاص من أجل زيادة تمويل المشاريع والبرامج الإنمائية التي تمكن من دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء.

وتتمثل هذه الاستراتيجية في الاستفادة من الصناديق الاستثمارية، والصناديق الخاصة، وأدوات تعبئة الموارد القائمة. ومن هذه الصناديق القائمة “صندوق التضامن الإسلامي للتنمية” الذي يبلغ رأسماله 10 مليارات دولار أمريكي، و“صندوق العيش والمعيشة” الذي يبلغ رأسماله 2.5 مليار دولار أمريكي، و“برنامج فاعل خير” الذي يبلغ رأسماله 698 مليون دولار أمريكي، و“صندوق تميم ممتلكات الأوقاف” الذي يبلغ رأسماله 100 مليون دولار أمريكي، و“آلية مؤتمر تعاون بلدان شرق آسيا لتيسير التنمية الفلسطينية” الذي يبلغ رأسماله 3 ملايين دولار أمريكي.

شروع "البنك الإسلامي للتنمية" - بالتعاون مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا" - في إنشاء "نظام المعلومات الجغرافية المتعلقة بشبكات البنى التحتية الإقليمية".



ويتمثل جانب هام آخر من جوانب الاستراتيجية الجديدة في بحث سبل اجتذاب توظيفات السيولة من وكالات ائتمان الصادرات، وصناديق التقاعد، وصناديق الأوقاف، وصناديق الزكاة، وصناديق الحج في الشرق الأقصى، ولاسيما ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة. كما يمكن لهذه الصناديق أن تستثمر سيولتها في بعض الصناديق المختصة بالاستثمار، كالاستثمار في المسؤولية الاجتماعية والحكوك.

وقد استرعت الاستراتيجية الجديدة انتباه العديد من الشركاء إلى احتمال تنفيذ مشاريع إنمائية تنفيذاً مشتركاً في البحرين وغينيا وقازاقستان ونيجييريا وسلطنة عُمان وتركيا.

وستمكن استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين "مجموعة البنك" من أن تصبح منصة أساسية تربط بين البلدان الأعضاء ومكاتب التعاون الإقليمي والمجتمعات ذات الصلة من أجل التعاون فيما بينها. وترمي هذه الاستراتيجية إلى توسيع نطاق دعم "مجموعة البنك" لجهود التعاون والتكامل الإقليميين، وتركز على ما يلي: (1) تعزيز الترابط العابر للحدود؛ (2) تحسين كل من مناخ الاستثمار والتنافسية؛ (3) دمج المبادلات التجارية والمالية الإسلامية؛ (4) تيسير التعاون لتوفير السلم العامة الإقليمية. ويتوقع أن تدخل "استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين" حيز التنفيذ في أوائل سنة 2019.

وقد استرعت الاستراتيجية الجديدة انتباه العديد من الشركاء إلى احتمال تنفيذ مشاريع إنمائية تنفيذاً مشتركاً في البحرين وغينيا وقازاقستان ونيجييريا وسلطنة عُمان وتركيا.

9.2 النهوض بالتعاون والتكامل الإقليميين بين البلدان الأعضاء

التعاون والتكامل الإقليميين مجال هام لمجموعة البنك، التي ترمي إلى أن تكون منصة تربط بين البلدان الأعضاء من أجل التعاون فيما بينها ومع بقية بلدان العالم. والواقع أن "الترابط" و"التعاون بين البلدان الأعضاء" هدف استراتيجي وركيزة من ركائز "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" وعنصران أساسيان في "مؤشرات الأداء



كما سيساعد هذا النظام على تخزين البيانات والكشف عن الفرص الاستثمارية المحتملة والفجوات المالية في قطاع البنى التحتية على المستويين الوطني والإقليمي، وسييسر تعبئة الموارد من القطاع الخاضع لسد هذه الفجوات، وسيشمل ذلك جرداً شاملاً لمشاريع الطرق البرية والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والموانئ والمحطات النهائية وغيرها من مشاريع البنى التحتية في البلدان المشاركة، ولموازنتها التقديرية وخطة تنفيذها.

تعزيز الترابط الإقليمي باستحداث ممرات بين البلدان

يركز "البنك الإسلامي للتنمية" - في إطار توجّهه الجديد الرامي إلى تعزيز الترابط الإقليمي - على استحداث ممرات بين البلدان، وذلك بمواءمة البنى التحتية المادية مع الجوانب "غير المادية" للتكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، يمنح الأولوية لربط البلدان الأعضاء الصحراء بالموانئ الدولية والطرق البحرية.

وقد طلب "البنك" إنجاز دراستين تسويقيتين لممرين قائمين كان قد ساهم في بنائهما. وترمي هاتان الدراستان إلى وضع آلية إقليمية لإدارة الممرين إدارة تضمن تسيير القطارات والمركبات بسلاسة وانتظام واختصار الوقت وتقليل التكلفة. وستشمل هاتان الدراستان تحليل وتوقع هيكل الشحن والتدفقات التجارية، وتحديد المنتجات الواعدة التي ستنتقل على الطريق، ورسم خرائط للحوافز المادية وغير المادية على طول الممرين. وهاتان الدراستان هما:

نظام المعلومات الجغرافية المتعلقة بشبكات البنى التحتية الإقليمية

شروع "البنك الإسلامي للتنمية" - بالتعاون مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا" - في إنشاء "نظام المعلومات الجغرافية المتعلقة بشبكات البنى التحتية الإقليمية". وتغطي المرحلة الأولى من هذه المبادرة 11 بلداً عضواً في منطقة أوراسيا. ومن المزمع توسيع نطاقها ليشمل المنطقة العربية بالتنسيق الوثيق مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" و"مركز الدراسات المتعلقة بالنقل في بلدان عربي البحر الأبيض المتوسط" و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا". وسيؤسس نطاق هذه المبادرة أكثر ليشمل المنطقة الأفريقية سنة 2019.

وسيزوّد تطبيق نظام المعلومات الجغرافية "البنك" والمؤسسات الشريكة بأداة حديثة وقوية للتحليل والبيّن والعرض الرقمي للبيانات والمعلومات المتعلقة بالبنى التحتية للنقل وعمليات العبور الدولية وتدفقات التجارة في المنطقة. كما سيأخذ نظام المعلومات الجغرافية أداةً للتخطيط المتعدد البلدان من أجل الترابط الإقليمي وخفض تكلفة ووقت المبادلات التجارية.

9 الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية



يعمل "البنك" على تيسير تطوير القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان الأعضاء لتمكينها من التغلب على معوّقات النظام التجاريّ المتعدّد الأطراف

- دراسة تسويقية للممرّ السككي قازاقستان- تركمنستان- إيران، الذي يطل بعض البلدان الأعضاء الحصراء في آسيا الوسطى ببلدان أخرى والذي يبلغ طوله 677 كلم- وذلك بالتعاون مع "منظمة التعاون الاقتصادي" و"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ"؛
 - دراسة تسويقية للممرّ البرّي العابر للحصراء الكبرى، الذي يطل بعض بلدان المغرب (الجزائر وتونس) بأفريقيا جنوب الحصراء الكبرى (تشاد ومالي والنيجر وبنيجيريا) بواسطة شبكة طرق تمتدّ على أكثر من 9,400 كلم- وذلك بالتعاون مع "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".
- والمبلغ الإجماليّ المعتمد للدراسة التسويقية للممرّ البرّي العابر للحصراء الكبرى هو 226,000 دولار أمريكي، سيصرف القسط الأول منه في الربع الأول من سنة 2019. أما المبلغ الإجماليّ المعتمد للدراسة التسويقية للممرّ السككي قازاقستان- تركمنستان- إيران، فهو 187,000 دولار أمريكي. وقد طُرف القسط الأول منه (77,800 دولار أمريكي) في الربع الأخير من سنة 2018.

برنامج "البنك" المتعلق بالمساعدة الفنية من أجل تشجيع الاستثمار

هذا البرنامج مبادرة أطلقها "البنك" سنة 2005 من أجل دعم ما تبذله بلدانه الأعضاء من جهود في سبيل تشجيع واجتذاب الاستثمار المباشر المحليّ والأجنبيّ، وفي سبيل تحسين مناخها الاستثماري. ومنذ إطلاق البرنامج وهو يحقق مهمّته وأهدافه مقدّمًا لوكالات تشجيع الاستثمار والوكالات الوسيطة في البلدان الأعضاء مجموعة واسعة من برامج المساعدة الفنية وبناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار.

وفي سنة 2018، تراوحت مشاريع هذا البرنامج بين تطوير القدرات وتبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات والمنتديات بشأن الاستثمار. وقد أتاحت هذه المشاريع لأكثر من 60 جهة مسؤولّة في بلدان "البنك" فرص التشبيك المهنيّ وتشجيع الاستثمار. كما نُفّذت هذه المشاريع بالتعاون مع الوكالات الدولية، ومنها "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" و"وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية" و"الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار" و"المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة". أضف إلى ذلك أنّ هذا البرنامج شرع في حوار مع غينيا والنيجر وسيراليون من أجل تقديم المساعدة الفنية لوكالاتها المعنية بتشجيع الاستثمار سنة 2019.

برنامج "البنك" المتعلق بالمساعدة الفنية من أجل التكامل الإقليميّ والعالميّ في مجال التجارة

في سنة 1997، أطلق برنامج "البنك" المتعلق بالمساعدة الفنية. وكان الهدف الأساسيّ منه هو مساعدة البلدان الأعضاء على الارتقاء بقدراتها البشرية والمؤسسية من أجل التكيف مع النظام التجاريّ المتعدّد الأطراف الجديد. والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز معارف البلدان الأعضاء باتفاقيات "منظمة التجارة العالمية" وتنفيذها، وتيسير عملية انضمامها إليها. كما يشكل منحةً تستطيع فيها الجهات المسؤولة ذات الصلة من البلدان الأعضاء أن تتبادل وجهات النظر وتبحث مختلف المسائل التجارية المتعددة الأطراف. وفي السنوات الأخيرة، كان أكبر همّ البرنامج هو مساعدة البلدان الأعضاء على الانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية"، وتعزيز مهاراتها في التفاوض، والتصدّي للقضايا المتعلقة بالمفاوضات في إطار "برنامج عمل الدوحة".

وفيما يلي أهمّ الأنشطة التي نظّمها "البنك الإسلاميّ للتنمية" خلال السنة قيد النظر:

- دراسة من أجل دعم السنغال في إجراء فحص للصادرات الوطنية (بالتعاون مع "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية")؛
- وثيقة عمل موجهة للاجتماع المقبل للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاريّ لمنظمة التعاون الإسلاميّ عن الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في "منظمة التعاون الإسلاميّ" (بالتعاون مع "المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة")؛
- ورشات بالتعاون مع "صندوق النقد العربيّ" من أجل مساعدة البلدان على الانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية"؛
- التنفيذ الإقليميّ لاتفاقية تيسير التجارة في غيانا وسورينام؛



10.2 تسخير لحوم الهدى والأضاحي لمساعدة المحتاجين

الجدول 5.2 توزيع لحوم الهدى والأضاحي خلال السنوات 1436-1437هـ و1438هـ، وخطة سنة 1439هـ.

ر.ت.	البلد	1436هـ	1437هـ	1438هـ	1439هـ
1	أذربيجان	5,000	5,000	5,000	5,000
2	بنغلاديش	60,000	60,000	60,000	60,000
3	بوركينافاسو	2,500	2,500	2,500	2,500
4	تشاد	5,000	5,000	5,000	5,000
5	الاتحاد القمري	3,000	3,000	3,000	3,000
6	جيبوتي	7,000	7,000	7,000	7,000
7	غانا	500	500	500	500
8	غينيا بيساو	5,000	5,000	5,000	5,000
9	كوناكري	5,000	5,000	5,000	5,000
10	الأردن	20,000	20,000	20,000	20,000
11	لبنان	15,000	15,000	15,000	15,000
12	مالي	5,000	5,000	5,000	5,000
13	موريتانيا	10,000	10,000	10,000	10,000
14	موزمبيق	4,000	4,000	4,000	4,000
15	النيجر	2,500	2,500	2,500	2,500
16	باكستان	10,000	10,000	10,000	10,000
17	السنغال	10,000	10,000	10,000	10,000
18	سيراليون	5,000	5,000	5,000	5,000
19	السودان	10,000	10,000	10,000	10,000
20	تنزانيا	6,000	6,000	6,000	6,000
21	غامبيا	5,000	5,000	5,000	5,000
22	أفغانستان	-	-	-	-
23	مصر	60,000	60,000	-	-
	إجمالي التوزيع خارج المملكة	195,500	195,500	255,500	280,000
	إجمالي التوزيع على الفقراء في الحرم وعلى المؤسسات الخيرية بالمملكة	639,782	517,342	671,980	628,000
	المجموع	835,282	712,842	927,480	908,000

”مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحي“، المعروف أكثر باسم ”برنامج الأضاحي“، مشروع يديره ”البنك“ وهو يخدم الحجاج بأداء النسك والخدمات ذات الصلة نيابة عنهم، ويشرف ”البنك“ على الإفادة من لحوم الهدى والأضاحي على وفق المعايير الشرعية المقررة، فيوزعها على الفقراء والمحتاجين في بعض البلدان الأعضاء وعلى الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

وخلال السنة الماضية، وُزِعَ 908,000 رأس غنم و328 رأس بقر على المحتاجين. وقد وُزِعَ منها نحو 628,000 رأس غنم على المحتاجين في مكة المكرمة وعلى المؤسسات الخيرية داخل المملكة العربية السعودية. ووُزِعَ ما بقي منها، وهو 280,000 رأس غنم، خارج المملكة العربية السعودية. ويقدم الجدول 5.2 الآتي معلومات عن توزيع لحوم الهدى والأضاحي في مختلف البلدان فيما بين سنتي 1436 و1438هـ، وعن خطة توزيعها خلال سنة 1439هـ.

وخلال السنوات الأخيرة، اتخذ ”البنك“ المبادرات الجديدة التاليتين لتحسين الإفادة من لحوم الهدى والأضاحي:

مشروع الجيلتين

في ظل الشكوك التي تحوم حول الجيلتين الموجود في الأسواق هل هو حلال أو حرام، أسست ”الشركة المتحدة لإنتاج الجيلتين والمواد العضوية“ بالتعاون مع شركة هينية لإنتاج 600 طن من الجيلتين الحلال (المستخلص من جلود وعظام الأبقار والأغنام). وفي الآونة الأخيرة، جُهز مصنع الكبسولات بتكنولوجيا فائقة، مما أدّى إلى زيادة قدرته إلى إنتاج ملياري كبسولة جيلاتينية طلبة في شكل مادة أولية لتعبئة منتجات الشركات الصيدلانية المختلفة الأحجام. وتوجد خطط لرفع قدرة المصنع إلى 3 مليارات كبسولة قبل نهاية سنة 2019. ويملك ”مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحي“ شركة الجيلتين ملكية تامة.

بيع قسائم الهدى والأضاحي على الإنترنت

يقدم ”مشروع الأضاحي“ الآن للحجاج تسهيلات لأداء النسك (الهدّي والفدّي) وذبح ذبائح الأضحية والصدقة والعقيقة نيابة عنهم. وتمكّن المنصة الإلكترونية ”البنك الإسلامي للتنمية“ من إنشاء قاعدة بيانات مركزية، تساعد على التخطيط للإفادة المثلى من لحوم الهدى والأضاحي، وخدمة الحجاج باستيفاء جميع الشروط الشرعية والصحية، وضمان مستوى عالٍ من النظافة العامة. وخلال سنة 2018، باع المشروع نحو 910,000 قسيمة عبر مختلف القنوات الممكنة.

3 تعزيز الفعالية المؤسسية





الفصل 3 تعزيز الفعالية المؤسسية

مقدمة

يعرض هذا الفصل أنشطة "البنك" في مجال الفعالية المؤسسية، فيهتم بجوانب، منها مجلس المحافظين؛ ومجلس المديرين التنفيذيين؛ والمراجعة؛ وإدارة المخاطر؛ والتقييم؛ والامتثال؛ ونتائج الفعالية الإنمائية؛ وإدارة الموارد البشرية.

يتألف مجلس المحافظين من ممثلي البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57)، وهم وزراء في الغالب. ويمثل محافظ ومحافظ مناوب كل بلد عضو في مجلس المحافظين. ولكل بلد عضو

500

هوت أساسيًا، زائدًا هوتاً واحداً عن كل سهم يكتتب فيه

الفصل 3 إيجاز

يتألف مجلس المديرين
التنفيذيين من

18 عضواً

9 أعضاء
منتخبين
يمثل كل منهم
مجموعة تتراوح بين

4 و7
بلدان

9 أعضاء
مهينين
يمثل كل منهم

أحد أكبر
البلدان
التسعة
مساهمة،

اعتمد مجلس
المديرين التنفيذيين

18
مشروعاً واتخذ
70
قراراً

يعقد مجلس المديرين
التنفيذيين الحالي،
الذي هو الآن في دورته
الخامسة عشرة،

5
اجتماعات في السنة
عادة

1.3 مجلس المحافظين

يتألف مجلس المحافظين من ممثلي البلدان الأعضاء السبعة والخمسين (وهم وزراء في الغالب). ويجتمع مرّة في السنة عادة. وقد عقد اجتماعه السنوي الثاني والأربعين (42) سنة 1438 (2017) بجدة، وذلك طبقاً لقرار سابق يقضي بأن يجتمع في دولة المقرّ مرّة كل ثلاث سنوات.

ويمثل محافظ ومحافظة مناوب كل بلد عضو في مجلس المحافظين. ولكل بلد عضو 500 صوت أساسي، زائداً صوتاً واحداً عن كل سهم يكتسب فيه. ويتخذ مجلس المحافظين قراراته عموماً بأغلبية الأصوات الممثلة في الاجتماع. ويجتمع مرّة في السنة للنظر في أنشطة "البنك" خلال السنة السابقة، ولبحث استراتيجياته وسياساته المستقبلية. ويعين مجلس المحافظين خلال اجتماعه السنوي رئيساً له يشغل المنصب إلى حين انتخاب خلف له في اجتماع المجلس التالي. وتتركز كل سلطات "البنك" في مجلس المحافظين. ويفوض إلى مجلس المديرين التنفيذيين أنشطة "البنك" العامة إلا ما كان من زيادة أو خفض رأسمال "البنك" المحرّج به، وقبول انضمام بلد أو وقف عضوية بلد آخر، وانتخاب رئيس "البنك" والمديرين التنفيذيين. وتحديد مدة خدمتهم، والمصادقة على تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية، وتحديد الاحتياطي، وتوزيع الأرباح. كما يجوز لمجلس المحافظين، بحسب "اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية"، اعتماد الأنظمة واللوائح وإنشاء المؤسسات الفرعية اللازمة لإدارة أنشطة "البنك".

الاجتماع السنوي الثالث والأربعون لمجموعة البنك

عقد مجلس محافظي "البنك" اجتماعه الثالث والأربعين (43) فيما بين 17 و19 رجب 1439 (3-5 أبريل 2018) في تونس، عاصمة الجمهورية التونسية، وذلك تحت شعار "الشراكة من أجل التنمية المستدامة: العمل معاً من أجل النهوض بتنمية رأس المال البشري والابتكار والتحول الرقمي". وقد سبقته فعاليات استغرقت ثلاثة أيام، وتناولت مواضيع بالغة الأهمية، منها "المنتدى العالمي للمالية الإسلامية"، و"إقامة الشراكات العالمية من أجل النقل المستدام والتنقل المستدام"، و"التكنولوجيات الرقمية من أجل التنمية المستدامة"، و"قمة مجموعة البنك للشباب"، و"منتدى القطاع الخاص". كما كان الاجتماع السنوي مناسبة للإعلان الرسمي عن الجيل الثاني من "تحالف مكافحة العمى الممكن تفاديه" (2018-2022)

- أحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير السنوي للبنك عن سنة 1438-2017، وصادق على القوائم المالية وعلى تعيين المراجع الخارجي للحسابات؛

2.3 مجلس المديرين التنفيذيين

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من 18 عضواً: تسعة أعضاء معينين يمثل كل منهم أحد أكبر البلدان التسعة مساهمةً، وتسعة أعضاء منتخبين يمثل كل منهم مجموعة تتراوح بين 4 و7 بلدان. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين الحالي، الذي هو الآن في دورته الخامسة عشرة، 5 اجتماعات في السنة عادةً.

ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية توجيه عمليات "البنك" العامة، ويمارس جميع الصلاحيات التي يخولها إياها مجلس المحافظين. ومن هذه الصلاحيات التحضير لأعمال مجلس المحافظين، واتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة وعمليات "البنك"، واعتماد الموازنة، ورفع حسابات كل سنة مالية إلى مجلس المحافظين للمصادقة عليها في كل اجتماع سنوي.

كما زاول مجلس المديرين التنفيذيين مهامه في أربع لجان هي:

- لجنة الحوكمة والإدارة؛
- لجنة العمليات والفعالية الإنمائية؛
- لجنة المالية وإدارة المخاطر؛
- لجنة المراجعة.

واعتمد مجلس المديرين التنفيذيين، في إطار عمله الاعتيادي، 18 مشروعاً واتخذ 70 قراراً بشأن مسائل التمويل والسياسات والإدارة. ويتضمن الجدول 1-3 الآتي بعض البيانات الأساسية عن اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين سنة 1439-1440هـ (2018).

الجدول 1.3 بيانات عن اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين خلال سنة 1439-1440هـ (2018)

تاريخ اجتماع مجلس المديرين التنفيذيين	رقم الاجتماع	المشاريع*	عمليات المعونة الخاصة	بنود الاستراتيجية والسياسات	بنود أخرى	تقارير المتابعة	البنود المعتمدة من رئيس "البنك" والمعروضة على مجلس المديرين التنفيذيين للعلم**	مجموع البنود المدرجة في جداول الأعمال	القرارات المعتمدة
الأحد 25 فبراير 2018 (9 جمادى الآخرة 1439)	324	1	-	5	13	2	-	21	8
الأحد 1 أبريل 2018 (15 رجب 1439)	325	2	-	2	9	2	2	17	5
الأحد 1 يوليو 2018 (17 شوال 1439)	326	2	8	6	14	2	-	32	17
الأحد 2 سبتمبر 2018 (22 ذي الحجة 1439)	327	2	3	7	15	2	1	30	7
الأحد 16 ديسمبر 2018 (9 ربيع الآخر 1440)	328	11	11	9	17	2	3	53	33
المجموع	5 اجتماعات	18	22	29	68	10	6	153	70

(*) المشاريع + المساعدات الفنية.

(**) يشمل هذا العمود كذلك مشاريع المساعدة الفنية التي اعتمدها رئيس "البنك".

ملحوظة: اتخذ المجلس قرارات بشأن 70 بنداً، من أصل البنود المائة والثلاثة والخمسين (153) التي نظر فيها، واعتمد الرئيس 6 بنود. أما باقي البنود الثمانية والستين (68) في جدول الأعمال، التي نظر فيها المجلس، فتتعلق بتقارير اللجان المنتهية عن مجلس المديرين التنفيذيين، والجلسات المغلقة، والبنود الدائمة، مثل إقرار جدول الأعمال، واعتماد المحاضر، والتقرير الشفوي الموجز لرئيس "البنك"، وعمليات الاستثمار، والبنود الأخرى المقدمة للعلم.

3.3 إدارة المخاطر

إدارة المخاطر "إدارة" تتمثل وظيفتها الأساسية في تقييم و رصد وإدارة مختلف المخاطر التي يتعرض لها "البنك"، كمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة والتمويل، ومخاطر العمليات. وهي مسؤولة عن التحقق من أن "البنك" يحافظ على سلامة بيان مخاطره، وقوة مركزه المالي، وجدارته الائتمانية التي تمكّنه من الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز "AAA". كما تضم "إدارة المخاطر" الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز حوكمة المخاطر المالية وتقليل تعرض "البنك" العام للمخاطر.

وقد تطوّرت أنشطة "إدارة المخاطر" تطوّراً كبيراً في السنوات الأخيرة، من حيث استمرار تعزيز هيكل ونظم إدارة المخاطر، ووضع السياسات والتوجيهات، وتوافر الموارد البشرية، وهو تطوّر مكّن "إدارة المخاطر" من مساعدة "البنك" على الحفاظ على بيان مخاطره المنخفض وتصنيفه الائتماني الممتاز "AAA" من وكالات التصنيف الدولية الثلاث.

وتولي "إدارة المخاطر" الاهتمام اللازم للقدرة على تحمّل المخاطر وقواعد الاحتراز المنصوص عليها في إطار البنك المتعلق بكفاية رأس المال وإدارة التعرض. وتجري مراقبة المخاطر على مختلف المستويات، إذ يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين و"لجنة المالية وإدارة المخاطر" المبنية عنه الاستراتيجية والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالمخاطر. وتسهر هيئة إدارة "البنك" - بدعم من "لجنة إدارة المخاطر" و"لجنة إدارة الأصول والخصوم" - على تنفيذ الأنشطة طبقاً لإطار معتمد لحوكمة المخاطر.

ويعلّق "البنك" أهمية كبيرة على تعزيز قدراته الداخلية في مجال إدارة المخاطر، وآليات رقبته، وضمائنه الائتمانية. وفي سنة 2018، اتخذ "البنك" مبادرات عدة لتعزيز إجراءاته المتعلقة بإدارة وحوكمة المخاطر. ومن هذه المبادرات صياغة إطار الاستعداد للمخاطر، وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية (بإنشاء منصات محلي المخاطر، ونمذجة الخسائر الناجمة عن التقصير، ونمذجة تقييم مخاطر الأسهم)، وتعزيز مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة، وتحسين وظيفة فحص مخاطر المحفظة. كما يبذل "البنك" جهوداً دؤوبة في سبيل النهوض بثقافة المخاطر، وتنفيذ إطاره المتعلق بالمخاطر التشغيلية، وتعزيز آليات رقبته الداخلية.

4.3 أنشطة المراجعة

تمثّل "إدارة المراجعة الداخلية" خط الدفاع الثالث في إطار إدارة المخاطر. وتقدّم تأكيداً مستقلاً وموضوعياً، وخدمات استشارية بشأن الفعالية العامة لأهمّ آليات ونظم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومنها الكيفية التي يحقّق بها خطا الدفاع الأول والثاني أهدافهما في مجال الرقابة وإدارة المخاطر.

وتستخدم "إدارة المراجعة الداخلية" طريقة تهتمّ بالمخاطر لوضع "خطة مراجعتها السنوية" التي تتسق مع أولويات "البنك" الاستراتيجية وأهمّ مخاطره. وكلما أُديت ملاحظات، فإنّ "إدارة المراجعة الداخلية" تتكفل بإجراء تقييم مستقل لمدى ملاءمة خطط العمل التي تتخذها هيئة الإدارة من أجل حل المشاكل، ثم تتابعها متابعة صارمة. ويتبرم مدير "إدارة المراجعة الداخلية" من الناحية الوظيفية لرئيس "لجنة المراجعة"، ولكنه يتبرم من الناحية الإدارية لرئيس "البنك".

وقد ركزت أولويات سنة 2018 على تعزيز "إدارة المراجعة الداخلية". ومن هذه الأولويات ما يلي: (1) إنشاء شعبة للمراجعة المعلوماتية؛ (2) فحص ممارسات المراجعة الداخلية وإجراءاتها من أجل تحسين فعاليتها؛ (3) تحديث نطاق المراجعة وإنشاء سجل للمخاطر المعلوماتية يشمل تقييماً وافياً لهذه المخاطر؛ (4) مواصلة الاستثمار في أدوات استخراج البيانات وأدوات المراجعة بمساعدة الحاسوب؛ (5) تحسين مهارات المراجعين بتنظيم الدورات التدريبية والورشات. كما نظمت "إدارة المراجعة الداخلية" ورشات عن "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، وعن الأمن الإلكتروني، وعن الحوسبة السحابية، شارك فيها ممثلون لإدارات أخرى داخل "مجموعة البنك".

ويظلم رئيس "البنك" و"لجنة المراجعة" على أنشطة المراجعة الداخلية عن طريق التقارير التالية: (1) تقارير الأنشطة التي تتضمن معلومات عن نتائج المراجعة وتُرفع إليهما خلال السنة وفي نهاية السنة؛ (2) تقارير مرحلية عن تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة وتُرفع إليهما مرة كل ثلاثة أشهر.

وتمكّنت "إدارة المراجعة الداخلية" - في إطار إقامة علاقات شراكتها وتعاونها على الصعيد الدولي - من المشاركة في الاجتماع السنوي لكلّ من الجهات التالية: (1) مجموعة الرؤساء التنفيذيين للمراجعة في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ (2) ممثلي دوائر المراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الداخلية ذات الصلة. وقد تبادل المشاركون في هذه الاجتماعات التجارب والممارسات الفضلى في مجال المراجعة الداخلية.

يتمتع "البنك" بسلامة مالية متينة ويحظى بدعم قوي من الجهات المساهمة فيه. وقد نتج عن ذلك حفاظه على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الرائدة مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

5.3 التصنيف الائتماني

يتمتع "البنك" بسلامة مالية متينة ويحظى بدعم قوي من الجهات المساهمة فيه. وقد نتج عن ذلك حفاظه على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الرائدة (وهي "ستاندرد أند بورز" و"موديز" و"فيتش ريتينغس") مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويشكل "البنك" أيضاً إحدى أعلى مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف تصنيفاً بحسب التصنيف الائتماني المستقل. فقد عدّه كلٌّ من "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي" و"اللجنة الأوروبية" بنكاً إئتمانياً متعدّد الأطراف "معدوم المخاطر".

وتحافظ "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" منذ سنة 2008، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من وكالة موديز، وهو أحد أعلى التصنيفات الائتمانية التي تُمنح لكبرى مؤسسات التأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية في العالم. ويجسّد هذا التصنيف جودة أصول هذه "المؤسسة" وكفاية رأسمالها، وحسن أدائها في مجال الاكتتاب، والدعم المحتمل من الجهات المساهمة فيها. كما يسلط الضوء على هيكلها القانوني ونموذج عملها، بحفظها المؤسسة المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في العالم التي تقدّم تأميناً وإعادة تأمين موافقين للشريعة.

وحافظت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" أيضاً على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" من وكالة موديز. غير أن نظرتها المستقبلية تغيرت إلى "تصنيف قيد النظر". وأكدت وكالة ستاندرد أند بورز خلال سنة 2018 تصنيفها لهذه "المؤسسة" بدرجة "A+", مع نظرة مستقبلية "سلبية"، في حين خفضت وكالة فيتش ريتينغس تصنيفها الائتماني لها بدرجة واحدة إلى "AA-", مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

كما حافظت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" على تصنيفها الائتماني بدرجة "A1" من وكالة موديز، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويأخذ هذا التصنيف الائتماني في الاعتبار متوسط الرفع المالي المقرر للميزانية العمومية لهذه "المؤسسة"، وقوّة سيولتها، ومتوسط تقييمها لكفاية رأس المال، ودعم الأعضاء لها.

6.3 استراتيجيّة الشراكة القطريّة

في سنة 2010، أطلقت "استراتيجية الشراكة القطرية" كتي تكون أداة هامة لتحديد استراتيجيات مشاركة البلدان الأعضاء على المدى المتوسط، ولتنسيق تدخلات "مجموعة البنك" في هذه البلدان. وهي أيضاً آلية لتعزيز الحوار مع الأطراف المعنية الأساسية في البلدان الأعضاء وغيرها من الجهات الإنمائية الشريكة. وينطلق إعداد "استراتيجيات الشراكة القطرية" من "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس". ولقد حرصت "مجموعة البنك"، في جميع مراحل "استراتيجية الشراكة القطرية"، على تعزيز حوارها مع الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء ومع غيرها من الجهات الإنمائية الشريكة الأساسية.

وفي ديسمبر 2018، كانت "مجموعة البنك" قد أعدت 22 "استراتيجية شراكة قطرية"، اكتملت منها 17 استراتيجية، وتوجد 5 أخرى في مراحل متباينة من التنفيذ (الجدول 3-2). وحققت جميع "استراتيجيات الشراكة القطرية" نتائج مذهلة، سواء في الأنشطة التمويلية أو غير التمويلية.

وفي نهاية سنة 2018، بلغ المعدّل العام لإنجاز "استراتيجيات الشراكة القطرية" السبع عشرة (17) المكتملة 109%. كما حققت "استراتيجيات الشراكة القطرية" مع قازاقستان وماليزيا والصومال والكويت، التي لم تحصل على تمويل أولي، مستوى مرضياً من التنفيذ سواء في الأنشطة التمويلية أو غير التمويلية. وبلغ معدّل الإنجاز العام في "استراتيجيات الشراكة القطرية" الـ 17 والعشرين (22) من حيث الاعتمادات في "مجموعة البنك" 72% من حجم التمويل الاستدلالي، تقدّم منها "البنك" 63%، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" 87%، و"المؤسسة الإسلامية للقطاع الخاص" 33%. وبلغت قيمة أنشطة "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في مجال ائتمان الاستيراد والتصدير والتأمين من المخاطر السياسية 3,9 مليار دولار أمريكي مقابل مبلغ إجمالي متوقّع قدره 4 مليارات دولار أمريكي (وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 118%). كما نفذ "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" عدّة برامج لتطوير القدرات والتدريب في البلدان الأعضاء، واضطلعت "إدارة الخزانة" بعمليات الاستثمار خلال المدة المعنية باستراتيجيات الشراكة القطرية.

ومن بين "استراتيجيات الشراكة القطرية" الخمس الجديدة التي هي قيد الإعداد، بلغت "استراتيجية الشراكة القطرية" مع المملكة العربية السعودية مرحلة إطلاقها، في حين توجد الاستراتيجيات الأربعة الأخرى في طور الصياغة. وهي استراتيجيات تخصّ الغابون والمالديف والمغرب ("استراتيجية الشراكة القطرية" 2) وتركيا ("استراتيجية الشراكة القطرية" 2).

في ديسمبر 2018،
كانت "مجموعة البنك" قد أعدت
22
"استراتيجية شراكة قُطرية"،

اكتملت منها
17
وتوجد
5

في مراحل متباينة من التنفيذ

الجدول 2.3 حالة "استراتيجيات الشراكة القُطرية لمجموعة البنك" (في نهاية سنة 2018)

نسبة الإنجاز ^(أ)	صافي الاعتمادات (بملايين الدولارات الأمريكية)	حجم التمويل الاستدلالي (بملايين الدولارات الأمريكية)	
أولاً: الاستراتيجيات المكتملة^(ب)			
151%	2,866	1,900	1 تركيا (2010-2013)
186%	548	295	2 أوغندا (2011-2013)
44%	1,450	3,300	3 إندونيسيا (2011-2014)
100%	700	700	4 موريتانيا (2011-2015)
66%	332	500	5 مالي (2011-2014)
144%	3,607	2,500	6 باكستان (2012-2015)
126%	961	760	7 السنغال (2012-2015)
90%	781	870	8 تونس (2013-2016)
35%	279	799	9 النيجر (2013-2015)
232%	153	66	10 سورينام (مؤقتة) (2014-2015)
104%	2,088	2,000	11 المغرب (2013-2017)
93%	417	450	12 تشاد (2014-2016)
103%	585	570	13 بنين (2014-2017)
-	40	*	14 ماليزيا (2012-2015)
-	1,193	*	15 قازاقستان (2012-2014)
-	21	*	16 الكويت (2012-2015)
-	5.3	*	17 الصومال (مؤقتة) (2014-2015)
109%	16,028	14,710	مجموع "استراتيجيات الشراكة القُطرية" المكتملة
ثانياً: "استراتيجيات الشراكة القُطرية" قيد التنفيذ			
70%	7,877	11,215	18 بنغلاديش (2013-2018)
32%	1,634	5,165	19 إندونيسيا (2016-2020) - الاستراتيجية 2
67%	802	1,200	20 تونس (الاستراتيجية 2) (2018-2020)
لا ينطبق ^(ج)	لا ينطبق ^(ج)	1,300	21 أوزبكستان (2018-2021)
لا ينطبق ^(ج)	لا ينطبق ^(ج)	2,750	22 مصر (2019-2021)
48%	10,313	21,630	مجموع "استراتيجيات الشراكة القُطرية" قيد التنفيذ
ثالثاً: معدلات إنجاز "استراتيجيات الشراكة القُطرية" في "مجموعة البنك"			
63%	10,714	17,026	البنك الإسلامي للتنمية
87%	14,947	17,235	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
33%	680	2,079	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
72%	26,341	36,340	"مجموعة البنك" ("البنك الإسلامي للتنمية"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص")
بلغت قيمة أنشطة "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" في مجال الائتمان الاستيراد والتصدير والتأمين من المخاطر السياسية 4.8 مليار دولار أمريكي مقابل مبلغ إجمالي متوقع قدره 4.1 مليار دولار أمريكي (وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 117%). كما نفذ "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" عدة برامج لتطوير القدرات والتدريب في البلدان الأعضاء، واضطلعت "إدارة الخزنة" بعمليات الاستثمار خلال المدة المعنية باستراتيجيات الشراكة القُطرية.			
رابعاً: استراتيجيات شراكة قُطرية جاهزة للتنفيذ			
استراتيجيات شراكة قُطرية قيد الإعداد، إحداها (مع المملكة العربية السعودية) جاهزة للتنفيذ.			
خامساً: استراتيجيات شراكة قُطرية جاهزة للتنفيذ وفق خيار سلاسل القيمة			
شُرع في تنفيذ 4 "استراتيجيات شراكة قُطرية" سنة 2018 في إطار خيار سلاسل القيمة مع تركيا ("استراتيجية الشراكة القُطرية" - 2)، والمغرب ("استراتيجية الشراكة القُطرية" - 2)، والمالديف، واليابون.			

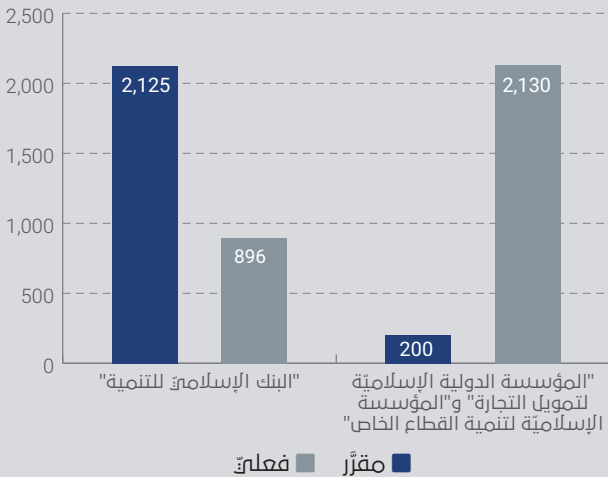
* تشير إلى أنه لا يوجد حجم تمويل استدلالي في برامج "استراتيجية الشراكة القُطرية" المعنية.
(أ) يمثل "معدل الإنجاز" صافي الاعتمادات في شكل نسبة مئوية من التمويل الاستدلالي.
(ب) يقوم ترتيب البلدان على سنة الإطلاق.
(ج) جرى إطلاقها في الأونة الأخيرة. ولذلك سَتعرض المنجزات في التقرير المقبل.

الإطار 1.3 باكستان: فحص تنفيذ "استراتيجية الشراكة القطرية"

استندت "استراتيجية الشراكة القطرية" التي تغطي ما بين سنتي 2012 و2015 إلى ثلاث ركائز أساسية هي: تحسين تطوير البنى التحتية، ودعم استدامة الزراعة والتنمية الريفية، وتعزيز التنمية البشرية، وإلى مجالين ناظمين هما: تنمية القطاع الخاص بتحسين الاستثمار والتجارة؛ ودعم المالية الإسلامية، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات، وتبادل المعارف والخبرات.

وقد اعتمدت "مجموعة البنك" - خلال مدة نفاذ "استراتيجية الشراكة القطرية" - مبلغاً إجمالياً قدره 3.8 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع وعمليات تمثل 15% من مخصص "استراتيجية الشراكة القطرية" الأطلاحي الذي يبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي. واعتمدت مؤسستان من مؤسسات "مجموعة البنك"، هما "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، 2.012 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 805% على المبلغ المقرّر (250 مليون دولار أمريكي). فقد اعتمدت "المؤسسة الدولية الإسلامية للتجارة" لتمويل التجارة "ملياري دولار أمريكي من المعاملات التجارية، في حين اعتمدت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" عمليتين بمبلغ قدره 12.7 مليون دولار أمريكي. أما "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، فقدّمت تأميماً بقيمة 206.9 مليون دولار أمريكي للأعمال المتعلقة بالتحدير، في حين نظم "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" 12 نشاطاً تدريبياً ودورتين للتعليم عن بعد. ومن جهة أخرى، اعتمد "البنك" 22 عملية سيادية بقيمة 896 مليون دولار أمريكي تمثل 42% من مبلغ 2.125 مليار دولار أمريكي المقرّر.

الشكل 1.3 المبلغ المقرّر ≠ المبلغ المعتمد في إطار "استراتيجية الشراكة القطرية"



وتجدر الإشارة إلى أن "مجموعة البنك" - بعد أن اعتمد "البنك" نموذج الإئمائي الجديد في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس" - تعمل على تغيير توجّوها في "استراتيجيات الشراكة القطرية" بطريقتين. تتمثل أولاهما في جعل "استراتيجية الشراكة القطرية" أكثر مبادرة، بحيث تستطيع "مجموعة البنك" النظر في الصعوبات التي تواجه البلد المعنّي وتقتصر طويلاً مبنيةً على دراسات تشخيصية شاملة. أما الطريقة الثانية، فتكمن في لجوء "مجموعة البنك" إلى **خيار سلاسل القيمة** الذي يرمي إلى الاستفادة من المزايا التنافسية المتأصلة في البلد لتسريع النمو، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز العمل اللائق. وهو خيار سيمكّن "مجموعة البنك" من مساعدة البلدان على تعبئة التمويلات اللازمة لصناعات معيّنة، ولتهيئة بيئة مواتية، ولجذب الاستثمارات الخاصة، ولترشيد استخدام الموارد العامة. وإذ يعمل "البنك" على تنفيذ "استراتيجيات الشراكة القطرية" القائمة على سلاسل القيمة، فإنه سيصبّ اهتمامه على القيمة المضافة، وسيحدّد الجهات الشريكة الإئمائية على العمل المشترك، وسيحدّد دور كل من هذه الجهات الشريكة في سلسلة القيمة، وذلك كلّ من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين معاش الناس.

وسينفّذ هذا الخيار الجديد خلال إعداد وتنفيذ "استراتيجيات الشراكة القطرية" الأربعة الجديدة مع كل من الغابون والمالديف والمغرب وتركيا.

7.3 تقييم العمليات

في سنة 2018، خضع للتقييم البعدي 15 مشروعاً مكتملاً كان قد موّل من "الموارد الرأسمالية العادية" في 14 بلداً. وكانت هذه المشاريع في قطاع النقل (5) والطاقة (3) والتعليم (2) والزراعة (2) والصحة (1) والمياه والصرف الصحي (1) والصناعة والتعدين (1).

وبناءً على طلب هيئة الإدارة، خضع للتقييم البعدي "برنامج التصدي العاجل لفيروس إيبولا"، الذي موّله برنامج "فاعل خير" في غرب أفريقيا. كما يجري التقييم البعدي لأنشطة "الصندوق الاستثماري" في فلسطين. وعلاوة على ذلك، جرى فحص وتدقيق 21 تقريراً عن اكمال المشاريع بالتعاون مع "البنك الدولي".

وفي سنة 2018، جرى فحص تنفيذ أربع "استراتيجيات للشراكة القطرية" مع تشاد والمغرب وموريتانيا وباكستان، وبدأ فحص تنفيذ "استراتيجية الشراكة القطرية" مع سورينام. وأعدّ تقريراً مجمل عن تقييم قطاع التعليم. كما اكتمل تقييم برنامجين لدعم التمويل الأضرّ نفذهما "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية". ويلخص الإطار 1.3 التقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجية الشراكة القطرية مع باكستان، فيما يسلط الإطاران 1.3 و2.3 الضوء على مشروعين من المشاريع التي خضعت للتقييم في سنة 2018.

يعرض "الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" الطريقة التي يعزز بها "البنك" التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم.

8.3 الفعالية الإنمائية

حدّد البرنامج الخماسي للرئيس "نموذجاً تشغيلياً جديداً يرمي إلى تعزيز فعالية "البنك" الإنمائية باعتماد خيار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة وآليات التنفيذ الناجمة عن طريق تطبيق اللامركزية. وفي إطار هذا النموذج، استُحدثت ممارسات إنمائية عالمية محورية في مقرّ "البنك" الذي سيعمل مباشرةً مع المراكز الإقليمية على إنتاج معارف فُطرية وقطاعية ومحورية، وعلى ترسيخ الممارسات الفضلى العالمية خلال مراحل تصميم وتنفيذ المشاريع.

ويُعَدُّ "البنك"، الذي يراعي السياق الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء والعالم عموماً، "فحصاً سنوياً للفعالية الإنمائية" يستلهم "إطار الاستراتيجية العشرية" (الأهداف الاستراتيجية، والركائز الاستراتيجية، والتوجيهات) و"خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030". وهو يقدّم مؤشرات تمكّن من رصد التقدم، الذي تحرزه البلدان الأعضاء في مجال التنمية.

ويعرض "الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" الطريقة التي يعزز بها "البنك" التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. كما يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ "الاستراتيجية العشرية للبنك" و"البرنامج الخماسي للرئيس" وفي مواءمتهما مع الخطط العالمية، مثل "أهداف التنمية المستدامة" و"اتفاق باريس بشأن المناخ". ويبيّن هذا التقييم لفعالية تدخّلات "البنك" في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء - وهو تقييم مدعوم بأدلة - أن "مجموعة البنك" تسير عموماً في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق النتائج المتوقّاة من تلك التدخّلات. وتبذل الجهود في سبيل تحديث "إطار البنك المتعلق بإدارة النتائج". وهو تحديث سيمكّن من مواجهة الصعوبات الجديدة الناجمة عن التحوّل الأخير لنموذج أداء "البنك"، وعن ضرورة الاتساق مع الخطط العالمية.

الإطار 2.3 كوت ديفوار:

دعم برنامج إعادة إعمار مناطق الوسط والشمال والغرب في مرحلة ما بعد النزاع

يتألف هذا المشروع - الذي كان جزءاً من برنامج إعادة الإعمار - من 4 مكونات هي: (1) تحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب في مدينة "مان" ببناء محطة معالجة جديدة تبلغ طاقتها الاستيعابية 3م600 في الساعة، وشبكة لتوزيع المياه لا يقل طولها عن 20 كلم؛ (2) تحسين فرص الاستفادة من الشبكات الطرقية في مدينتي "أوديين" و"كورهوغو" بإصلاح 12,65 كلم من الطرق المعبّدة (3 طرق يبلغ مجموع طولها 3,85 كلم في مدينة "أوديين"، و4 طرق يبلغ مجموع طولها 8,80 كلم في مدينة "كورهوغو")؛ (3) إعادة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني في مدينتي "بواكي" و"أوديين" بترميم وتجهيز مدارس التعليم الثانوي المهني؛ (4) دعم البرنامج الوطني للخدمة المدنية بإعداد دراسة جدوى عن دمج المتمرّدين السابقين في فرص عمل مدنية، وتحديد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لذلك.

وكانت حصائل هذا المشروع هامةً من حيث إتاحة فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب والنقل الحضري والتعليم، لكنها كانت أقل أهمية من حيث إعادة دمج المتمرّدين السابقين. فقد ارتفع عدد المستفيدين من مشروع الربط بشبكة توزيع المياه في مدينة "مان" من 4,612 مستفيداً سنة 2012 إلى 9,646 مستفيداً بعد تنفيذه. وأنشئت بمحاذاة الطرق، التي بُنيت في إطار المشروع، أنشطة اقتصادية هامة (التجارة). وقد سجّل نحو 7,000 منشأة في "كورهوغو"، ازدهرت جميعها بمحاذاة الطرق، منها بنوك ومجازر ومخابز وورشات وشركات تأمين وصيدليات. وفيما يتعلق بمدارس "بواكي"، ارتفع مجموع عدد التلاميذ المسجّلين من 335 تلميذاً سنة 2013-2014 إلى 763 تلميذاً خلال السنة الدراسية الحالية. أضف إلى ذلك أن الدراسة التي أجريت دعماً لبرنامج الخدمة المدنية الوطنية مكنت من تحديد 60,000 مقاتل متمرّد استهدفهم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستفادوا من الإدماج في الشرطة والجيش وفي الأنشطة الاقتصادية المناسبة.

1 القضاء على
الفقر



5 المساواة بين
الجنسين



الإطار 3.3 برنامج "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلق بدعم التمويل الأصغر

هَمَم "البنك" برنامج دعم التمويل الأصغر ونقده في عدة بلدان أعضاء، سعياً منه لتحقيق هدفه الأسمى المتمثل في الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي للشرائح الاجتماعية الفقيرة، ولاسيما النساء، وذلك بإتاحة فرص الحصول على الموارد المالية والمهارات والخبرات اللازمة لها لإيجاد فرص عمل مجزية، وبالنهوض بالخدمات المالية الإسلامية في الوقت نفسه. وينفذ برنامج دعم التمويل الأصغر في 9 بلدان أعضاء معظمها من البلدان ذات الدخل المحدود أو المتوسط التي تتفشى فيها مستويات مرتفعة من الفقر. ولذلك يأتي هذا المشروع في الوقت المناسب، وهو ملائم لاحتياجات البلدان المستفيدة ومتسق مع استراتيجياتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر. وقد اعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" 16 مشروعاً تُمَلِّ 43 عملية لفائدة برنامج دعم التمويل الأصغر بقيمة 237,58 مليون دولار أمريكي. وفي هذا الصدد، بلغت مساهمة هذا "الصندوق" المباشرة 75,4 مليون دولار أمريكي (31%)، ومساهمة "البنك" 67,24 مليون دولار أمريكي (28%). أما بقية المبلغ، وهو 94,95 مليون دولار أمريكي (41%)، فساهمت به حكومات البلدان المستفيدة وجهات مشاركة في التمويل، مثل "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا" و"صندوق أوبك للتنمية الدولية". وفي إطار هذا التقييم، طبقت "إدارة تقييم العمليات" اهتمامها على 4 مشاريع- ضمن "برنامج دعم التمويل الأصغر"- في كل من بنين وقازاقستان وجمهورية قرقيزستان وطاجيكستان.

ونفذ هذا المشروع في إطار برامج التمويل الأصغر وبناء القدرات المحلية من أجل التعريف بالمالية الإسلامية. وهَمَم برنامج التمويل الأصغر هذا لفائدة الأشخاص النشطين اقتصادياً المحرومين من الخدمات المالية. وعاد هذا البرنامج بالفائدة المباشرة على أكثر من 147,000 مستفيد في البلدان الأربعة التي خضعت فيها المشاريع المنفذة للتقييم، وذلك بتقديم قروض تراكمية قدرها 78 مليون دولار أمريكي واستحداث نحو 35,000 فرصة عمل جديدة. وتراوح متوسط القروض بين نحو 213 دولاراً أمريكياً في بنين و21,000 دولار أمريكي في قازاقستان. بيد أنه كان بالإمكان تحسين تأثير البرنامج بإيلاء المزيد من الاهتمام للمرأة، لأن نسبة النساء المستفيدات كانت أدنى من النسبة المستهدفة البالغة 50% (باستثناء بنين). وكان لمكوّن بناء القدرات تأثير محدود جداً على وكالات الإنجاز، لأن البرنامج نُفذ أساساً (ما عدا في قازاقستان) بصيغة التمويل التقليدية وليس بصيغة التمويل الإسلامي كما كان مقرراً.



استحدثت وظائف جديدة لاكتساب مزيد من الخبرة في مجالات أساسية، كتغيير المناخ، وتمكين المرأة والشباب، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

10.3 إدارة الموارد البشرية

خلال سنة 2018، استكمل "البنك" إعادة هيكلته التي ترمي إلى تحقيق الاتساق مع توجهه الاستراتيجي الجديد، فاستحدثت وظائف جديدة لاكتساب مزيد من الخبرة في مجالات أساسية، كتغيير المناخ، وتمكين المرأة والشباب، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وفي سنة 2018، واصل البنك جهوده الرامية إلى ملء المناصب الشاغرة سواء في مقره أو في مراكزه الإقليمية. وكان الهدف المنشود خلال هذه السنة هو ملء ما لا يقل عن 70 منصباً. وقد أصدر "البنك" 87 عرض عمل منذ 1 يناير 2018، شغل منها 27 منصباً سنة 2018، منها 15 منصباً شغلها مرشحون داخليون. وروجعت سياسة "البنك" المتعلقة بالتوزيع الجغرافي في مجال التوظيف. فعُيّن موظفون من مختلف البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء.

وفي نهاية سنة 2018، بلغ إجمالي عدد موظفي "مجموعة البنك" 1,202 موظف، منهم 10 أعضاء في "هيئة الإدارة"، و39 مدير إدارة، و78 مدير شعبة، و766 موظفاً مهنيًا، و113 موظفاً شبه مهنيًا، و196 موظف دعم.

ولما كان "البنك" حريصاً على تحسين قدرته على تعزيز استجابته للبلدان الأعضاء، فقد رفع عدد المناصب المستحدثّة في البلدان الأعضاء من 90 إلى 216 منصباً، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من الضعف. وفي الوقت نفسه، خُفضت النفقات غير المباشرة في وظائف الإدارة والدعم. وعُيّن أكثر من 100 موظف جديد خلال سنة 2018، وبلغت عملية اختيار 100 موظف آخر مراحلها النهائية.

وفي إطار مواصلة توفير القوّة العاملة التي يحتاج إليها "البنك"، خضعت وظيفة الموارد البشرية لإعادة هيكلة شاملة وفق نموذج الممارسات الفضلى؛ وخضعت السياسات للتبسيط، وأليات العمل للرقمنة. ووضعت طريقة جديدة لإدارة الأداء، وروجعت هيكل التعويضات حراً على تنافسية "البنك" في سوق المواهب.

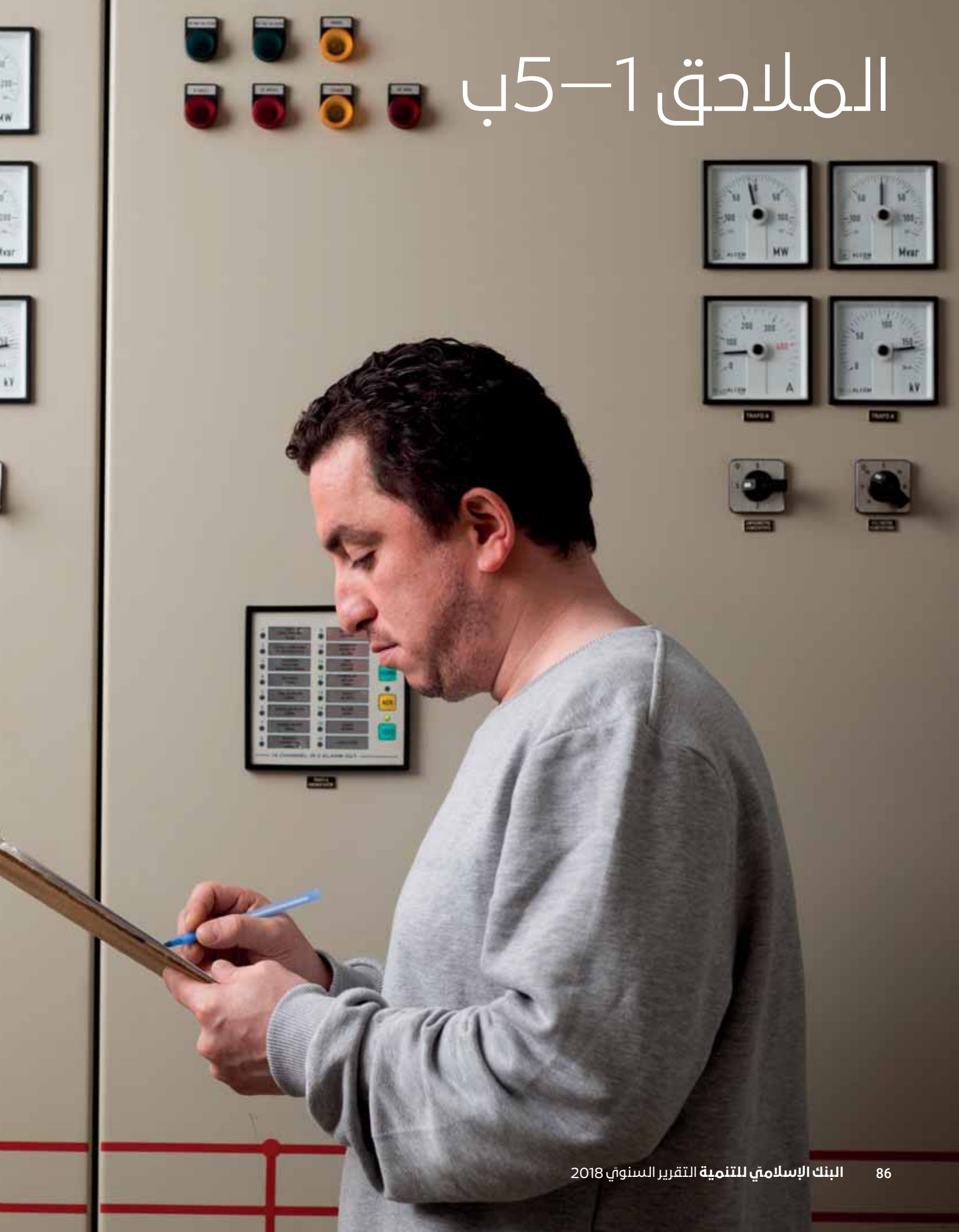
9.3 إدارة المعلومات والحلول التكنولوجية لمجموعة البنك

مكّنت "إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة" من إجراء تحوّل تنظيمي، مكّنتها نفسها من أجل دعم استراتيجية "البنك" الجديدة دعماً أمثل. وقد اهتمت هذه الإدارة - في ضوء أولويات المؤسسة - بالرقمنة وتطبيق اللامركزية وتنفيذ تفويض الصلاحيات الجديد. وحدّد السعي للفعالية التشغيلية ولزيادة الإنتاجية طريقة هذه الإدارة في توفير حلول ذكية ومبتكرة تمكّن من تحسين التواصل والتعاون مع المستخدمين، معتمدة في ذلك "مايكروسوفت أوفيس 365".

ونصّبت "إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة" لوحة لتتّبع الأداء خاتمة بالرئيس ولوحاتٍ مماثلة مخصّصة لأعضاء هيئة الإدارة، تمكّن من وضوح وشفافية المعلومات في المؤسسة برمتها. وشهد مسار التحول إصدار "MyIsDB" - وهذا التطبيق منقّة جوالّة - من أجل سدّ احتياجات المستخدمين إلى الاطلاع على المعلومات والخدمات الإدارية الضرورية. وقد أدّى إنشاء مكتبٍ خدمي لتقديم الدعم الدائم واستحداث بوابة إلكترونية لإدارة متطلبات العمل إلى تعزيز القدرة على مواجهة مختلف الظروف وتقديم الخدمات المعلوماتية. وأسفر الاهتمام المتجدّد بالاستراتيجية والحكومة عن وضع استراتيجية معلوماتية تتسق مع "البرنامج الخماسي للرئيس"، والتفاني في الالتزام بمعايير الصناعة، ومنها "معيّار المنظمة الدولية للتقييس" 20000 (ISO 20000)، وموافقة هيئة الإدارة على "السياسات المتعلقة بأمن المعلومات".

وبجري تنفيذ رقمنة "البنك"، عملاً بتوجيه صادر عن رئيس "البنك"، لتعزير بيئة عمل مبادرة وسريعة وأكثر مواتاة لتحقيق أداء فعال في مختلف الوظائف. وهو ما سيغيّر بيئة العمل للتشجيع على المزيد من التعاون والعمل الجماعي. ويُنفذ برنامج الرقمنة على سبع مراحل، بدءاً بمكتب الرئيس، حيث ستجري رقمنة جميع الرسائل الإلكترونية الداخلية والخارجية الواردة، نزولاً إلى الوحدات الوظيفية الأخرى، سواء في مقر "البنك" أو في المراكز الإقليمية. واستحدثت "البنك" بوابة إلكترونية جديدة لإفادات الرئيس الإعلامية، تعرض إفادات عن المؤسسة، وإفادات ولقطات خاطفة عن البلدان الأعضاء، وإفادات عن القطاعات وعن المحاور، وإفادات عن الشراكات، وبيانات عن محفظة العمليات. وتحدّث هذه الإفادات بانتظام وتبني على معلومات وبيانات متطابقة.

الملاحق 1-5 ب





الملاحق 1-5ب

- 88 الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعي من اللجنة الشرعية
- 90 الملحق 2: الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية
- 100 الملحق 3: موارد الحساب الخاص للبنك الإسلامي للتنمية (صندوق الوقف)
- 104 الملحق 4: مجلس المديرين التنفيذيين والبلدان الممثلة
- 105 الملحق 5أ: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهم به في البنك الإسلامي للتنمية
- 106 الملحق 5ب: بيان القوّة التصويتية في "البنك الإسلامي للتنمية"



الملاحق 1

تقرير التدقيق الشرعي من اللجنة الشرعية

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقرير التدقيق الشرعي لعام 1439هـ / 1440هـ.

الحمد لله رب العالمين وطلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،

أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإنه تبعاً لما طلبتموه منا من تقديم تقرير تدقيق شرعي عن نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1439هـ / 1440هـ، فقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك الإسلامي للتنمية (الموارد المالية العادية)، وندوق وقف موارد الحساب الخاص (ندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2018م، الموافق: 24 ربيع الآخر 1440هـ. ولقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء رأينا عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إهدارها من قبلنا¹.

تقر مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة. أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل على مراقبتنا لعمليات مجموعة البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم أصحاب السعادة، والفضيلة، والسماحة، والمعالي، الدكتور حسين حامد حسان رئيساً، والدكتور عبدالستار أبو غدة نائباً للرئيس، والشيخ عبدالله بن سليمان المنيع عضواً، والشيخ محمد تقوي العثماني عضواً، والدكتور محمد الروكي عضواً، والدكتور محمد الشافعي انطونيو عضواً، وأية الله الشيخ محمد علي تسخيري عضواً.

ففي رأينا

1. إنَّ مجموعة البنك اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبل الهيئة.
 2. إنَّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 3. إنَّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرقٍ تحرّمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية يتم تجنبها تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية.
 4. مجموعة البنك لا تقوم بإخراج الزكاة: لأنَّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف أو من مؤسسات لم يصدر عنها ما يخول البنك إخراج الزكاة عنها، ولذا فإنَّ مسؤولية إخراجها تقع على مالكيها. من مؤسسات لم يصدر عنها ما يخول البنك إخراج الزكاة عنها، ولذا فإنَّ مسؤولية إخراجها تقع على مالكيها.
- نسأل الله العليّ القدير أن يحقق لمجموعة البنك الرشاد والسداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأستاذ أبو بكر صالح كاتني
المراجع الشرعي الداخلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

بالإنابة عن فضيلة الدكتور حسين حامد حسان
رئيس الهيئة الشرعية

الملاحق 2

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية
جدة - المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية ("البنك") والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018م، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

أفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2018م ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزام البنك أيضاً بمبادئ وأحكام الشريعة كما حددتها الهيئة الشرعية في البنك خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة لمعايير أخلاقيات المهنة لمحاسبين ومراجعين المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية جنباً إلى جنب المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية السائدة في منطقة العمل المحلية، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولللائحة لمعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

محاو المراجعة الرئيسية

محاو المراجعة الرئيسية هي الأمور - التي برأينا المهني - الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م. وهذه المحاو تم بحثها ضمن سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي سياق تكوين رأينا بهذا الخصوص، ولا نقدم رأياً مستقلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاو ضمن ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المحاو الرئيسية، وبناء عليه تضمنت مراجعتنا أداء الإجراءات التي ظممت للاستجابة مع تقييمنا لمخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية. تُقدم نتائج إجراءات مراجعتنا - بما في ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها لمعالجة المحاو أدناه - أساساً لرأينا المراجعة الخاص بنا حول القوائم المالية المرفقة.



محاور المراجعة الرئيسية

الانخفاض في قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة

كما في 31 ديسمبر 2018م، بلغ إجمالي موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة مبلغ 13,918 مليون دينار إسلامي (2017م: 12,790 مليون دينار إسلامي) ومبلغ 336 مليون دينار إسلامي (2017م: 334 مليون دينار إسلامي) على التوالي، مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 277 مليون دينار إسلامي (2017م: 236 مليون دينار إسلامي) ومبلغ 32 مليون دينار إسلامي (2017م: 28 مليون دينار إسلامي)، على التوالي، تم إدراجها في نهاية السنة.

الرجاء الرجوع إلى الإيضاحات (7 و8 و14) لمزيد من التفاصيل حول موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة ومخصص الانخفاض في القيمة المقابل، والإيضاح (3) لمزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية التي يتبناها البنك لتحديد خسائر الائتمان ذات الصلة والاعتراف بها.

يتم تطبيق الحكم لتحديد المعايير الملائمة والافتراضات والتقديرية المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض في القيمة. يستخدم البنك الخبرات السابقة لتقييم الخصائص بما في ذلك المؤشرات المستقبلية ومدى التعرضات السيادية وغير السيادية، وتقييم مدى ملاءمة الضمانات والتدفقات النقدية المستقبلية.

يمثل مخصص انخفاض القيمة مجالاً هاماً نظراً للمستوى الجوهري لحكم الإدارة المستخدم في تحديد مخصصات الانخفاض في القيمة. ونظراً لجوهريّة أريدة موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة ومستوى الحكم والافتراضات والتقديرية المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لموجودات المشاريع وتمويلات المرابحة. يعتبر هذا الأمر محوراً رئيسياً من محاور المراجعة.

كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية

اشتملت إجراءات مراجعتنا للاستجابة للمخاطر الجوهرية المرتبطة بانخفاض قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة لدى البنك على تقييم مدى ملاءمة مخصصات الانخفاض في القيمة المقابلة.

بناءً على فهمنا للإجراءات والضوابط الرئيسية، فقد ركزنا على تحديد أحداث الخسارة وضوابط الحوكمة لعملية انخفاض القيمة بما في ذلك إعادة التقييم المستمر بواسطة الإدارة.

لقد نفذنا إجراءات فحص شمولية وفحصنا الضوابط الرئيسية ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة وتعمل بفعالية على مدار السنة.

عند احتساب مخصصات انخفاض القيمة بصورة فردية (التعرضات السيادية وغير السيادية)، قمنا بتقييم المعايير لتحديد ما إذا كان قد حصل حدث للانخفاض في القيمة، وإذا كان هناك متطلباً لحساب مخصص الانخفاض في القيمة. لقد اخترنا عينة من موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة لتحديد ما إذا كانت الإدارة قد حددت وحسبت بشكل ملائم جميع أحداث الانخفاض في القيمة وتقييم ما إذا كان الانخفاض قد تم تحديده في الوقت المناسب وتكوين حكمنا بما إذا كان ذلك مناسباً أم لا.

بالنسبة لموجودات المشاريع وتمويلات المرابحة التي تعرضت لانخفاض القيمة، فقد حصلنا على فهم لأساس قياس مخصصات انخفاض القيمة واعتبرنا فيما إذا كانت الأحكام والتوقعات والافتراضات والتقديرية الرئيسية للإدارة ملائمة على ضوء أحوال المقترضين بما في ذلك تقييم المؤشرات المستقبلية وتقييم ما إذا كانت الخبرة السابقة ملائمة عند تقييم احتمالية الخسائر المتكيدة. كما قمنا بإعادة التحقق من احتساب مخصص الانخفاض في القيمة، على أساس العينة، وفحصنا أيضاً المعطيات الرئيسية لاحتساب مخصص الانخفاض في القيمة بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً وقمنا بعمل اختبارات لتقييم ما إذا كانت الاحتسابات حديثة وتفي بالغرض.

وحيثما تم احتساب مخصص لانخفاض القيمة على أساس جماعي، قمنا بفحص على أساس العينة. اكتمال ودقة المعطيات لنموذج احتساب الانخفاض في القيمة المستخدم من قبل الإدارة بما في ذلك المعلومات الضمنية والتقييم المالي للمقترض والمعطيات الأخرى المتنوعة من خلال المطابقة بين التفاصيل مع الأنظمة المصدرية للبنك مع إعادة احتساب مخصص انخفاض القيمة.

الملاحق 2

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م (تمة)

كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية	محاور المراجعة الرئيسية
<p>إضافةً لذلك، لقد قمنا بفحص عينة من التعرضات السيادية من حيث ملاءمة الافتراضات المستخدمة في نموذج احتساب انخفاض القيمة لتحديد احتمالية التعثر مقابل نظرة السوق المستقبلية الطويلة الأجل للدول المعنية، كما تم تقييمها بواسطة وكالات تصنيف مستقلة.</p> <p>كما قمنا بتقييم كفاية الإفصاحات في القوائم المالية فيما يتعلق بانخفاض قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المراجعة.</p>	
<p>اشتملت إجراءات مراجعتنا للاستجابة للمخاطر الجوهرية المرتبطة بانخفاض قيمة استثمارات البنك على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم الاستمرارية في تطبيق منهجية البنك في تقييم واحتساب انخفاض القيمة. • فحص ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة لتحديد الأسباب الملائمة لانخفاض القيمة ووقوع أحداث الانخفاض في القيمة وتقدير مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة. • تقييم مدى ملاءمة وشمولية الافتراضات المقابلة لأدوات محددة. <p>إضافةً إلى ذلك، فقد قمنا باحتساب خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة بواسطة البنك لعينة مختارة من الاستثمارات باستخدام طرق احتساب الخسارة بما في ذلك حساسية خسارة الانخفاض في القيمة لأي من الافتراضات الجوهرية المستخدمة.</p> <p>لقد قمنا أيضاً بتقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات في القوائم المالية بشأن الانخفاض في قيمة الاستثمارات.</p>	<p>الانخفاض في قيمة موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويلات المراجعة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل)</p> <p>كما في 31 ديسمبر 2018م، بلغ إجمالي قيم موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويلات المراجعة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) (والتي يشار إليها مجتمعة بـ "الاستثمارات") مبلغ 7,880 مليون دينار إسلامي (2017م: 6,496 مليون دينار إسلامي) مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 80 مليون دينار إسلامي (2017م: 82 مليون دينار إسلامي) تم إدراجه في نهاية السنة.</p> <p>الرجاء الرجوع إلى الإيضاحات (4 و 5 و 6 و 14 و 15 و 16) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاستثمارات ومخصص الانخفاض في القيمة المقابل، والإيضاح (3) لمزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية المتبعة بواسطة البنك لتحديد للانخفاض في القيمة ذات العلاقة والاعتراف بها.</p> <p>كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن تعرض البنك للانخفاض في قيمة الاستثمارات غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل يتمثل في أدوات الدين وحقوق الملكية المصنفة بالتكلفة المطفأة والتكلفة والقيمة العادلة من خلال فئات حقوق الملكية. هذه الأدوات على التوالي معرضة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق.</p> <p>إن تقدير خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بأدوات الدين للبنك يتطلب من البنك ممارسة الحكم في تحديد ومراقبة الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة، ويتمثل ذلك من خلال التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأسيس مؤشرات لانخفاض القيمة (بما في ذلك انخفاض التصنيفات الائتمانية والصعوبات المالية أو صعوبات السداد). • تحديد أحداث الانخفاض في القيمة. • تقييم الخسائر المتكبدة في تاريخ التقرير المالي باستخدام طرق داخلية وافتراضات ذات علاقة (بما في ذلك الزمن المتوقع للتدفقات النقدية وعوامل التعثر الأخرى).



كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية	محاور المراجعة الرئيسية
	<p>فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية فإن معايير المحاسبة المالية تتطلب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند وجود دليل موضوعي على حدوث خسارة متكبدة نتيجة الانخفاض في القيمة. وهذا يتضمن تحديد الانخفاض الجوهرية أو الممتد لأجل طويل في القيمة العادلة. يتم قياس مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة وقيمتها المتوقعة القابلة للاسترداد. وبالتالي، تقوم إدارة البنك بممارسة حكمها في تحديد الحدث المسبب للانخفاض في القيمة.</p> <p>ونظراً لجوهرية المبلغ المتضمن وأهمية الحكم الذي تمارسه الإدارة في عملية تحديد خسائر الانخفاض في القيمة لكل من موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويل المرابحة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل) فقد اعتبرنا هذا الأمر محورياً رئيسياً من محاور المراجعة.</p>

الملاحق 2

البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م (تتمة)

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك عن السنة 2018م

تتكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2018م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للبنك لسنة 2018م متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وللقيام بذلك نأخذها في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مُدرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات مجلس المديرين التنفيذيين والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهده البنك للعمل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمكلفين بالحوكمة.

إن مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤول أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار بالعمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح. حسب مقتضى الحال - عن الأمور المرتبطة بالاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى مجلس المديرين التنفيذيين النية في تصفية البنك، أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل حقيقي إلا القيام بذلك.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية - ككل - خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى لكنه ليس ضمانة على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهريّة - منفردة أو مجمعة - إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني طيلة المراجعة. وقمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على دليل مراجعة كافٍ وملائم كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكثر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث إن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تظليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الطلة التي نفذها مجلس المديرين التنفيذيين.



- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس المديرين التنفيذيين لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا. إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، إن استنتجنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفق مبدأ الاستمرارية
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.
- إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - عن نطاق العمل المخطط له وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك مواطن الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددناها أثناء مراجعتنا.
- سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة - حيثما اقتضى الأمر.
- وبناءً على ما تم إبلاغه للمكلفين بالحوكمة، فإننا حددنا الأمور ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية وبالتالي تم تضمينها ضمن محاور المراجعة الرئيسية. إننا نبين في تقريرنا تلك المحاور ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن أي منها، أو وفي حالات نادرة جداً - إذا قررنا أنه يجب عدم التصريح عن أمر ما في تقريرنا بسبب النتائج السلبية الناجمة والتي قد يؤثر الإفصاح عنها على المصالح العامة.

عن إنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا

محاسب قانوني

رقم الترخيص 356

13 مارس 2019م

6 رجب 1440هـ

جدة

MNA/32/18



الملاحق 2

قائمة المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2018م

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

31 ديسمبر 2017م	31 ديسمبر 2018م	إيضاحات	
597,950	815,525	4	نقد وما في حكمه
2,954,265	4,173,355	5	ودائع سلم
1,697,908	1,653,815	6	استثمارات في صكوك
305,400	304,092	7	تمويل بالمرابحة
5,555,523	6,946,787		موجودات الخزينة
5,725,322	6,667,470	9	موجودات استثناء
852,107	873,252	10	مضاربة مقيدة
1,549,131	1,602,775	11	بيع أجل
2,586,611	2,684,473	12	موجودات إجارة
1,840,836	1,813,720	13	قروض
12,554,007	13,641,690		موجودات المشاريع
578,392	466,038	15	استثمارات في رأسمال شركات
772,466	755,816	16	استثمار في شركات زميلة
46,174	49,596		استثمارات أخرى
1,397,032	1,271,450		موجودات الاستثمار
59,116	56,648		ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
110,281	130,871	17	موجودات أخرى
19,675,959	22,047,446		مجموع الموجودات
			المطلوبات
9,687,329	11,683,136	18	صكوك مضمونة قائمة
770,387	789,133	19	مطلوبات وودائع سلم مشتراة
380,566	388,661	20	ودائع وكالة
322,832	446,371	21	مطلوبات أخرى
11,161,114	13,307,301		مجموع المطلوبات
			حقوق الأعضاء
5,378,558	5,595,416	23	رأس المال المدفوع
2,939,310	3,060,826	24	إحتياطيات
196,977	83,903		صافي الدخل للسنة
8,514,845	8,740,145		مجموع حقوق الأعضاء
19,675,959	22,047,446		مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء
80,334	79,107	29	حسابات استثمار مقيدة

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملاحق 2

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م	إيضاحات	
			الدخل من:
43,018	85,889		ودائع سلم
58,157	50,074	6	استثمارات في حكوك
8,960	11,469		تمويل بالمرابحة
110,135	147,432		موجودات الخزينة
234,349	237,175		موجودات استصناع
22,876	34,598		مضاربة مقيدة
53,847	59,187		بيع أجل
242,059	276,267		موجودات إجازة
(176,604)	(207,913)	12	إستهلاك موجودات إجازة
11,353	13,653		قروض
387,880	412,967		موجودات المشاريع
80,066	65,172		استثمارات في رأسمال شركات
(37,976)	(103,501)	16	خسارة من استثمار في شركات زميلة
(1,067)	812		دخل / (خسارة) من استثمارات أخرى
41,023	(37,517)		موجودات الاستثمار
8,073	6,487		دخل آخر
799	(3,939)		(خسائر) / أرباح تحويل عملات أجنبية
27,574	12,269	21	أرباح من تقييم عقود المقايضة
36,446	14,817		دخل آخر
575,484	537,699		مجموع الدخل
(169,615)	(244,067)	18,19,20	تكاليف تمويل
(54,020)	(49,354)	14	مخصص انخفاض القيمة
351,849	244,278		صافي الدخل قبل مصاريف العمليات
(146,734)	(152,101)	25	مصاريف إدارية
(8,138)	(8,274)		استهلاك / إطفاء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
(154,872)	(160,375)		مجموع مصاريف العمليات
196,977	83,903		صافي الدخل للسنة

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملاحق 2

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

مجموع حقوق الأعضاء	صافي الدخل	مجموع الاحتياطيات	الاحتياطيات				رأس المال المدفوع	إيضاحات	
			احتياطيات أخرى	التزامات صندوق التقاعد والرعاية الطبية	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي عام			
8,329,630	307,130	2,879,068	11,655	(81,798)	492,406	2,456,805	5,143,432		الرصيد في 1 يناير 2017م
235,126	-	-	-	-	-	-	235,126	23	زيادة في رأس المال المدفوع
(157,715)	-	(157,715)	-	-	(157,715)	-	-		صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات
23,489	-	23,489	-	23,489	-	-	-	22	أرباح إكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والمنافع الطبية
(36,244)	-	(36,244)	-	-	-	(36,244)	-	26	مساهمة في مبلغ أهل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
(2,829)	-	(2,829)	(2,829)	-	-	-	-	21	احتياطي محاسبة التحوط
(46,065)	-	(46,065)	(46,065)	-	-	-	-	16	حصة من استثمارات في حركة احتياطيات شركات زميلة
196,977	196,977	-	-	-	-	-	-		صافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م
-	(307,130)	307,130	-	-	-	307,130	-	24	محول إلى الاحتياطي العام
(27,524)	-	(27,524)	-	-	-	(27,524)	-	24	تخصيص للمنح
8,514,845	196,977	2,939,310	(37,239)	(58,309)	334,691	2,700,167	5,378,558		الرصيد في 31 ديسمبر 2017م
216,858	-	-	-	-	-	-	216,858	23	زيادة في رأس المال المدفوع
(79,310)	-	(79,310)	-	-	(79,310)	-	-		صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات
10,755	-	10,755	-	10,755	-	-	-	22	أرباح إكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والمنافع الطبية
2,256	-	2,256	2,256	-	-	-	-	21	احتياطي محاسبة التحوط
9,636	-	9,636	9,636	-	-	-	-	16	حصة من استثمارات في حركة احتياطيات شركات زميلة
83,903	83,903	-	-	-	-	-	-		صافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
-	(196,977)	196,977	-	-	-	196,977	-	24	المحول إلى الاحتياطي العام
(18,798)	-	(18,798)	-	-	-	(18,798)	-	24	تخصيص للمنح
8,740,145	83,903	3,060,826	(25,347)	(47,554)	255,381	2,878,346	5,595,416		الرصيد في 31 ديسمبر 2018م

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملاحق 2

قائمة التدفقات النقدية في 31 ديسمبر 2018م

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من العمليات
196,977	83,903		صافي الدخل للسنة
			تعديلات للبنود غير النقدية:
8,138	8,274		إستهلاك / إطفاء
37,976	103,501	16	الخسارة من استثمار في شركات زميلة
54,020	49,354	14	مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية
1,478	3,604	16	خسائر القيمة العادلة غير المحققة من الحكوك
(650)	(380)		أرباح من استبعاد حكوك
(567)	(4,959)		إطفاء دخل آخر
(799)	3,939		خسائر / (أرباح) تحويل عملات أجنبية
(47,460)	(47,068)		أرباح من استبعاد استثمار في رأسمال شركات
(131,032)	42,111		التغيرات في الإيرادات المستحقة
25,168	40,500		التغيرات في المصاريف المستحقة الدفع
143,249	282,779		الدخل من العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات
			التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:
(728,096)	(924,904)		موجودات استثناء
(99,218)	(10,464)		مضاربة مقيدة
(56,400)	(71,623)		بيع أجل
(183,585)	(80,659)		موجودات إجارة
21,960	1,110		قروض
35,410	(23,739)		موجودات أخرى
35,394	131,968		مطلوبات أخرى
831,286	695,532		صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(1,164,034)	(1,134,519)		ودائع سلع
(214,985)	(84,723)	6	استحواذ على استثمارات في حكوك
237,373	163,983	6	متحصلات من استبعاد / استرداد استثمارات في حكوك
(94,827)	3,946		تمويل بالمرابحة
(4,700)	-	15	استحواذ على استثمارات في رأسمال شركات
59,741	76,369		متحصلات من استبعاد استثمارات في رأسمال شركات واستثمارات أخرى
(10,292)	(4,679)		استحواذ على استثمارات أخرى
(49,903)	(79,538)	16	استثمار في شركات زميلة، صافي
2,056	1,146	16	توزيعات أرباح من شركات زميلة
-	2,007	16	متحصلات من استبعاد استثمار في شركات زميلة
(4,579)	(5,806)		إضافات لممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
1,244,150	1,061,814		صافي النقد (المستخدم في) / من أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
235,126	216,858		زيادة في رأس المال المدفوع
(27,524)	(18,798)	24	تخصيص للمنح
(36,244)	-	26	مساهمة في مبلغ أهل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
2,148,038	2,741,129		متحصلات من إصدار حكوك
(1,095,266)	(966,084)		دفعات عند استرداد حكوك
72,167	1,047		مطلوبات وودائع سلع مشتراة
382,438	-		ودائع وكالة مستلمة
1,678,735	1,974,152		صافي النقد من أنشطة التمويل
(396,701)	216,806		صافي التغيير في النقد وما في حكمه
(3,291)	769		فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه
997,942	597,950		النقد وما في حكمه في بداية السنة
597,950	815,525	4	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تمتبر الإيضاحات من 1 إلى 35 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية
جدة - المملكة العربية السعودية

تقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة لصندوق وقف موارد الحساب الخاص - البنك الإسلامي للتنمية ("الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2018م والقوائم ذات الصلة للأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة من مسؤولية إدارة الصندوق. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية إستناداً أعمال المراجعة التي قمنا بها.

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من تحريف جوهري. تشمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. نعتقد أن مراجعتنا توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2018م، ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة كما تم تحديدها من قبل الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عن إرنست ويونغ



أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص 356

26 جمادى الآخرة 1440هـ
3 مارس 2019م

جدة
MNA/30/18



الملاحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص
إيضاحات حول القوائم المالية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)

31 ديسمبر 2017م	31 ديسمبر 2018م	إيضاحات	
			الموجودات
			موجودات الخزينة
47,162	126,052	4	نقد وما في حكمه
367,099	126,408	5	ودائع سلم
13,778	3,228	6	مشاركات مرابحة
91,983	79,762	7	استثمارات في حكوك
			موجودات استثمارات
21,968	20,357	8	رأسمال شركات
114,743	113,412	9	شركات زميلة
69,896	67,104	10	صناديق
-	3,131	11	مشاريع يعم بالتقسيط
13,266	13,385	12	مشاركات إجارة
148,729	138,051	13	قروض
			موجودات أخرى
12,866	8,432		موجودات أخرى
21,011	19,860		موجودات ثابتة
922,501	719,182		مجموع الموجودات
			المطلوبات
146,124	-	14	مطلوبات سلم مشتراة
41,923	44,125	15	مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
188,047	44,125		مجموع المطلوبات
734,454	675,057		طاقفي الموجودات
			ممثلة في:
772,239	772,128		أصل مبلغ صندوق الوقف
(193,834)	(252,972)		معمونة خاصة
156,049	155,901		الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً
734,454	675,057		مجموع الأموال

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)

الملاحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص
قائمة الأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)

1 يناير إلى 31 ديسمبر 2017م	1 يناير 2018م إلى 31 ديسمبر 2018م			إيضاحات		
	المجموع	الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً	معمونة خاصة			أصل مبلغ صندوق الوقف
						قائمة الأنشطة
						الدخل / (الخسارة) من:
						موجودات الخزينة
17,535	10,853					ودائع سلم
268	57					مشاركات مرابحة
4,810	4,473			7		استثمارات في حكوك
						موجودات الاستثمار:
78	-					رأسمال شركات
3,062	776			9		شركات زميلة
1,814	777					صناديق
443	434					مشاركات إجارة
2,698	1,704					أخرى
30,708	19,074					
(13,609)	(5,685)					تكاليف تمويل
4,003	633					أرباح تحويل عملات أجنبية
21,102	14,022					الدخل قبل مخصص الانخفاض في القيمة
(1,102)	(7,878)			17		مخصص الانخفاض في القيمة
20,000	6,144					صافي الدخل العائد
		1,229	3,993	922		توزيع صافي الدخل العائد
1,560	634	-	634	-		تبرعات للمعمونة الخاصة
605	480	-	480	-		معمونة فنية مالية إسلامية من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
201	366	73	238	55		إيرادات غير متوافقة مع الشريعة محولة من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
21,408	14,620	-	14,620	-	18	مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية في منح مساعدات فنية وبرنامج المنح الدراسية
43,774	22,244	1,302	19,965	977		الدخل قبل المنح ومصاريف البرامج
(17,019)	(23,749)	-	(23,749)	-	19	منح القضايا
(18,642)	(18,452)	-	(18,452)	-	19	مصروفات البرامج
8,113	(19,957)	1,302	(22,236)	977		صافي الفائض / (العجز) للسنة
						قائمة التغيرات في صافي الموجودات:
743,445	734,453	156,049	(193,835)	772,239		صافي الموجودات / (المطلوبات) في 1 يناير
8,113	(19,957)	1,302	(22,236)	977		صافي الفائض / (العجز) للسنة
2,121	3,950	-	3,950	-	16	فائض التقاعد
(19,225)	(7,251)	(1,450)	(4,713)	(1,088)		احتياطي القيمة العادلة واحتياطيات أخرى
-	(36,138)	-	(36,138)	-	20	مساهمة في صندوق وقف العلم والتقنية والإبتكار
734,454	675,057	155,901	(252,972)	772,128		صافي الموجودات / (المطلوبات) في 31 ديسمبر 2018م

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملاحق 3

البنك الإسلامي للتنمية . صندوق وقف موارد الحساب الخاص
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر خلاف ذلك)

إيضاحات	1 يناير 2018م إلى 31 ديسمبر 2018م	1 يناير 2017م إلى 31 ديسمبر 2017م
التدفقات النقدية من العمليات		
صافي (العجز) / الفائض للسنة	(19,957)	8,113
تعديلات لمطابقة صافي العجز مع صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات:		
استهلاك	1,171	1,193
مخصص انخفاض القيمة	7,878	1,295
حصة من خسائر شركات زميلة، صافي	(1,012)	(3,062)
ربح من استبعاد جزافي لشركات زميلة	236	-
خسائر القيمة العادلة للاستثمار	54	2,771
أرباح تحويل عملات اجنبية	2,343	(478)
التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:		
مشاركات مرابحة	10,535	(5,416)
مشاريع بيع بالتقسيط	(3,131)	-
مشاركات إجارة	1,238	(351)
قروض	8,009	7,524
موجودات أخرى	4,508	2,405
التغيرات في الإيرادات المستحقة	154	3,546
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	5,579	(27,233)
صافي النقد من العمليات	17,605	(9,693)
التدفقات النقدية من الخزينة وأنشطة الاستثمار:		
صافي الحركة في ودائع سلع	90,525	(354,139)
استرداد استثمارات في حكوك	12,821	27,614
إضافات لاستثمارات في رأسمال شركات	-	(2,441)
إضافات لاستثمارات في صناديق	(10,856)	(7,250)
استبعاد استثمارات في صناديق	3,742	-
توزيعات أرباح من شركات زميلة	1,211	1,566
إضافات لموجودات ثابتة	(20)	(4)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار	97,423	(334,654)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
مساهمة في صندوق وقف العلم والتقنية والإبتكار	(36,138)	-
النقد المستخدم في أنشطة التمويل	(36,138)	-
صافي التغير في النقد وما في حكمه		
النقد وما في حكمه في 1 يناير 2018م	47,162	391,509
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر 2018م	126,052	47,162

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملاحق 4

مجلس المديرين التنفيذيين والبلدان الممثلة

المدير التنفيذي	البلدان الممثلة
معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي (السعودية)	المملكة العربية السعودية
سعادة الدكتور عبد الناصر أبو زقية (ليبيا)	ليبيا
سعادة الأستاذ عبد الرحمن نديمي بوشهري (إيران)	إيران
سعادة الأستاذ علي حمدان أحمد (الإمارات)	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو (نيجيريا)	نيجيريا
سعادة الأستاذ بدر أحمد القايد (قطر)	قطر
سعادة الدكتور شهاب الدين مرزبان (مصر)	مصر
سعادة الأستاذ وسام جاسم العثمان (الكويت)	الكويت
سعادة الأستاذ بلند أتمسو (تركيا)	تركيا
سعادة الأستاذ أحمد جفري عبد الرحمن (بروناي دار السلام)	إندونيسيا وماليزيا وبروناي دار السلام وسورينام وغيانا وباكستان وبنغلاديش وأفغانستان والمالديف
سعادة الأستاذة فوزية زعبول (المغرب)	الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس
سعادة الأستاذ سامي محمد حميد (البحرين)	اليمن والسودان وسلطنة عمان والبحرين
سعادة الأستاذ عبد الله جالو (غامبيا)	السنغال وبوركينا فاسو والنيجر ومالي وغامبيا وتوغو
سعادة الأستاذة زينة طوقان (الأردن)	الأردن والعراق وفلسطين وسوريا ولبنان
سعادة الأستاذ دياو بالدي (غينيا)	الكاميرون وغينيا وسيراليون وبنين وكوت ديفوار وغينيا بيساو
سعادة الأستاذ باخودير علي خانوف (أوزبكستان)	قازاقستان وأذربيجان وقرقيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وألبانيا وتركمانستان
سعادة الأستاذ فردريك تويسيمي (أوغندا)	الغابون وموزمبيق وأوغندا والاتحاد القمري وتشاد والحومال وجيبوتي

الملاحق 5أ

بيان الاكتتاب في رأس المال المساهم به في "البنك الإسلامي للتنمية" في 31 ديسمبر 2018

المركز المؤد للاكتتاب في رأس المال المساهم به								البلد	رت.
تفصيل رأس المال المستدعي (بملايين الدراهم الإسلامية)			النسبة النئوية من الإجمالي	المبلغ بملايين الدراهم الإسلامية			عدد الأسهم (الحصص)		
غير المستدعي بعد	المستدعي غير المدفوع	المدفوع		المجموع	القابل للاستدعاء	المستدعي			
766.9	0.0	1,369.0	%23.50	11,896.8	9,761.0	2,135.9	1,189,680	1	المملكة العربية السعودية
316.1	96.3	444.3	%9.43	4,771.7	3,915.0	856.7	477,166	2	ليبيا
261.2	0.0	488.3	%8.25	4,174.6	3,425.2	749.5	417,463	3	إيران
456.0	0.2	239.4	%7.66	3,874.5	3,178.9	695.6	387,452	4	نيجيريا
248.6	0.0	433.6	%7.51	3,799.5	3,117.4	682.1	379,949	5	الإمارات العربية المتحدة
246.2	0.0	406.8	%7.18	3,632.4	2,979.3	653.0	363,236	6	قطر
251.5	0.0	390.4	%7.07	3,579.7	2,937.7	641.9	357,965	7	مصر
302.4	0.0	578.5	%6.92	3,500.0	2,619.1	880.9	350,000	8	الكويت
229.3	0.0	355.9	%6.45	3,263.8	2,678.6	585.3	326,384	9	تركيا
88.3	0.0	142.3	%2.54	1,285.6	1,055.1	230.5	128,559	10	الجزائر
90.3	0.1	140.1	%2.54	1,285.6	1,055.1	230.5	128,559	11	باكستان
67.9	0.2	136.1	%2.25	1,138.0	933.8	204.2	113,795	12	أندونيسيا
57.8	0.0	89.8	%1.63	823.1	675.5	147.6	82,308	13	ماليزيا
34.8	0.0	56.7	%1.01	510.0	418.5	91.4	50,996	14	بنغلاديش
18.0	0.0	28.0	%0.51	256.7	210.7	46.0	25,669	15	المغرب
18.2	3.3	24.8	%0.51	258.6	212.4	46.2	25,862	16	اليمن
15.0	12.9	13.9	%0.46	233.0	191.1	41.8	23,295	17	السودان
14.2	0.0	25.3	%0.43	219.8	180.3	39.5	21,976	18	الأردن
10.0	0.0	15.5	%0.28	142.6	117.0	25.6	14,255	19	سلطنة عمان
9.5	7.6	9.4	%0.29	147.8	121.3	26.5	14,781	20	السنتغال
9.5	0.0	14.7	%0.27	135.1	110.8	24.2	13,505	21	العراق
8.8	0.0	14.3	%0.25	128.4	105.3	23.0	12,836	22	بروناي
9.0	2.0	12.0	%0.25	128.4	105.3	23.0	12,836	23	الكاميرون
9.0	0.0	14.0	%0.18	90.2	67.2	23.0	9,017	24	بوركينافاسو
9.0	6.7	7.3	%0.18	90.2	67.2	23.0	9,017	25	النيجر
0.0	1.4	11.1	%0.14	69.0	56.5	12.4	6,895	26	أوغندا
5.1	0.0	7.9	%0.14	72.5	59.5	13.0	7,245	27	البحرين
3.8	0.0	6.0	%0.11	54.0	44.2	9.8	5,400	28	قازاقستان
3.5	0.0	5.7	%0.10	50.9	41.8	9.1	5,092	29	أذربيجان
3.6	0.0	5.5	%0.10	50.9	41.8	9.1	5,092	30	مالي
10.7	3.9	12.7	%0.11	54.6	27.2	27.4	5,458	31	الغابون
9.0	4.9	9.1	%0.09	45.9	22.8	23.0	4,585	32	غينيا
3.6	0.0	5.6	%0.07	35.8	26.6	9.1	3,577	33	لبنان
3.6	0.0	5.6	%0.07	35.8	26.6	9.1	3,577	34	موريتانيا
7.2	0.2	10.9	%0.07	36.4	18.1	18.3	3,640	35	تونس
1.8	0.0	2.8	%0.05	25.8	21.2	4.6	2,584	36	قرغيزستان
1.8	0.1	2.8	%0.05	25.8	21.2	4.6	2,584	37	موزمبيق
1.8	0.0	2.8	%0.05	25.8	21.2	4.6	2,584	38	المالديف
1.8	0.3	2.6	%0.05	25.8	21.2	4.6	2,584	39	غامبيا
1.8	0.0	2.8	%0.04	18.2	13.5	4.6	1,816	40	طاجيكستان
3.7	0.9	5.8	%0.12	58.2	47.8	10.5	5,823	41	بنين
1.8	0.2	2.6	%0.04	18.2	13.5	4.6	1,816	42	توغو
1.8	0.7	2.1	%0.04	18.2	13.5	4.6	1,816	43	سيراليون
0.0	4.1	5.7	%0.04	19.6	9.7	9.9	1,955	44	فلسطين
3.6	0.6	5.0	%0.04	18.5	9.2	9.3	1,849	45	سوريا
0.9	0.0	2.8	%0.03	13.4	9.7	3.7	1,344	46	أوزبكستان
0.9	0.2	2.5	%0.03	13.0	9.5	3.6	1,302	47	كوت ديفوار
0.9	2.1	0.6	%0.03	13.0	9.5	3.6	1,302	48	الاتحاد القمري
0.0	0.3	4.7	%0.02	9.8	4.9	4.9	977	49	تشاد
0.0	0.0	5.0	%0.02	9.9	4.9	5.0	993	50	أفغانستان
1.8	0.1	2.8	%0.02	9.2	4.6	4.6	923	51	سورينام
1.8	0.3	2.5	%0.02	9.2	4.6	4.6	923	52	ألبانيا
0.0	0.0	2.5	%0.01	5.0	2.5	2.5	496	53	الصومال
0.0	0.0	2.5	%0.01	5.0	2.5	2.5	496	54	تركمانستان
0.0	0.1	2.4	%0.01	5.0	2.5	2.5	496	55	غينيا بيساو
0.0	0.9	1.6	%0.01	5.0	2.5	2.5	496	56	جيبوتي
2.1	0.0	0.4	%0.00	2.5	0.0	2.5	250	57	غيانا
0.0		(0.0)	%0.00	*	*	*	*		طاقم العجز
3,626.0	150.5	5,595.4	%99.23	50,225.3	40,853.4	9,371.9	5,022,531		المجموع الجزئي
*	*	*	%0.77	388.8	388.8	0.0	38,875		غير الملزم به
3,626.0	150.5	5,595.4	%100.00	50,614.1	41,242.2	9,371.9	5,061,406		المجموع العام

الملاحق 5 ب

بيان القوة التصويتية في "البنك الإسلامي للتنمية"

القوة التصويتية		البلد	ر.ت.
التصويت (%)	عدد الأصوات		
%23.83	1,113,493	المملكة العربية السعودية	1
%9.34	436,426	ليبيا	2
%8.38	391,845	إيران	3
%7.61	355,593	الإمارات العربية المتحدة	4
%7.33	342,329	نيجيريا	5
%7.26	339,117	قطر	6
%7.13	333,313	مصر	7
%6.85	320,262	الكويت	8
%6.50	303,950	تركيا	9
%2.57	120,231	الجزائر	10
%2.57	120,015	باكستان	11
%2.30	107,488	إندونيسيا	12
%1.65	77,025	ماليزيا	13
%1.03	48,018	بنغلاديش	14
%0.52	24,365	المغرب	15
%0.52	24,219	اليمن	16
%0.45	20,999	السودان	17
%0.45	21,060	الأردن	18
%0.29	13,754	سلطنة عمان	19
%0.29	13,564	السنگال	20
%0.28	13,056	العراق	21
%0.27	12,461	بروناي	22
%0.26	12,237	الكاميرون	23
%0.18	8,617	بوركينافاسو	24
%0.17	7,942	النيجر	25
%0.16	7,259	أوغندا	26
%0.15	7,236	البحرين	27
%0.12	5,520	قازاقستان	28
%0.11	5,245	أذربيجان	29
%0.11	5,234	مالي	30
%0.10	4,492	الغابون	31
%0.08	3,690	غينيا	32
%0.08	3,719	ليثان	33
%0.08	3,719	موريتانيا	34
%0.07	3,404	تونس	35
%0.06	2,903	قرقيزستان	36
%0.06	2,898	موزمبيق	37
%0.06	2,903	المالديف	38
%0.06	2,876	غامبيا	39
%0.05	2,134	طاجيكستان	40
%0.13	5,863	بنين	41
%0.05	2,117	توغو	42
%0.04	2,066	سيراليون	43
%0.04	2,042	فلسطين	44
%0.04	1,921	سوريا	45
%0.04	1,755	أوزبكستان	46
%0.04	1,695	كوت ديفوار	47
%0.03	1,501	الاتحاد القمري	48
%0.03	1,452	تنشاد	49
%0.03	1,493	أفغانستان	50
%0.03	1,237	سورينام	51
%0.03	1,210	ألبانيا	52
%0.02	996	الصومال	53
%0.02	996	تركمانستان	54
%0.02	983	غينيا بيساو	55
%0.02	909	جيبوتي	56
%0.01	538	غيانا	57
*	*	طاقم العجز	
%100.00	4,673,384	المجموع الجزئي	
*	*	غير الملتم به	
%100.00	4,673,384	المجموع العام	

الملاحق أ6-9ب

الملاحق أ6-9ب

- 108 **الملحق أ6:** الاعتمادات بحسب الكيانات و صيغ التمويل
(بملايين الدنانير الإسلامية)
- 109 **الملحق ب6:** الاعتمادات بحسب الكيانات و صيغ التمويل
(بملايين الدولارات الأمريكية)
- 110 **الملحق أ7:** طافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب
البلدان والكيانات (بملايين الدنانير الإسلامية)
- 111 **الملحق ب7:** طافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب
البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكية)
- 112 **الملحق 8:** مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ
التمويل الكبرى (1395هـ - 2018م)
- 113 **الملحق أ9:** التوزيع القطاعي لحافي الاعتمادات من موارد
"البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة
2018م (بملايين الدولارات الأمريكية)
- الملحق ب9:** التوزيع القطاعي لمجموع طافي الاعتمادات من
موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان
1395هـ - 2018م) (بملايين الدولارات الأمريكية) 114



الملاحق 16

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1395هـ - 2018م)¹
(بملايين الدنانير الإسلامية)

المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	1436هـ	1435هـ	
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية							
13,253.8	45.4	708.5	935.6	20.4	994.2	844.3	القروض
951.8	0.0	0.6	15.6	1.5	70.1	60.3	المساهمة في رأس المال
244.4	0.0	13.6	0.0	0.0	0.0	0.0	الإجارة
5,951.1	598.8	1,131.8	617.6	33.8	173.9	275.1	البيع الآجل
308.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خطوط التمويل المختلفة
45.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المشاركة
14,328.4	119.8	415.8	2,029.6	380.6	1,387.5	1,219.3	الاستئناء
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المضاربة
0.8	0.0	0.0	0.2	0.0	0.7	0.0	المساعدة الفنية
35,084.3	764.1	2,270.2	3,598.6	436.5	2,626.4	2,398.9	المجموع الجزئي
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص							
944.2	6.6	8.5	133.9	3.6	105.7	51.8	المساهمة في رأس المال
486.3	32.4	76.2	41.4	5.9	20.2	24.2	الإجارة
84.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البيع الآجل
44.1	0.0	20.6	18.4	0.0	0.0	0.0	الاستئناء
2,073.2	308.5	530.8	352.5	8.8	289.9	201.6	التجارة (المربحة)
3,632.0	347.4	636.1	546.2	18.3	415.9	277.5	المجموع الجزئي
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة							
29,483.1	3,685.9	3,459.4	2,686.2	414.4	4,172.6	3,211.2	المربحة
د. أخرى							
674.5	29.0	34.6	47.6	0.0	34.5	59.0	صناديق " المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص "
272.1	32.2	27.5	29.4	2.0	26.5	18.4	صندوق تمييز ممتلكات الأوقاف
578.9	3.3	3.1	3.1	1.2	5.1	4.5	عمليات المعونة الخاصة
527.8	89.1	40.9	50.7	29.1	42.3	83.0	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
2,057.1	28.0	78.0	86.8	30.4	90.8	178.8	الصناديق الاستثمارية
494.5	14.6	5.0	8.6	1.5	7.1	14.9	صندوق الوقف
23,142.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التجارة قبل إنشاء " المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة " (برنامج تمويل الصادرات ومحفظه البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات)
27,747.2	196.2	189.1	226.4	64.2	206.2	358.6	المجموع الجزئي
95,946.7	4,993.6	6,554.8	7,057.3	933.4	7,421.0	6,246.1	المجموع العام

بنود تذكيرية:

هـ. عمليات " المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والتمانات الصادرات " خلال السنوات الخمس الماضية، والإجمالي منذ التأسيس (بملايين الدنانير الإسلامية)

المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	1436هـ	1435هـ	
28,392.6	3,440.2	2,509.8	3,591.1	355.4	2,973.9	2,305.2	الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة
36,684.2	6,492.9	5,285.5	5,964.1	396.8	3,858.5	3,257.5	الأعمال المؤمّنة

موارد "البنك" الرأسمالية العادية والتمويل (في نهاية السنة)

	2018	2017	2016+	1436هـ	1435هـ	
إجمالي الأصول	22,047.4	19,676.0	18,146.8	16,097.4	15,075.3	
إجمالي الدخل (ناقصاً استهلاك الإجارة) ²	537.7	575.5	688.2	401.8	380.2	
صافي الدخل	83.9	197.0	307.2	157.7	165.0	
الاحتياطيات العامة	2,878.3	2,700.2	2,456.8	2,421.1	2,224.2	
احتياطيات القيمة العادلة	255.3	334.7	487.7	429.5	477.9	
رأس المال المكتتب فيه	50,225.3	50,187.9	50,097.0	49,918.4	49,865.7	
الموازنة الإدارية المعتبرة*	163.8	138.8	114.0	107.5	107.5	
الموازنة الإدارية الفعلية*	145.2	133.6	115.8	108.2	103.2	

* تشمل الصندوقين الاستثماريين (أي "صندوق القدس" و"صندوق الأقصى").

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).

² يُعدّل إجمالي الدخل بحسب الاستهلاك بحيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه بسهولة وبين البيانات المالية المراجعة المصدر: شعبة الحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم، المؤسسي

أسعار التحويل في مختلف السنوات هي كما يلي:

1435هـ: 1 دينار إسلامي = 1.48509 دولار أمريكي
2016م: 1 دينار إسلامي = 1.34433 دولار أمريكي
1436هـ: 1 دينار إسلامي = 1.41162 دولار أمريكي
2017م: 1 دينار إسلامي = 1.42413 دولار أمريكي
2018م: 1 دينار إسلامي = 1.39079 دولار أمريكي

1395هـ - 2018م: 1 دينار إسلامي = 1.44208 دولار أمريكي (تقريباً فقط)

الملاحق 6ب

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيف التمويل (1395هـ - 2018م)¹
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	1436هـ	
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية						
19,284.9	65.8	987.7	1,299.7	28.4	2.5	قرض
1,388.3	0.0	0.9	21.5	2.2	97.3	المساهمة في رأس المال
288.9	0.0	19.7	0.0	0.0	0.0	الإجارة
8,749.2	844.8	1,580.6	857.6	47.0	242.7	البيع للأجل
437.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خطوط التمويل المختلفة
68.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المشاركة
21,499.4	164.4	567.7	2,816.4	527.1	1,938.2	الاستئناء
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المضاربة
1.2	0.0	0.0	0.2	0.0	1.0	المساعدة الفنية
51,717.3	1,075.0	3,156.7	4,995.5	604.6	3,675.9	المجموع الجزئي
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص						
1,400.4	9.2	12.1	180.0	5.0	150.9	المساهمة في رأس المال
709.0	45.0	108.5	55.6	8.2	28.0	الإجارة
125.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البيع للأجل
61.7	0.0	29.4	24.7	0.0	0.0	الاستئناء
2,951.2	429.0	755.9	473.9	12.2	402.2	المضاربة
5,247.6	483.2	905.9	734.3	25.4	581.1	المجموع الجزئي
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة						
43,374.8	5,190.9	4,792.7	3,744.8	574.4	5,891.8	المرابحة
د. أخرى						
992.2	40.3	49.2	64.0	0.0	48.3	صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"
397.5	44.8	39.2	39.6	2.8	37.2	صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف
758.7	4.6	4.4	4.2	1.7	8.2	عمليات المعونة الخاصة
773.0	123.6	57.9	70.1	40.7	59.1	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
2,967.1	39.5	108.4	120.2	42.4	131.1	الصناديق الاستثمارية
721.8	20.5	6.9	11.9	2.1	10.5	صندوق الوقف
31,413.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات)
38,023.6	273.3	266.1	310.0	89.6	294.5	المجموع الجزئي
138,363.3	7,022.3	9,121.3	9,784.6	1,294.0	10,443.3	المجموع العام
ملاحظة:						
هـ. عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، والإجمالي منذ التأسيس (بملايين الدولارات الأمريكية)						
المجموع العام	2018	2017	2016	الفترة الانتقالية	1436هـ	
41,476.6	4,784.6	3,574.3	4,827.7	492.5	4,153.2	الاتفاقات التأمينية الميدانية الجديدة
52,787.3	9,030.3	7,527.2	8,017.8	549.9	5,379.8	الأعمال المؤتمنة

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ). المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي

الملحق 17

حافى اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات¹
(بملايين الدنانير الإسلامية)

البلد	اعتمادات سنة 2018 بحسب الكيانات				
	موارد "البنك" ²	المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى ³	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلاديش	0.0	32.4	496.3	7.9	536.6
بنين	83.0	0.0	0.0	0.0	83.0
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينا فاسو	0.0	15.3	347.8	0.1	363.2
الكاميرون	0.0	0.0	84.3	0.0	84.4
تشاد	30.7	0.0	3.9	7.1	41.6
الاتحاد القمري	0.0	0.0	33.3	3.9	37.2
كوت ديفوار	85.3	86.3	31.4	0.0	203.0
حيوتي	0.0	0.0	75.0	3.6	78.6
مصر	0.0	6.6	680.2	0.2	687.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	10.9	0.0	32.4	1.7	44.9
غينيا	49.4	0.0	0.0	2.0	51.4
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	2.8	2.8
غيانا	14.3	0.0	0.0	0.4	14.7
اندونيسيا	0.0	0.0	68.9	0.6	69.5
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	72.3	0.0	72.3
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2
الكويت	8.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	8.3	0.0	0.0	14.5	22.9
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	176.3	0.0	176.3
مالي	0.0	5.2	85.0	24.2	114.4
موريتانيا	0.0	0.0	32.3	0.4	32.6
المغرب	0.0	0.0	53.8	0.5	54.3
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	11.1	0.0	0.0	2.6	13.7
نيجيريا	0.0	82.7	15.7	0.2	98.6
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	457.8	0.2	458.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	20.1	20.1
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	16.5	16.5
السنگال	70.8	43.1	84.8	8.8	207.5
سيراليون	14.5	0.0	0.0	1.7	16.2
الصومال	0.0	0.0	0.0	2.6	2.6
السودان	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4
سوريا	0.0	0.0	0.0	1.7	1.7
طاجيكستان	28.3	7.2	13.9	10.9	60.3
توغو	0.0	0.0	15.1	0.1	15.2
تونس	223.7	0.0	438.2	0.6	662.5
تركيا	51.6	0.0	358.7	6.6	416.9
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	5.7	4.4	10.1
أوغندا	13.9	0.0	0.0	21.7	35.6
أوزبكستان	68.2	29.8	22.9	0.5	121.4
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان غير الأعضاء	0.0	0.0	0.0	18.5	18.5
المشاريع الإقليمية	0.0	38.8	0.0	3.1	41.9
البرامج الخاصة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حافى الاعتمادات	764.1	347.4	3,685.9	196.2	4,993.6

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).
² تشمل عمليات صندوق تميز ممتلكات الأوقاف، وبرنامج تمويل الحادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وبناديق المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، وبناديق التضامن الإسلامي للتنمية، وعمليات تمويل الواردات، وعمليات المعونة الخاصة، والبناديق الاستثمارية، وبناديق الوقف.
المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعليم، المؤسسة

الملاحق 7ب

صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات¹
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)	اعتمادات سنة 2018 بحسب الكيانات					البلد
	المجموع	أخرى ²	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	
0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أفغانستان
0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ألبانيا
2.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الجزائر
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أذربيجان
1.4	6.0	6.0	0.0	0.0	0.0	البحرين
14.8	771.0	11.0	715.0	45.0	0.0	بنغلاديش
0.6	117.5	0.0	0.0	0.0	117.5	بنين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	بروناي
1.8	484.4	0.1	463.0	21.3	0.0	بوركينافاسو
1.2	117.7	0.1	117.6	0.0	0.0	الكاميرون
0.6	58.9	10.0	5.5	0.0	43.4	تنزانيا
0.2	52.5	5.5	47.0	0.0	0.0	الاتحاد القبرصي
1.3	284.1	0.0	43.3	120.0	120.8	كوت ديفوار
0.7	110.5	5.0	105.5	0.0	0.0	جيبوتي
8.9	959.5	0.3	950.0	9.2	0.0	مصر
0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الغابون
0.6	62.3	2.3	45.0	0.0	15.0	غامبيا
0.7	71.9	2.7	0.0	0.0	69.2	غينيا
0.0	3.9	3.9	0.0	0.0	0.0	غينيا بيساو
0.0	20.6	0.6	0.0	0.0	20.0	غيانا
3.7	97.8	0.8	97.0	0.0	0.0	اندونيسيا
4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	إيران
0.3	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	العراق
2.0	100.0	0.0	100.0	0.0	0.0	الأردن
1.2	0.3	0.3	0.0	0.0	0.0	قازاقستان
0.6	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	الكويت
0.3	32.5	20.0	0.0	0.0	12.5	جمهورية قيرغيزستان
1.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لبنان
0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ماليزيا
0.5	250.0	0.0	250.0	0.0	0.0	المالديف
1.2	160.6	33.4	120.0	7.2	0.0	مالي
1.0	45.6	0.6	45.0	0.0	0.0	موريتانيا
4.9	78.7	0.7	78.0	0.0	0.0	المغرب
0.3	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	موزمبيق
0.6	19.0	3.7	0.0	0.0	15.3	النيجر
0.9	137.3	0.3	22.0	115.0	0.0	نيجيريا
1.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سلطنة عمان
8.5	657.8	0.3	657.5	0.0	0.0	باكستان
0.2	28.6	28.6	0.0	0.0	0.0	فلسطين
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	قطر
3.8	23.0	23.0	0.0	0.0	0.0	المملكة العربية السعودية
2.3	291.4	12.3	120.0	60.0	99.0	السنغال
0.3	22.3	2.3	0.0	0.0	20.0	سيراليون
0.1	3.6	3.6	0.0	0.0	0.0	الصومال
1.2	0.6	0.6	0.0	0.0	0.0	السودان
0.1	0.6	0.6	0.0	0.0	0.0	سورينام
0.4	2.5	2.5	0.0	0.0	0.0	سوريا
0.4	85.5	15.0	20.0	10.0	40.5	طاجيكستان
0.4	22.1	0.1	22.0	0.0	0.0	توغو
3.2	932.9	0.8	614.0	0.0	318.1	تونس
8.3	594.1	9.2	513.5	0.0	71.4	تركيا
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تركمنستان
0.7	14.1	6.1	8.0	0.0	0.0	الإمارات العربية المتحدة
0.5	49.2	30.0	0.0	0.0	19.2	أوغندا
1.3	167.2	0.7	32.0	41.5	93.0	أوزبكستان
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اليمن
0.6	25.8	25.8	0.0	0.0	0.0	البلدان غير الأعضاء
3.1	58.3	4.3	0.0	54.0	0.0	المشاركين الإقليميين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المرامح الخاصة
100	7,022.3	273.3	5,190.9	483.2	1,075.0	صافي الاعتمادات

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).
² تشمل عمليات حقوق تمييز ممتلكات الأوقاف، وبرنامج تمويل المبادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وعمليات تمويل الواردات، وعمليات المعونة الخاصة، والصناديق الاستثمارية، وصندوق الوقف.
المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي

الملاحق 8

مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب هيغ التمويل الكبرى (1395هـ - 2018م)¹

البلد	تمويل المشاريع			عمليات المساعدة الفنية			تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع العام ²		
	بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الدولارات الإسلامية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الدولارات الإسلامية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الدولارات الإسلامية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الدولارات الإسلامية	العدد	بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الدولارات الإسلامية	العدد
أفغانستان	125.1	86.4	6	12	1.5	12	0.0	0.0	0	2.3	1.5	12	143.1	99.4	39
ألبانيا	593.5	389.1	29	6	1.3	6	7.2	4.9	2	1.9	1.3	6	603.9	396.3	40
الجزائر	501.1	312.4	30	11	1.4	11	2,493.0	1,932.5	347	1.8	1.4	11	3,001.6	2,250.8	395
أذربيجان	999.4	656.3	33	15	2.5	15	129.4	85.7	16	3.7	2.5	15	1,134.5	746.0	68
البحرين	1,517.0	970.0	46	13	1.8	13	365.4	249.7	24	2.7	1.8	13	1,885.1	1,221.5	83
بنغلاديش	2,019.4	1,384.3	100	25	33.4	25	18,306.8	12,415.4	273	46.7	33.4	25	20,408.6	13,861.9	410
بنين	710.8	493.0	57	21	3.0	21	108.2	77.0	8	4.5	3.0	21	824.9	574.3	87
بيوناني	9.9	8.0	3	1	0.0	1	0.0	0.0	0	0.0	0.0	1	9.9	8.0	4
بوركينا فاسو	1,046.1	724.9	99	32	4.5	32	1,477.5	1,050.2	27	6.5	4.5	32	2,538.9	1,787.8	167
الكاميرون	1,102.7	763.9	69	15	1.4	15	553.6	393.1	11	2.2	1.4	15	1,660.2	1,159.7	98
تشاد	759.9	507.0	62	33	3.7	33	42.3	30.2	4	5.2	3.7	33	818.2	550.8	109
الاتحاد الأفريقي	14.5	11.7	7	19	9.3	19	181.1	131.6	14	13.4	9.3	19	210.1	153.4	43
كوت ديفوار	1,440.1	994.1	48	9	1.0	9	411.1	307.6	8	1.4	1.0	9	1,853.8	1,303.6	70
جيبوتي	263.4	180.5	40	21	2.7	21	641.0	456.0	24	3.9	2.7	21	910.5	640.9	95
مصر	2,537.3	1,691.4	77	28	4.4	28	9,804.1	6,815.7	222	6.6	4.4	28	12,349.7	8,512.8	333
الغابون	464.1	316.7	20	3	0.3	3	25.2	18.8	1	0.4	0.3	3	489.7	335.7	24
غلمبيا	329.3	222.2	54	28	3.0	28	517.1	353.9	46	4.5	3.0	28	852.7	580.8	132
غينيا	947.6	679.9	100	34	12.8	34	48.8	38.4	6	18.4	12.8	34	1,022.6	737.2	146
غينيا بيساو	5.5	4.2	4	12	1.8	12	17.0	13.1	3	2.6	1.8	12	26.3	20.2	22
غيانا	20.0	14.3	1	5	0.5	5	0.0	0.0	0	0.7	0.5	5	21.8	15.5	11
إندونيسيا	3,180.3	2,139.3	109	22	3.0	22	1,900.9	1,318.1	150	4.4	3.0	22	5,090.1	3,463.3	285
إيران	3,286.7	2,180.7	81	19	1.8	19	2,927.4	2,050.2	322	2.6	1.8	19	6,230.0	4,242.7	429
العراق	26.2	24.0	3	8	0.6	8	369.1	319.3	59	0.9	0.6	8	402.2	348.3	85
الأردن	1,020.3	727.5	62	25	3.1	25	1,780.8	1,309.0	339	4.4	3.1	25	2,805.8	2,039.9	427
قازاقستان	755.0	517.3	43	16	1.7	16	849.0	567.4	21	2.5	1.7	16	1,608.3	1,087.8	85
الكويت	53.6	36.8	10	24	2.0	24	814.0	554.3	23	2.8	2.0	24	877.9	599.5	61
جمهورية قرغيزستان	324.5	222.3	36	22	3.9	22	22.0	15.3	3	5.8	3.9	22	354.7	243.2	68
ليتان	1,293.0	871.3	61	6	0.7	6	205.1	147.6	8	1.1	0.7	6	1,509.0	1,026.5	96
ليبيا	382.5	276.1	18	12	3.1	12	419.9	320.1	15	4.4	3.1	12	812.7	602.9	50
ماليزيا	608.0	418.5	56	12	1.0	12	356.4	257.9	84	1.5	1.0	12	977.4	686.3	157
المالديف	155.4	105.9	29	9	1.1	9	536.0	369.8	15	1.6	1.1	9	693.9	477.4	56
مالي	1,118.8	785.9	102	26	1.1	26	518.8	363.5	18	7.9	5.6	26	1,662.0	1,170.0	158
موريتانيا	830.4	557.6	91	41	6.2	41	587.2	404.3	22	8.7	6.2	41	1,437.5	977.9	161
المغرب	2,621.1	1,748.5	68	37	5.1	37	4,110.9	2,872.6	125	7.2	5.1	37	6,740.6	4,627.3	234
موزمبيق	355.5	247.7	21	15	2.1	15	65.0	44.7	4	3.3	2.1	15	426.0	296.3	45
النيجر	639.5	446.7	79	45	7.9	45	189.8	143.3	24	11.4	7.9	45	852.9	608.2	166
نيجيريا	513.4	339.9	20	10	1.5	10	695.7	470.4	27	2.3	1.5	10	1,218.8	817.4	86
سلطنة عمان	2,095.6	1,498.0	44	8	1.2	8	5.0	3.7	2	1.9	1.2	8	2,103.0	1,503.3	56
باكستان	2,474.8	1,618.7	79	22	21.2	22	9,309.8	6,724.5	279	29.7	21.2	22	11,826.0	8,372.9	391
فلسطين	78.1	55.2	20	52	80.3	52	5.0	3.3	2	114.6	80.3	52	251.3	180.2	117
قطر	330.4	215.8	16	1	0.1	1	54.1	33.8	6	0.1	0.1	1	384.7	249.7	23
المملكة العربية السعودية	1,746.6	1,170.0	86	40	4.4	40	3,542.7	2,384.1	303	6.2	4.4	40	5,295.9	3,558.7	433
السفال	2,411.9	1,669.6	118	35	5.3	35	800.4	573.8	50	7.6	5.3	35	3,234.2	2,261.5	210
سيراليون	378.1	259.8	44	24	8.1	24	21.0	14.9	3	11.6	8.1	24	414.3	285.5	75
الصومال	18.7	13.3	7	20	27.5	20	46.2	35.9	4	41.3	27.5	20	123.4	88.8	83
السودان	1,151.5	766.2	104	35	26.8	35	462.6	328.3	38	38.0	26.8	35	1,675.8	1,140.9	198
سورينام	127.8	88.1	15	12	1.1	12	77.0	53.8	4	1.5	1.1	12	206.5	143.1	33
سوريا	457.1	334.2	31	15	10.5	15	136.3	113.6	25	15.4	10.5	15	610.2	459.3	81
طاجيكستان	393.4	273.6	42	21	3.8	21	137.0	93.6	13	5.5	3.8	21	537.5	372.0	85
توغو	345.6	244.1	31	6	1.3	6	206.5	144.9	9	1.8	1.3	6	555.5	391.6	48
تونس	2,064.0	1,384.7	69	17	4.7	17	2,293.5	1,652.9	165	7.0	4.7	17	4,368.7	3,045.6	255
تركيا	4,174.1	2,850.8	120	23	1.5	23	7,343.9	5,279.8	375	2.2	1.5	23	11,540.9	8,149.3	524
تركمانستان	1,098.4	752.8	12	4	0.8	4	0.0	0.0	0	1.0	0.8	4	1,099.7	753.8	17
الإمارات العربية المتحدة	487.5	341.0	28	13	3.3	13	531.9	378.9	33	5.0	3.3	13	1,024.5	723.2	74
أوغندا	680.9	462.9	42	22	6.0	22	56.2	42.1	7	3.9	2.7	22	745.4	511.0	80
أوزبكستان	1,417.8	940.8	61	9	1.1	9	385.1	265.4	30	1.8	1.1	9	1,806.5	1,208.7	108
اليمن	562.7	386.4	73	30	26.4	30	451.2	379.0	44	36.9	26.4	30	1,061.4	800.3	157
بلد غير محدد	238.2	164.0	30	11	9.4	11	233.9	152.7	18	14.0	9.4	11	793.9	551.3	1,116
المشاريع الإقليمية	1,394.5	996.8	32	1,031	1,519.1	1,031	510.9	363.4	9	2,269.8	1,519.1	1,031	4,238.0	2,924.6	1,142
المجموع الكلي	0.0	0.0	0	0	0.0	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0
مجموع الاعتمادات	56,698.7	38,542.9	2,878	2,143	2,143	2,143	78,087.0	54,923.9	3,714	2,818.9	1,901.0	2,143	138,363.3	95,946.7	10,331
إجمالي الاعتمادات	67,776.3	46,216.8	3,502	2,369	2,369	2,369	81,405.7	57,203.8	3,987	3,411.3	2,304.0	2,369	153,364.3	106,312.4	11,507

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).
² الأرقام لا تتضمن العمليات الملغاة (ما لم يُذكر خلاف ذلك) وتشمل عمليات صندوق تمويل ممتلكات الأوقاف، وبرنامج تمويل الصادرات، ومحفظه البنوك الإسلامية، وصناديق المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، وصندوق النظام الإسلامي للتنمية، وعمليات تمويل الواردات، وعمليات المعونة الخاصة، والصناديق الاستثمارية، وصندوق الوقف.
المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي

الملحق 19

التوزيع القطاعي لحافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2018م¹
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى ²	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	117.5	0.0	0.0	117.5
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينا فاسو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكاميرون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تنزانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	43.4	0.0	43.4
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	0.0	120.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	120.8
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0
غينيا	15.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.0	0.0	69.2
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غيانا	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
اندونيسيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قازاقستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	0.0	0.0	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.5
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	15.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السنتال	79.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.2	0.0	0.0	99.0
سيراليون	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	0.0	17.5	23.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	40.5
توغو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تونس	0.0	0.0	283.5	34.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	318.1
تركيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	71.4	0.0	0.0	71.4
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	19.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.2
أوزبكستان	0.0	0.0	0.0	93.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	93.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	145.3	140.0	333.5	150.5	0.0	0.0	208.2	97.4	0.0	1,075.0

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).

² "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعمارة والتجارة. المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي

الملاحق 9 ب

التوزيع القطاعي لمجموع صافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (2018م)¹
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى ²	المجموع
أفغانستان	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	114.6	0.0	0.0	125.1
ألبانيا	38.6	0.0	0.0	16.5	0.0	0.0	480.1	27.5	23.3	585.9
الجزائر	50.3	0.0	153.9	0.0	64.2	0.0	33.2	171.5	1.1	474.1
أذربيجان	112.5	0.0	494.7	19.2	0.0	0.0	45.9	264.9	0.0	937.2
البرين	0.0	0.0	545.5	0.0	24.4	0.0	144.7	460.7	293.9	1,469.2
بنغلاديش	150.8	88.5	1,024.4	37.8	26.1	107.5	104.8	227.5	11.1	1,778.5
بنين	48.4	63.4	153.4	35.2	0.0	26.2	305.0	22.1	5.1	658.7
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	6.2
بيروكينافاسو	269.5	68.5	147.2	26.2	33.0	0.0	390.6	68.3	1.7	1,005.0
الكاميرون	312.8	46.4	52.2	134.1	0.0	0.0	478.6	54.5	7.5	1,086.1
تشاد	121.9	52.0	60.2	23.9	3.8	0.0	377.8	51.3	6.6	697.6
الاتحاد القمري	0.8	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	8.2	0.0	0.0	10.9
كوت ديفوار	92.4	252.4	0.0	46.6	0.0	0.0	591.8	434.7	0.0	1,418.1
جيبوتي	7.3	10.9	18.7	80.4	0.0	16.8	69.7	0.0	0.0	204.0
مصر	47.7	25.0	1,988.1	44.1	99.6	0.0	23.1	50.9	79.7	2,358.1
الغالون	0.0	19.2	0.0	3.1	0.0	58.6	325.5	57.8	0.0	464.1
غامبيا	72.7	28.2	47.6	12.0	28.0	30.1	51.3	10.3	1.5	281.7
غينيا	144.4	36.5	210.4	99.1	3.5	0.0	252.9	106.8	11.1	864.7
غينيا بيساو	0.4	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	1.8	0.0	0.0	2.6
غيانا	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
اندونيسيا	851.3	1,038.3	374.6	143.5	40.7	11.3	447.1	100.0	85.1	3,091.8
إيران	570.9	55.9	605.7	166.8	369.1	0.0	111.2	1,220.1	22.5	3,122.2
العراق	0.0	0.0	0.0	20.7	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	26.2
الأردن	5.8	66.1	254.1	214.3	183.5	23.8	205.3	6.8	10.9	970.5
قازاقستان	293.9	0.5	0.1	11.6	19.0	9.0	199.4	10.7	166.8	711.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	3.3
جمهورية قرقيزستان	16.3	0.0	95.2	5.0	8.0	0.0	107.8	15.0	0.0	247.3
ليتان	0.0	264.0	30.0	172.9	0.0	12.8	269.1	487.4	0.0	1,236.2
ليبيا	22.2	0.0	101.9	0.0	121.3	22.0	66.2	0.0	0.0	333.5
ماليزيا	11.1	198.4	0.0	82.5	12.7	0.0	176.0	0.0	66.6	547.4
المالديف	0.0	0.0	0.0	17.0	0.0	0.0	58.8	16.9	13.4	106.1
مالي	304.4	28.7	322.5	12.8	38.5	0.0	186.4	114.0	0.5	1,007.9
موريتانيا	62.3	36.9	201.9	22.6	99.0	0.0	169.0	127.9	3.2	722.9
المغرب	242.1	4.9	926.4	0.0	40.3	16.0	939.8	430.2	5.6	2,605.3
موزمبيق	36.8	25.0	235.1	11.5	0.0	0.0	28.7	0.0	0.0	337.0
النيجر	138.9	77.4	146.6	60.3	8.5	9.6	82.2	19.5	8.9	551.9
نيجيريا	105.7	72.9	0.0	72.8	0.0	0.0	0.0	145.9	58.1	455.4
سلطنة عُمان	358.3	134.9	252.5	10.5	143.7	0.0	600.6	590.1	5.0	2,095.6
باكستان	29.5	88.5	997.2	425.9	191.3	0.0	483.3	4.7	97.5	2,317.8
فلسطين	0.0	26.4	1.3	15.2	1.3	0.0	5.1	4.9	7.6	61.9
قطر	0.0	0.0	0.0	49.1	31.3	0.0	0.0	215.8	11.8	308.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	245.0	8.3	731.0	0.0	105.0	42.1	79.4	1,210.7
السنگال	314.7	67.2	386.3	78.0	27.0	0.0	884.4	512.4	20.5	2,290.7
سيراليون	103.0	11.3	10.6	10.5	9.0	24.9	129.2	13.2	0.0	311.7
الصومال	2.0	0.0	0.0	0.4	0.4	0.0	7.5	3.0	5.3	18.7
السودان	403.6	67.9	153.5	43.2	83.1	0.0	59.4	112.1	31.7	954.5
سورينام	0.0	41.1	0.0	6.2	0.0	0.0	26.0	35.1	0.0	108.4
سوريا	26.7	0.0	285.6	24.8	15.0	0.0	0.0	51.9	8.7	412.7
طاجيكستان	50.3	41.6	123.4	40.7	0.0	0.0	91.0	11.8	0.7	359.4
توغو	28.7	39.2	53.0	16.9	0.0	0.0	135.9	42.0	0.0	315.7
تونس	183.7	83.2	1,241.2	64.5	180.7	0.0	5.5	222.8	29.5	2,011.2
تركيا	19.7	220.5	995.0	570.8	183.0	0.0	1,136.6	67.1	882.0	4,074.7
تركمنستان	0.0	5.3	350.0	24.9	0.0	288.1	430.0	0.0	0.0	1,098.4
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	20.9	155.3	0.0	60.0	18.3	10.0	374.5
أوغندا	127.4	65.3	235.1	27.8	12.2	0.0	128.1	5.6	10.0	611.5
أوزبكستان	332.6	36.4	199.1	286.6	44.5	0.0	348.0	93.3	54.1	1,394.6
اليمن	120.7	54.9	60.3	15.8	0.9	0.0	46.8	53.2	19.3	371.9
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	6,243.7	3,543.9	13,909.8	3,333.3	3,040.4	656.8	11,528.9	6,802.8	2,166.8	51,226.5

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2018 (24 ربيع الآخر 1440هـ).

² "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والمقارنات والتجارة. المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعليم المؤسسي

البنك الإسلامي للتنمية ©

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، ومنها التصوير والتسجيل، إلا بإذن خطي من صاحب حقوق الطبع والنشر. كما يجب الحصول على إذن خطي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أيًا كانت طبيعته. وينبغي توجيه طلبات الحصول على الإذن إلى: ldbarchives@isdb.org

تمبم وإخراج "شركة بلاكوود كرييتيف المحدودة"
(www.weareblackwood.com) و"البنك الإسلامي للتنمية".

2018 (1000 نسخة)

ركائز أنشطة "البنك"

- إقامة الشراكات
- إضافة القيمة
- الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار
- النهوض بالتنمية العالمية
- تعزيز التعاون

اتصل بنا

البنك الإسلامي للتنمية
شارع الملك خالد 8111 النزلة اليمينية
الوحدة 1 جدة 2444-223332
المملكة العربية السعودية
(+966) 12 6361400 
(+966) 12 6366871 
idbarchives@isdb.org 
www.isdb.org 